

مجلس الأمة

ملحق العدد الثالث والتسعون - مارس 2022

أعضاء مجلس الأمة يُصادقون بالأغلبية على
مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022



ورئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل
يؤكد في كلمته بعد المصادقة :

.. إن استقلالية القرار السياسي يجب
أن تدعم باستقلالية القرار الإقتصادي

خلال عرضه لنص قانون المالية 2022
الوزير الأول، وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان :
..نحو تنويع الإقتصاد الوطني
وتأطير التجارة الخارجية



تدخل
شفوي
وكتابي

31

أعضاء مجلس الأمة خلال تدخلاتهم
.. العمل على تنويع النشاط
الاقتصادي وتقليص
الاعتماد على المحروقات



قانون المالية



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة
رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د. بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان نعمش،
سمير براهم،
محمد الامين طالب

الصور:
مصلحة السمعى البصري
المصوران:
سفيان قاسي
رياض كالي

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب
الطباعة: المؤسسة الوطنية
للنشر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 1112 - 2641
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz

- 04 أعضاء مجلس الأمة يُصادقون بالأغلبية
على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022
- 08 عرض السيد الوزير الأول، وزير المالية لمشروع القانون المتضمن قانون
المالية لسنة 2022 أمام أعضاء مجلس الأمة
... تنويع الاقتصاد الوطني وتأطير التجارة الخارجية
- 20 تدخلات أعضاء مجلس الأمة خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2022
.. العمل على تنويع النشاط الاقتصادي وتقليص الاعتماد على المحروقات
- 44 تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية
قانون المالية لسنة 2022 .. يحمل معالم ميزانية واعدة
- 51 ردّ السيد الوزير الأول، وزير المالية على تدخلات أعضاء مجلس الأمة
قانون المالية هو ترجمة قانونية وتشريعية وتنظيمية لبرنامج الحكومة
- 57 توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي للخروج التدريجي
من التبعية الاقتصادية للريع النفطي
- 58 كلمة الوزير الأول وزير المالية بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2022
وضع أسس كفيلة لبعث وتحفيز نماء اقتصادي
يراعي الأولويات التي سطرته الحكومة
- 59 كلمة رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2022:
قانون المالية لسنة 2022 .. يرسم تباشير الأمل ويضع الأسس التشريعية للمنظومة
المالية والاقتصادية للبلاد بما يتواءم مع مسعى بناء الجزائر الجديدة
- 60 كلمة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بعد المصادقة
.. إن استقلالية القرار السياسي يجب أن تدعم باستقلالية القرار الاقتصادي
- 63 في تصريح للصحافة الوزير الأول وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان يؤكد:
.. الإنعاش الاقتصادي بدأت معالمه تظهر في الأفق
- 64 على هامش جلسة المصادقة على قانون المالية لسنة 2022
زيارة رئيس مجلس الأمة والوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان،
إلى معرض أرشيف صحيفة «المجاهد»

المجموعات البرلمانية لمجلس الأمة

قانون المالية لسنة 2022 .. يحمل معالم ميزانية واعدة

السيد علي جرباء، رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب التجمع الوطني الديمقراطي
.. ضرورة زرع المزيد من الثقة
في الاقتصاد الوطني



السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة
البرلمانية للثلاث الرئاسي
.. خلق آليات جديدة لتحفيز
المؤسسات الناشئة والمتوسطة



السيد بوحفص حوباد، رئيس المجموعة
البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني
.. إيلاء قطاع الفلاحة الأهمية
القصوى لضمان الأمن الغذائي



أعضاء مجلس الأمة يُصادقون بالأغلبية على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022



قانون المالية 2022 بالأرقام

السعر المرجعي لبرميل الخام: 45 دولار أمريكي

معدل التضخم	3.7 %
النمو الاقتصادي	3.3 %
صادرات خارج المحروقات	27.9 %
واردات السلع	31.8 مليار دولار أمريكي
إيرادات الميزانية	5683.2 مليار دج
نفقات الميزانية	9858.4 مليار دج
نفقات التشغيل	6311.5 مليار دج
نفقات التجهيز	568.72 مليار دج
التحويلات الاجتماعية	1942.0 مليار دج



صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، خلال جلسة عامة عقدها يوم الخميس 25 نوفمبر 2020، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وحضرها الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، إلى جانب عدد من أعضاء الحكومة هم على التوالي السادة: كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ زيان بن عتو، وزير الانتقال الطاقوي والطاقت المتجددة؛ ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛ عبد الرزاق سباق، وزير الشباب والرياضة؛ أحمد زغداز، وزير الصناعة.

وقد كان المجلس قد خصص جلسة علنية يوم الاثنين 22 نوفمبر 2021، لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022؛ حيث قدّم السيد الوزير الأول، وزير المالية، عرضاً مفصلاً حول مضمون مشروع القانون، تطرق فيه للسياسة الميزانية للدولة التي ستعتمد خلال سنة 2022 فضلاً عن أهم التدابير التشريعية التي نص عليها القانون. ثمّ فسّح بعدها المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالهم وطرح تساؤلاتهم بخصوص مشروع هذا القانون.

أما الجلسة العلنية ليوم الثلاثاء 23 نوفمبر 2021، فقد واصل أعضاء مجلس الأمة مداخلاتهم لمناقشة مشروع القانون بتدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث الممثلة في المجلس (حزب جبهة التحرير الوطني، الثلث الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي) حيث عبروا عن وجهة نظر عائلاتهم السياسية حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021.

واختتمت الجلسة برّد السيد الوزير الأول، وزير المالية على مختلف انشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس حول ذات المشروع.



عرض السيد الوزير الأول، وزير المالية لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022 أمام أعضاء مجلس الأمة

...تنويع الإقتصاد الوطني وتأطير التجارة الخارجية

خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022 أمام أعضاء مجلس الأمة، أكد وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان أن الإقتصاد الوطني أظهر مرونة في مواجهة الآثار السلبية للوضع الاقتصادي العالمي بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بالإنعاش الإقتصادي، والتي سمحت بامتصاص الآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا، وأضاف أنه تم ذلك أيضا بفضل سياسة ترشيد النفقات العمومية وتحفيز تنويع الإقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على الموارد المتأتية من صادرات المحروقات وترشيد النفقات العمومية وكذا تأطير التجارة الخارجية والتمويل الداخلي للإقتصاد.

وتطرق السيد الوزير الأول، وزير المالية إلى السياسة الميزانية للدولة، التي ستعتمد خلال سنة 2022 والممتدة إلى سنتي 2023 و 2024، فضلا عن أهم التدابير التشريعية التي نص عليها مشروع القانون، والتي تتعلق أساسا بإصلاح المنظومة الجبائية، دعم الإستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني ومساعد الأسر والفئات الهشة، إعادة النظر في حقوق الطابع، تطهير وتنظيم العقارات التابعة للدولة والسكنات، تكييف ومواءمة مهام إدارة الحمارك، وكذا مواصلة تطهير حسابات التخصيص الخاص وغيرها من المعطيات الاقتصادية والمؤشرات المالية التي استعرضها بإسهاب وتفصيل.

وفيما يلي النص الكامل للكلمة :





تعزير إجراءات الإنعاش الاقتصادي

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضائها الأفاضل، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام، السيدات والسادة إدارات الدولة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، بل ويشرفني أن أخطب أعضاء هذا المجلس الموقر لأعرض أمامهم أهم عناصر تأطير مشروع قانون المالية لسنة 2022، وكذا أهم الأحكام التشريعية التي جاء بها.

لقد أثرت الصدمة المزدوجة الناجمة عن تدهور أسعار النفط وجائحة كورونا بشدة على الاقتصاد الوطني بشكل أساسي في سنة 2020 وبداية سنة 2021، مما أدى إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، وانخفاض معتبر للإدخار العمومي وكذا تقلص احتياطات الصرف، وارتفاع الدين العمومي الداخلي.

ولا يجب أن ننسى التأثير الكبير للجائحة على الاقتصاد العالمي، لاسيما فيما يتعلق بحركة الأشخاص والبضائع والتجارة الدولية والأداء الطبيعي للأسواق،

خاصة فيما يتعلق بنقص الطلب وزيادة تكاليف النقل والسلع، ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذه التوترات أظهر الاقتصاد الوطني قدرا كبيرا من المرونة في مواجهة الآثار السلبية لهذا الوضع الاقتصادي غير الملائم، وذلك بفعل الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها السلطات العمومية فيما يتعلق بالحفاظ على النشاط الاقتصادي وترشيد النفقات، تأطير التجارة الخارجية، إضافة إلى التمويل الداخلي للاقتصاد، حيث كرست الدولة ما يزيد عن 298 مليار دينار جزائري كمساعدات مباشرة، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين والعمال الذين وضعوا في وضعية حالة بطالة إجبارية نتيجة للجائحة، وقد بلغت التكاليف المدفوعة وهذا الرقم نعطيته لأول مرة لتغطية أجور خمسة أشهر ما يعادل 674 مليار دينار جزائري على عاتق الخزينة العمومية؛ وبالتالي يتعين تكريس سنة 2022 لتعزيز إجراءات الإنعاش الاقتصادي التي أقرتها السلطات العمومية.

أولا: لاسيما عن طريق التحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي لإنعاش النمو وتقليص الاعتماد على المحروقات خاصة فيما يخص المداخل المتأتية من العملة الصعبة.

ثانيا: إعادة التوازنات للحسابات العمومية على المدى المتوسط، حيث تعتمد الحكومة تحقيق تغطية نفقات التسيير من خلال إيرادات الجباية العادية.

ثالثا: ضمان استمرارية الميزانية العمومية.

رابعا وأخيرا: الحفاظ على دعم الدولة وتخصيصه الأمثل للفئات المعوزة من أجل الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

تميز التأطير الاقتصادي وتطور المجاميع الاقتصادية الرئيسية في نهاية شهر جوان 2021 بالمؤشرات التالية:

في مجال تحصيلات الميزانية، فقد بلغ إجمالي المبلغ المحصل 2709.72 مليار دينار جزائري، إلى آخر شهر جوان سنة 2021، مقابل 2531 مليار دينار جزائري، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، مسجلة زيادة قدرها 178.72 مليار دينار جزائري، أي تطورا إيجابيا بـ 7.1 %.

ارتفعت المبالغ المحصلة بعنوان الضرائب العادية من 1384.97 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2020 إلى 1423.73 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2021، أي بزيادة تقدر بـ 2.8 %، حيث أن هذه الزيادة ناتجة أساسا عن الزيادة في الضريبة على رقم الأعمال وحقوق التسجيل والطابع.

كما انتقلت المبالغ المحصلة بعنوان الجباية البترولية من 1146 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2020 إلى 1286 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2021، بزيادة تقدر بـ 12.2 %.

أما بخصوص التجارة الخارجية، فلقد بلغت واردات السلع خلال السداسي الأول من سنة 2021 قيمة 18.8 مليار دولار، بزيادة تقدر بـ 9.68 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة واردات من منتجات خام بنسبة 39.9 %، المواد التحويلية بنسبة 15.7 %، المواد الغذائية بنسبة 12.9 %، وأخيرا المواد الاستهلاكية غير عادية بنسبة 4.6 %، وبالنسبة لواردات المواد الطاقوية فقد شهدت انخفاضا يقدر بـ 51.8 %.

وبلغت الصادرات خارج المحروقات إجمالي يقدر بـ 2.02 مليار دولار في نهاية شهر جوان سنة 2021، مقابل 1.04 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2020، أي بزيادة معتبرة قدرها يقارب 100 %.

كما ارتفع متوسط التضخم من 2.25 % في نهاية شهر جوان سنة 2020 إلى 5.66 % في نهاية شهر جوان 2021، مسجلا ارتفاعا قدره 3.4 %.

وترتبط الزيادة في أسعار الاستهلاك المسجلة منذ بداية العام الجاري بزيادة في أسعار المواد الغذائية بنسبة 6.8 % وأسعار السلع المصنعة بنسبة 1.4 % الناتج أساسا عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية دوليا وكذا التكاليف المرتبطة بسلسلة اللوجستيك.

وتتمثل أهم الفرضيات المعتمدة لإعداد التقديرات في:

- اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط الخام بـ 45 دولار أمريكي للفترة بين 2022 - 2024.

- اعتماد سعر السوق لبرميل النفط الخام بـ 50 دولار أمريكي للفترة بين 2022 - 2024.

- توقع معدل التضخم السنوي بـ 3.7 % خلال سنتي 2022 - 2023 و 3.8

خلال سنة 2024.

فيما يخص مجاميع الاقتصاد الكلي والمالي الأخرى، فمن المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى 3.3 % سنة 2022، ليستقر خلال سنتي 2023 - 2024 في حوالي 3 %، ويعود هذا النمو أساسا لنمو قطاعات خارج المحروقات التي ستسجل نسبة 3.7 % في المتوسط السنوي بين سنتي 2022 - 2024، كما أنه من المتوقع أن تسجل واردات السلع في سنة 2022 انخفاضا بنسبة 5.4 % في القيمة الجارية التي تبلغ قيمة 31.8 مليار دولار أمريكي و 31.2 مليار دولار أمريكي في سنة 2023 و 30.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2024، أي بتقلص نسبي ما بين السنتين يقدر بأكثر من 3.2 %، حيث أن هذا الانخفاض المستمر في فاتورة الاستيراد أو تدفق الواردات يعود إلى سياسة الحكومة فيما يتعلق بترشيد الاستيراد.

وبخصوص التجارة الخارجية سيكون الميزان التجاري على أساس السعر المرجعي لبرميل النفط الجزائري المقدر بـ 50 دولارا أمريكيا، متوازنا في سنة 2022، ومن المتوقع أن يحقق فائضا خلال سنة 2023 بـ 1.3 مليار دولار أمريكي وسنة 2024 بـ 0.7 مليار دولار أمريكي، وذلك في ظل التأثير المشترك للتطور التدريجي للصادرات من جهة، والانخفاض التدريجي للواردات من جهة أخرى.

وأخيرا، بالنسبة لميزانية الدولة للفترة ما بين 2022 - 2024 يندرج إطار الميزانية المتوسطة الأجل للفترة 2022 - 2024 في تنفيذ استراتيجية الحكومة، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد من أجل الخروج من النمط الاقتصادي القائم على توزيع الربح، نحو نمط اقتصادي يعتمد على خلق الثروة، وكذا على تعزيز الميزانية وتنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة مع الحفاظ وتعزيز التزامات الدولة اتجاه الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في حدود الموارد المالية المتوقعة.

سترتفع الإيرادات الإجمالية للميزانية المتوقعة للفترة 2022 - 2024 في المتوسط بـ 1.3 % نتيجة لارتفاع من جهة الجباية العادية بـ 3 % في المتوسط، والجباية البترولية بـ 6 % في المتوسط.

وسترتفع نفقات الميزانية بنسبة تقدر بـ 14.1 % في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 لتصل إلى 9858.4 مليار دينار جزائري في سنة 2022 وإلى 9682.04 مليار دينار جزائري في سنة 2023 وإلى ما يقارب 9822 مليار دينار جزائري في سنة 2024.



ومقارنة بالناتج الداخلي الخام سترتفع النفقات العمومية بنسبة 3.3 % منتقلة من 39.5 % في توقعات إقفال سنة 2021 إلى 42.8 % في إقفال سنة 2022.

وبالنسبة لسنتي 2023 - 2024 ستمثل النفقات العمومية على التوالي 39.9 % و 38.4 % من الناتج الداخلي الخام، وستررتفع في المتوسط نفقات التسيير بـ 4.6 % خلال الفترة بين 2022 - 2024 حيث ستبلغ 6311.5 مليار دينار جزائري في سنة 2022 وإلى 6273.7 مليار دينار جزائري في سنة 2023 وستصل إلى 6451.2 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2024.

ومقارنة بالناتج الداخلي الخام، ستمثل في المتوسط ميزانية التسيير 26.2 % مقابل 25.9 % سنة 2021.

ومن المتوقع كذلك أن ترتفع نفقات التجهيز سنة 2022 بنسبة تقدر بـ 19.1 % مقارنة بسنة 2021 في توقعات الإقفال، لتبلغ 3546.9 مليار دينار جزائري، ثم تنخفض بنسبة 3.9 % سنة 2023 وبنسبة 1.1 % في سنة 2024.

وبالنظر إلى مستوى تطور إيرادات ونفقات الميزانية خلال الفترة بين 2022 - 2024 فإن عجز الميزانية مقارنة بالناتج الداخلي الخام سيمثل 18.1 % في سنة 2022 وسيمثل 15.7 % في سنة 2023 وإلى 14.7 % في إقفال سنة 2024.

.. نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بالنسبة لميزانية الدولة لسنة 2022، فتتدرج في إطار استمرار النهج الذي يسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية من خلال توسيع الوعاء الضريبي، التحكم في النفقات العمومية بهدف تحسين الاستدامة المالية للدولة على المدى المتوسط.

حيث ستسجل إيرادات الميزانية في سنة 2022 انخفاضا يقدر بـ 2.98 % منتقلة من 5858.03 مليار دينار جزائري عند اختتام سنة 2021 إلى 5683.2 مليار دينار جزائري في سنة 2022، نتيجة لاسيما لانخفاض الإيرادات الاستثنائية، وهذه الإيرادات تتمثل خاصة في الفوائد المتأتية من الشركات التابعة للدولة، واقتطاعات فوائد بنك الجزائر كذلك، والتي نستشرف بأنها سوف تنقلص في سنة 2022.

ستررتفع نفقات الميزانية بنسبة 14.1 % في سنة 2022 مقارنة بتوقعات اختتام سنة 2021 نتيجة للزيادات المتوقعة في كل من نفقات التسيير بـ 11.4 % ونفقات التجهيز بـ 19.1 %، وتقدر في مشروع قانون المالية لسنة 2022 بـ 9858.4 مليار دينار جزائري بزيادة تقدر بـ 1218.8 مليار دينار جزائري،



أما عن نفقات التجهيز فستررتفع في سنة 2022 من حيث اعتمادات الدفع بمبلغ إجمالي قدره 568.72 مليار دينار جزائري، أي بزيادة 19.1 % بما هو مقرر في سنة 2021.

وستسجل رخص البرامج مبلغ 2448.90 مليار دينار جزائري في مشروع قانون المالية لسنة 2022، مسجلة انخفاضا قدره 345.07 مليار دينار جزائري مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، وينقسم مبلغ رخص البرامج المعتمد هذا إلى برامج الاستثمار 2048.9 مليار دينار جزائري، عمليات رأس المال 400 مليار دينار جزائري، باستثناء قطاع النفقات المتنوعة وباستثناء عمليات رأس المال ستبلغ رخص البرامج المقترحة 948.9 مليار دينار جزائري وهذا سنة 2022، وستقدر اعتمادات الدفع بـ 3546.9 مليار دينار جزائري في مشروع قانون المالية لسنة 2022 مقابل 2978.18 مليار دينار جزائري في قانون المالية التكميلي سنة 2021، أي بارتفاع يقدر بـ 568.72 مليار دينار جزائري، وتوزع اعتمادات الدفع كما يلي:

بالنسبة لتمويل برامج الاستثمار 2713.86 مليار دينار جزائري، وتمويل عمليات رأس المال 833.04 مليار دينار جزائري.

وخارج قطاع النفقات المتنوعة ستبلغ اعتمادات الدفع الموجهة للاستثمار مبلغ 1713.9 مليار دينار جزائري.

أخيرا، ستبلغ التحويلات المدرجة في ميزانية الدولة لسنة 2022 ما قيمته 1942 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 8.4 % من الدخل الإجمالي الداخلي الخام للدولة، كذلك ومقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 سينخفض حجم التحويلات الاجتماعية المتوقعة في ميزانية الدولة بما يقارب 6.3 %، بالإضافة إلى ذلك يظهر هيكل التحويلات الاجتماعية لسنة 2022 الحفاظ على حصة معتبرة من دعم الدولة للأسر، والدعم الممنوح لقطاعي السكن والصحة بنسبة 62 % من مجموع التحويلات، وسيلعب دعم الأسر 597.7 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 8 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، أي ما يمثل 31 % من إجمالي التحويلات، ويشمل هذا الدعم بشكل أساسي، دعم أسعار المنتجات الأساسية من حبوب، حليب، زيت المائدة... إلخ، بمبلغ 315.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 53 % من الدعم الموجه للأسر و 16 % من إجمالي التحويلات.

وسيلعب دعم قطاع السكن أكثر من 247 مليار دينار جزائري ممثلا 13 % من حجم التحويلات.

وسيسل دعم قطاع الصحة في سنة 2022 مبلغ 361.1 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 19 % من إجمالي التحويلات.



بـ 327.24 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك، لاسيما إلى العوامل التالية:

– المساهمة المقدمة للديوان الوطني للحليب بمبلغ يقدر بـ 61.98 مليار دينار جزائري.

– المساهمة المقدمة للديوان الوطني المهني للحبوب بمبلغ يقدر بـ 250.03 مليار دينار جزائري.

وستتجسد كذلك التدخل الاجتماعي للدولة المسطر في قانون المالية لسنة 2022، لاسيما من خلال:

1 – تعويض سعر المياه من وحدات تحلية مياه البحر بمبلغ 56.53 مليار دينار جزائري.

2 – دعم التقاعد والمتقاعدين بمبلغ 213.16 مليار دينار جزائري، ويشمل فارق معاشات التقاعد للمجاهدين والمعاشات الصغيرة ومساهمة الدولة في صندوق احتياطات التقاعد والتعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد والعجز، وكذا التعويضات التكميلية لعلاوات التقاعد والتعويضات التكميلية للمعاشات والمكافآت والزيادة الاستثنائية بـ 5 % في معاشات وعلاوات التقاعد لكل من نظام الأجراء وغير الأجراء، بالإضافة إلى إعادة التثمين الاستثنائي.

3 – المخصصات الموجهة لوكالة التنمية الاجتماعية بمبلغ 58.7 مليار دينار جزائري والتي تغطي جهاز أشغال المرافق العامة ذات اليد العاملة الكثيفة لسنة 2022، التكفل بالمستفيدين من العلاوات الجزافية للتضامن وتوظيف الوحدات الجوارية وتغطية 128 مشروع للتنمية المحلية.

4 – إدراج مبلغ إجمالي قدره 64.7 مليار دينار جزائري لتغطية مخططات التوظيف المختلفة.

5 – مخصصات بمبلغ 3.5 مليار دينار جزائري موجهة لاستقرار أسعار السكر والزيت.

6 – تخصيص 15 مليار دينار جزائري للعلاوات الخاصة بالتضامن لفائدة التلاميذ المحتاجين والتي ارتفعت، كما تعلمون من ثلاثة آلاف دينار جزائري إلى خمسة آلاف دينار جزائري في سنة 2019 لفائدة ثلاثة ملايين تلميذ محتاج، وتخصيص 6.5 مليار دينار جزائري موجهة لتغطية مجانية الكتب المدرسية.

7 – تغطية العلاوات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 100 % والتي تنتقل من أربعة آلاف دينار جزائري شهريا إلى عشرة آلاف دينار جزائري في الشهر لفائدة أكثر من 264 ألف مستفيد بمبلغ إجمالي يقدر بـ 32.65 مليار دينار جزائري.

8 – احتياطات المجمع الذي يسمح بتغطية النفقات غير متوقعة لسنة 2022 بمبلغ إجمالي قدره 524.2 مليار دينار جزائري.

مقارنة بـ 8642.7 مليار دينار جزائري المتوقعة في اختتام أو إقفال 2021، وستنتج هذه الزيادة بسبب ارتفاع نفقات التسيير، كما قلت بـ 11.4 % ونفقات التجهيز بنسبة 19.1 % مقارنة بإقفال 2021 وتوزع هذه النفقات كما يلي:

– نفقات التسيير: 6311.5 مليار دينار جزائري.

– نفقات التجهيز: 3564.9 مليار دينار جزائري.

وستبلغ نفقات التسيير في سنة 2022 مبلغ 6311.5 مليار دينار جزائري، بزيادة تقدر بـ 647.03 مليار دينار جزائري، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 والتي كانت في حدود 5664.5 مليار دينار جزائري.

وستتطور ميزانية التسيير حسب طبيعة الإنفاق المقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2022 مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 كما يلي:

ستررتفع نفقات أجور الموظفين بمقدار 56.57 مليار دينار جزائري منتقلة أي كتلة الأجور من 2369.24 مليار دينار جزائري في سنة 2021 إلى 2425.8 مليار دينار جزائري في سنة 2022 بفعل الآثار الناتجة، لاسيما عن عمليات التوظيف في المناصب الجديدة والمناصب الشاغرة، خصوصا لصالح قطاعات التربية والصحة والتعليم العالي والشباب والرياضة.

إدماج المستفيدين من آليات المساعدة على الإدماج المهني والاجتماعي لحاملي الشهادات، وستسجل إعانات التسيير بما يشمل المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والمؤسسات الاستشفائية ارتفاعا قدره 7.55 مليار دينار جزائري، منتقلة من 922.6 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2021 إلى 930.15 مليار دينار جزائري في سنة 2022.

وسترتفع الديونية العمومية من الفوائد والنفقات الناجمة عن انخفاض إيرادات بمقدار يقدر بـ 64.02 مليار دينار جزائري.

وسترتفع نفقات العتاد وتسيير المصالح والصيانة للإدارة المركزية والمصالح اللامركزية بـ 2.9 مليار دينار جزائري منتقلة من 227.92 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2021 إلى 230.83 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2022.

وستبلغ مساهمات الدولة في صندوق التضامن للجماعات المحلية المتوقعة خلال سنة 2022 مبلغ 150 مليار دينار جزائري، حيث ستؤخذ بعين الاعتبار المطاعم المدرسية بتخصيص مبلغ قدره 27 مليار دينار جزائري ودمج أكثر من 65 ألف مستفيد من نظام المساعدة على الإدماج المهني بتخصيص 38 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى العلاوات التي تقع على عاتق ميزانية الدولة والتي يبلغ مجموعها 85 مليار دينار جزائري، تمنح للحرس البلدي وكفوارق للرواتب لأعوان الجماعات المحلية.

وسينتقل التدخل الاقتصادي للدولة من 493.95 مليار دينار جزائري في سنة 2021 إلى 821.19 مليار دينار جزائري في سنة 2022، أي بزيادة تقدر



تدابير تشريعية .. طبقا لإستراتيجية الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بالنسبة للتدابير التشريعية التي يتضمنها هذا المشروع فهي تندرج في إطار التوجهات الاستراتيجية للدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي الواردة في مخطط عمل الحكومة، والتي تتمحور حول نقطتين أساسيتين، هما: الإصلاح الجبائي ودعم الاستثمار ودعم الإنتاج الوطني ودعم الأسر.

أولا - بالنسبة لإصلاح المنظومة الجبائية: يدور الإصلاح الجبائي المدرج في مشروع قانون المالية لسنة 2022 حول ثمانية محاور أساسية، ويهدف الإصلاح الجبائي، الذي تم الشروع فيه من طرف السلطات العمومية إلى تعزيز العدالة الجبائية من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي بين الأعوان الاقتصاديين والأفراد والأسر لضمان إعادة التوزيع العادل للثروة الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ومن ناحية أخرى، تهدف إلى دعم المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع آليات وأدوات لتحفيز الاستثمار الإنتاجي، كما قلت، بالنسبة لإصلاح المنظومة الجبائية، فهناك ثمانية محاور:

المحور الأول الضريبة على الدخل: الإصلاح المقترح بالنسبة للضريبة على الدخل، يكشف تحليل هيكل الإيرادات الجبائية في الميزانية العامة للدولة أن حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور يمثل بالنسبة لسنة 2020 النسب الآتية: 90 % من مجموع إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي لجميع فئات الدخل مجتمعة. 55 % من إجمالي الضرائب المباشرة. 26 % من إجمالي الإيرادات الجبائية. وأخيرا 24 % من إجمالي الجبائية العادية.

وعليه، فإن هذه الوضعية التي تتسم بهيمنة الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات من المصدر المطبقة على الأجور، تتطلب القيام ببعض التعديلات التي تهدف إلى زيادة الإيرادات الجبائية لفئات الدخل الأخرى، وهذا لتحقيق العدالة الجبائية، لذلك يهدف إصلاح هاته الضريبة، ضريبة على الدخل الإجمالي إلى:

- ضمان العدالة الجبائية؛

- تخفيف الضغط الجبائي على الأسر والأجور المتوسطة والضعيفة؛

- أخيرا، تحسين مردودية الإيرادات الجبائية لفئات الدخل الأخرى غير الأجور والرواتب.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- تعزيز التدرج التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وتخفيف الضغط الجبائي، لاسيما من خلال مراجعة أقساط الجدول السنوي والمعدلات الهامشية المقابلة؛

- موازنة الحد الأدنى من القسط الأول للجدول الضريبي مع الحد الأدنى الوطني للأجور، إعادة إدراج إجمالي الضريبة المؤسسة على الدخل الإجمالي عن طريق تميم الإخضاع الضريبي لمكان الإقامة الجبائي، وإلغاء خاصية الإلغاء الضريبي المحرر لبعض أصناف الدخل.

الهدف الثالث من إصلاح الضريبة على الدخل:

- توسيع الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق تقسيم الأرباح المهنية إلى فئتين هما: فئة الأرباح الصناعية والتجارية، وفئة الأرباح غير التجارية.

- إستحداث نظام ضريبي مبسط لأصحاب المهن الحرة يعتمد على محاسبة تقوم على أساس التدفق النقدي، حيث يؤسس الدخل الخاضع للضريبة من الفرق بين العائدات المهنية والنفقات المبررة.

- مراجعة عتبة الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة بخفضها من 15 مليون دينار جزائري إلى 8 مليون دينار جزائري، علما أن فئة المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة هي الغالبة مقارنة بالمكلفين الخاضعين لنظام الربح الحقيقي، حيث تمثل أكثر من 70 % من إجمالي المكلفين بالضريبة، غير أن حصتها من الإيرادات الجبائية لا تتعدى 1.65 % من إجمالي الضرائب المباشرة و0.82 % من إجمالي الحواصل الجبائية.

- إستبعاد المهن غير التجارية من مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة؛

- مراجعة طريقة التحديد وفرض الضريبة على المداخل الفلاحية مع مراعاة خصوصيات كل نشاط وكل منطقة، وكذا تبسيط الواجبات المتعلقة بالتصريح ودفع الضريبة، علما أن مساهمة الجبائية المتأتية من النشاط الفلاحي لا تمثل سوى 0.03 % من الجبائية العادية، في حين أن هذا القطاع يساهم بـ12 % في الدخل الوطني الخام، الناتج الإجمالي الخام.

النظام الضريبي المبسط.. تكريسا لمبدأ المساواة والعدالة الجبائية لكل المواطنين

وهنا، يجب علينا العودة إلى الإصلاح الذي جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2022 فيما يخص ضريبة الدخل الإجمالي المطبقة على المهن الحرة، هذا للتوضيح، نص مشروع هذا القانون على إنشاء نظام ضريبي جديد فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي يطبق على فئة الأرباح غير التجارية، أي المهنية،

والذي أطلق عليه تسمية النظام الضريبي المبسط، ويتضح من خلال مشروع المواد القانونية المتعلقة بهذا النظام الضريبي الجديد أنه سيسجل استجابة لتكريس مبدأ المساواة والعدالة الجبائية بين كل المواطنين فيما يخص تحمل العبء الجبائي حسب قدراتهم التساهمية، وفي هذا السياق يمكن تقديم تحليل بسيط للمواد التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2022.

فالغاية من إخضاع المهن غير التجارية من محاسبة وتوثيق وطب ومحاماة وهندسة معمارية... إلخ، من المهن الحرة للنظام المبسط فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، يرجى منه ما يلي: تعزيز المساواة والعدالة الجبائية، كما قلت، بين جميع المكلفين بالضريبة وفقا لقدراتهم التساهمية، كما هو منصوص عليه في الدستور، وكذا كما هو معمول به على مستوى كل الدول في العالم.

تخفيض الضغط الجبائي من خلال تطبيق الجدول التصاعدي الجديد للضريبة على الدخل الإجمالي.

تبسيط الإجراءات الجبائية لتسهيل أداء الالتزامات المتعلقة بالتصريح بالضريبة ودفعها.

تعزيز ضمانات المكلفين بالضريبة لتجنب أي أخطاء محتملة في تأسيس الضريبة.

الشمول الجبائي من أجل محاربة القطاع الموازي الذي يزيد من حدة المنافسة غير العادلة بين المكلفين بالضريبة الملتزمين، والمكلفين غير الملتزمين.

إن هذه المبادئ المذكورة يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

إن فرض الضريبة الجزافية الوحيدة حاليا على المهن الحرة يركز على تطبيق معدل 12 % على رقم الأعمال الحقيقي، الذي يشمل جميع إيرادات المكلف بالضريبة، بالمقابل فإن نمط فرض الضريبة الجديد الذي جاء به مشروع قانون المالية سنة 2022، يرتبط بالدخل المحقق فقط والناتج عن الفرق بين الإيرادات المهنية المقبوضة والنفقات المحتملة فرض الضريبة على الدخل سيكون وفق الجدول التصاعدي الذي يعتمد على أقساط الدخل ومعدلات هامشية موافقة لكل قسط.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى استفادتهم من جملة من المزايا والإعفاءات الجبائية خاصة تلك المتعلقة بأنظمة الدعم والتشغيل، فإن رقم الإيرادات المهنية المحققة من طرف هذه الفئة غير معنية بالرسم على النشاط المهني.

بالنسبة لتبسيط الإجراءات الجبائية، مسك دفتر مرقم ومؤشر من طرف إدارة المصالح الجبائية، حيث يتم تدوين الإيرادات المقبوضة والنفقات التي



على أساسها يتم الخصم، ويجدر التنبيه هنا إلى أن النظام الجديد يمنح الحق في خصم كل الأعباء من إيجار وأجور مدفوعة للعمال والمستخدمين: الهاتف، الأنترنت، الفاكس، أشغال الصيانة بصفة عامة، الإحتلاكات، وقود السيارات، الماء، الكهرباء، الغاز، مستلزمات المكتب... إلخ، لاحظوا درجة التبسيط التي اعتمدها - وفي حالة وجود صعوبة في تبرير الأعباء يسمح بتطبيق خصم جزائي بنسبة 10 % وليس من الممكن منح معدل أعلى، إذ أنه يتنافى مع سياسة تميم استعمال الفوترة، كما أنه سيدفع ببعض المهنيين إلى عدم تبرير أعبائهم بوثائق ثبوتية، مما سيزيد من حدة اللجوء إلى السوق الموازية.

وأخيرا، اكتتاب تصريح لكل ثلاثة أشهر بدلا من تلك المنصوص عليها كل شهر.

بالنسبة لتخفيض الضغط الجبائي، وهذا دائما في النقطة الأولى -إصلاح الضريبة على الدخل- ففيما يتعلق بفرض الضريبة على الدخل الإجمالي على فوائض القيمة الناتجة عن تنازلات عن العقارات من خلال اعتماد، لاسيما إمكانية قبول خصم المصاريف التي تحملها البائع في إطار إتمام الصفقة أو تكاليف الشراء أو الصيانة والتهيئة، شريطة إثبات هذه المصاريف والأعباء وهذا في حدود 30 % من مبالغ الشراء أو قيمة إنشاء العقار، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تطبيق تخفيض ضريبي قدره 50 % في حالة التنازل عن السكنات الجماعية التي تشكل الملكية الوحيدة والسكن الرئيسي.

.. تدابير لتبسيط النظام الجبائي وخفض الضغط الضريبي

المحور الثاني بالنسبة للإصلاح الضريبي المدرج في مشروع قانون المالية لسنة 2022: يخص الضريبة على أرباح الشركات، ففيما يتعلق بالضريبة المطبقة على أرباح الشركات، فقد تم إدخال عدة تدابير من شأنها تبسيط النظام الجبائي وخفض الضغط الضريبي عن طريق، لاسيما تقليل الاختلافات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، مما سيؤدي حتما إلى إدماج ضريبي أمثل، حيث يمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

1 - توضيح قواعد المعالجة الجبائية المتعلقة بتجمع الشركات ومجمع الشركات من خلال تقديم المزيد من الإيضاحات حول التزاماتها الضريبية وطريقة تحديد الوعاء الضريبي.

2 - تعديل الأحكام التي تتضمن مفهوم النتيجة الجبائية المستخدمة في تحديد الربح الخاضع للضريبة بطريقة تبرز بشكل واضح ما يلي: تعريف النتيجة الجبائية مع تحديد الفترة الزمنية الموافقة لها وتحديد النتيجة الجبائية عن طريق معالجة خارج المحاسبة.

3 - توضيح شروط وطرق خصم المصاريف والأعباء عن طريق توضيح أكثر للشروط العامة لخصم المصاريف والأعباء من حيث الشكل والمضمون، مراجعة ورفع تسقيف بعض الأعباء القابلة للخصم كإحتلاك السيارات السياحية، الهدايا الإعلانية، الأعباء المخففة القيمة، مصاريف صيانة السيارات السياحية... إلخ.

قبل المنتجين عند الخروج من المصنع والذين يتعين عليهم دفعها إلى قابض الضرائب.

7 - رفع تعريفية الرسم الإضافي على المنتجات التبغية إلى 37 دينار جزائري بدلا من 32 دينار حاليا، وتسمح هذه الزيادة، طبعاً، بضمان عائدات إضافية لميزانية الدولة، من جهة، وكذا المساهمة في تقليص استهلاك هاته المادة.

تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية .. عبر تحسين الإيرادات الخاصة للبلديات والولايات

المحور السابع فيما يخص الإصلاح الجبائي ويخص تعبئة موارد الجباية المحلية. الهدف من إصلاح المالية هو تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية والذي لا يمكن تحقيقه جزئياً إلا من خلال تحسين الإيرادات الخاصة للبلديات والولايات، وهذا من خلال مراجعة تطبيق بعض الضرائب والرسوم وإضفاء أكثر ديناميكية على الموارد المتأتية من الممتلكات وإيرادات الاستغلال، وبالتالي يقترح في إطار هذا المشروع مراجعة بعض الضرائب المخصصة للجماعات المحلية وإنشاء آليات لتحسين تحصيل هذه الضرائب والرسوم.

فبالنسبة للرسم العقاري ورسم جمع النفايات المنزلية، كما قلنا سابقاً، فمن المهم الإشارة إلى أن هذا الرسم العقاري الذي تم تحصيله خلال سنة 2020 مثل نسبة 0.063 % من الجباية العادية فقط، في حين أنه ينبغي أن يشكل أحد الموارد الأساسية والرئيسية للجماعات المحلية، إضافة إلى رسم جمع النفايات المنزلية؛ وعليه، تتجلى الحاجة إلى اتخاذ جملة من التدابير التي تمس كلا الجانبين المتعلقين بالوعاء الخاضع للرسم وذلك المتعلق بتحصيله من خلال، لاسيما تبسيط تحديد مبلغ الرسم العقاري باعتماد قيمة إيجارية واحدة مدعومة بمعامل المضاعف الذي سيجعل من الممكن تحمل الفرق الموجود بين البلديات من حيث مستويات العمران والتنمية، أو حتى البعد عن المراكز العمرانية.

توحيد المصالح التي تسير الرسمين بتحويل صلاحيات تحصيل هذه الرسوم من خزينة البلديات إلى قابض الضرائب باعتماد مبلغ مبدأ المخاطب الوحيد واستحداث نظام للتصريح والدفع الذاتيين بالنسبة للشركات على مستوى المقر الرئيسي من خلال توفير إمكانيات التصريح والدفع عن بعد، فرض الرسم العقاري على الأملاك الشاغرة بتطبيق نسبة قدرها 7 % عوض 3 %.

أما بالنسبة للرسم على الإقامة فقد تم في هذا المجال اقتراح مايلي:

. مواعمة هذا الرسم مع فئات الفنادق المصنفة بموجب المرسوم التنفيذي 19 - 158، الذي يحدد المنشآت الفندقية ويحدد شروط وكيفيات استغلالها وتصنيفها.

. تحديد مبالغ الرسم حسب عدد نجوم الفنادق.



3 - إدراج تدبير جبائي يمنح بمقتضاه المكلفين بالضريبة الناشطين في القطاع الموازي إمكانية التصريح تلقائياً وتسوية وضعيتهم إلى غاية 31 ديسمبر 2022، دون تطبيق أي عقوبة جبائية، إذا تمت عملية التسوية قبل إجراء المراقبة الجبائية من طرف مصالح إدارة الضرائب.

4 - تكييف الأنشطة ذات الطابع المهني التي يقوم بها الأفراد بطريقة اعتيادية ومتكررة من أجل تحقيق الربح كأنشطة تجارية.

5 - توسيع المعالجة الجبائية الخاصة بحالات غياب التصريح أو التصريح الناقص للمكلفين بالضريبة المستفيدين من المزايا الجبائية التي تشمل أولئك الذين استفادوا من إخضاع ضريبي تفضيلي بموجب اتفاقية جبائية.

6 - من أجل ضمان متابعة فعالة لمسار تسويق المنتجات التبغية وكذا حصر أفضل للمادة الخاضعة للضريبة، تم اقتراح تعديل يخص الضريبة الجزافية المطبقة على رقم أعمال بائعي التجزئة لهذه المنتجات كما يلي: مراجعة معدل الضريبة المطبقة على رقم أعمال بائعي التبغ بالتجزئة إلى 5 % بدلا من 3 % حاليا، تعديل شروط تطبيق هذه الضريبة بغرض جعل اقتطاعها يتم من

المضافة، فباعباره رسماً على الاستهلاك، يعتبر الرسم على القيمة المضافة ذو أهمية استراتيجية في السياسة المالية لأي دولة، حيث يشكل الإيرادات الرئيسية للدولة من حيث الجباية العادية، وفي انتظار تنفيذ إصلاح شامل على هذا الرسم وإزالة العقوبات الموجودة حالياً في تسيريه تم اقتراح جملة من التدابير الفرض منها توسيع الوعاء مع تكريس بعض المزايا لعمليات محددة بطريقة مضبوطة كما هو مبين أدناه:

1 - النص الصريح بإخضاع أصحاب المهن غير تجارية للرسم على القيمة المضافة مع تحديد الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة المطبق على هذه المهن.

2 - مراجعة الأحكام المعالجة للإعفاءات فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، قصد توضيح ومواءمة هذه الأحكام مع التشريع الجمركي وقواعد المعاملة بالمثل في إطار العلاقات الدبلوماسية.

3 - إلغاء الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بعمليات بيع السكر من أجل إخضاعها للمعدل المخفض 9 %

4 - إخضاع عمليات توزيع مياه الشرب للقطاع الصناعي وقطاع الخدمات للرسم على القيمة المضافة للمعدل العادي 19 %.

5 - تطبيق المعدل المخفض 9 % من الرسم على القيمة المضافة على تذكرة الدخول لقاعات الاستعراض، والتي تتم ترجمته من خلال التحكم في التكاليف وجعل الدخول إلى هاته القاعات متاحاً لأكثر عدد من الجمهور.

6 - تمديد تطبيق المعدل المخفض 9 % من الرسم على القيمة المضافة على الخدمات المتصلة بالأنشطة السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي لمدة ثلاثة سنوات إضافية إلى غاية 31 ديسمبر 2024، باعتباره قطاعاً استراتيجياً متأثراً بالأزمة الصحية التي نتجت عن جائحة فيروس كورونا.

المحور السادس في إصلاح الجباية ويخص الإدماج الضريبي، فقد تم اقتراح في هذا المحور ما يلي:

1 - إستحداث اقتطاع تسبيقي بمعدل 2 % على الواردات من السلع الموجهة حصرياً لإعادة البيع على حالها، حيث يهدف هذا الاقتطاع التسبيقي إلى ضمان أفضل متابعة لمسار تسويق السلع المستوردة.

2 - تخفيض بنسبة 50 % من الضريبة على أرباح الأسهم في حالة استخدام هذه الأرباح في الحصول على حصة في رأس مال شركة ما، بشرط الاحتفاظ بهذه الأسهم لمدة لا تقل عن خمس سنوات بطبيعة الحال.

4 - توضيح كيفية حساب الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للشركات التي تقوم بأنشطة تدرج ضمن معدلات ضريبية مختلفة.

5 - إدراج معدل مخفض بعنوان الضريبة على أرباح الشركات محدد بـ 10 %، يطبق على الأرباح المعاد استثمارها من طرف الشركات المنتجة عندما يكون الهدف من إعادة الاستثمار هو تطوير أداة الإنتاج.

6 - إخضاع المداخل المتأتية من توزيع الأرباح لفائدة الأشخاص المعنوية التي كانت محل إخضاع للضريبة على أرباح الشركات، أو تم إعفاؤها صراحة للاقتطاع من المصدر بنسبة 5 %، محررة من الضريبة.

المحور الثالث في الإصلاح الجبائي، الذي جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2022 وهو يخص الرسم على النشاط المهني:

تدرج التدابير المتعلقة بالرسم على النشاط المهني في إطار التخفيف من الأعباء الضريبية التي تثقل كاهل المؤسسات، خاصة المنتجة منها، حيث تجدر الإشارة إلى أن الرسم على النشاط المهني يطبق على رقم أعمال الشركات وهو مستحق حالياً بمعدلات مختلفة من 1 % إلى 3 %، حسب طبيعة النشاط، ومن أجل تخفيف الأعباء الضريبية على الشركات يقترح ما يلي:

- إلغاء تطبيق الرسم على النشاط المهني لشركات الإنتاج.

- تخفيض معدل هذا الرسم بمعدل 25 % للأنشطة الأخرى، باستثناء نشاط نقل المحروقات بالأنابيب وبذلك ينتقل معدل هذا الرسم من 2 % إلى 1.5 %.

المحور الرابع في الإصلاح الجبائي، يخص الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين، حيث يجب على المستخدمين تخصيص، كما هو معلوم مبلغ يساوي 1 % من الكتلة السنوية للأجور كمساهمة في التكوين المهني المتواصل لمستخدميهم ومبلغ يساوي 1 % من الكتلة السنوية للأجور، كمساهمة في التكوين من خلال التمهين، ويطبق الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين على أرباح العمل على الحصة التي لم يتم استخدامها للتكوين والتمهين وسيتم تحويل ناتج هذين الرسمين كلياً وإدماجه في ميزانية الدولة ابتداء من الفاتح جانفي 2022.

ومن أجل تبسيط طريقة إعداد هذين الرسمين وتوضيح إجراءات تنفيذهما تم اقتراح تقنين أحكام هذين الرسمين في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الجزء المتعلق بالضرائب والرسوم التي تعود حواصلها لميزانية الدولة.

المحور الخامس فيما يخص الإصلاح الجبائي ويخص الرسم على القيمة

وفي مجال تأطير أنشطة الصيد القاري الترفيهي والصيد، فيقترح عليكم ما يلي:

إنشاء إتاوة سنوية لتأجير الأراضي الموجهة لممارسة الصيد تحدد بـ 500 دينار جزائري للهكتار الواحد، وتحديث الرسم السنوي للحصول على رخصة الصيد القاري والترفيهي على مستوى السدود والحواجز المائية ليصبح 2000 دينار جزائري، بدلا من 1000 دينار جزائري حاليا، ويخصص ناتج هذه الأتاوى لفائدة ميزانية الدولة.

..تكييف ومواءمة مهام إدارة الجمارك

كما تم في نطاق مشروع قانون المالية لسنة 2022، إدراج بعض الإجراءات لتكييف ومواءمة مهام إدارة الجمارك، حيث تم اقتراح جملة من الأحكام تتعلق، لاسيما بما يلي:

- إدراج مفهوم الشحن السريع في التشريع وتحديد جزافيا قيمة البضائع المستوردة من طرف المسافرين عن طريق الطرود البريدية أو الرزم البريدية أو عن طريق الشحن السريع.

- كما تم إدراج تقليص مدة مكوث البضائع في المخازن المؤقتة، وتم كذلك إدراج إجراء يتعلق بالتمييز بين إجراءات إتلاف البضائع رهن الإيداع أو تحت نظام جمركي والبضائع المحجوزة أو المتخلى عنها.

- كما تم إدراج اقتراح يسمح للمصالح الجمركية بالقيام بتمديد بصفة استثنائية لآجال تسوية الوضعية التنظيمية للمركبات المستوردة أو المصدرة مؤقتا وهذا بناء على طلب الأشخاص المعنيين، وبالنسبة لنفس الآجال الممنوحة مبدئيا وهذا إلى غاية 31 ديسمبر 2022 ولعدة مرات حسب الضرورة.

- كما تم إدراج بعض الإجراءات التي تخص حسابات التخصيص الخاص.

أما عن الأحكام المتنوعة فهي تخص أساسا اقتراح تسوية استثنائية في مجال جمركة ومطابقة وترقيم وفقا للشروط والكيفيات المحددة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والداخلية والمناجم لوضعية المركبات المستوردة بصفة مؤقتة بسبب عبور جمركي من طرف رعايا أجنبية في إطار إجراءات خاصة وتسهيلات استثنائية لاعتبارات إنسانية والتي تم بيعها وترقيمها على مستوى التراب الوطني بطريقة لا تحترم الشروط القانونية ذات الصلة، وتجرى هذه التسوية عن طريق دفع رسم تسوية يقدر بـ 50 ألف دينار جزائري، مقابل استرجاع المركبة الموضوعة في المحشر.

تلكم هي، إذن، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر، عناصر التأطير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2022 وأهم التدابير التشريعية التي تضمنها، شكرا على كرم الإصغاء وطيب المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



الصيد، وإنشاء حق الطابع السنوي لممارسة عملية الصيد والتي حددت قيمته بـ 500 دينار جزائري.

مراجعة الرسوم ورفعها وزيادة المطبقة بعنوان حق الطابع وهذا فيما يخص رخصة العمل وتراخيص العمل المؤقتة الممنوحة لصالح الأجانب.

توسيع مجال تطبيق الرسم المستحق في حالة ضياع جواز السفر المحصل، فضلا عن حق الطابع المستحق حسب نوعية الوثيقة في حالة تدهور جواز السفر أو إنشاء زيادة أي مضاعفة عدد الأوراق لحق الطابع المستحق لطلب جواز سفر جديد المقدم من طرف صاحب الطالب الذي لم يتم بحسب جواز سفره في أجل أقصاه ستة أشهر، وهذه الزيادة منصوص عليها في المادة 10 من القانون رقم 03-14- المتعلق بالسندات ووثائق السفر.

إلغاء حالة سرقة بطاقة الهوية من مجال تطبيق ضريبة 1000 دينار جزائري، حتى لا تتم معاقبة ضحية السرقة بدفع هذه الضريبة.

وفيما يخص تطهير وتنظيم العقارات التابعة للدولة، تم اقتراح تمديد آجال تسجيل عقارات الجماعات المحلية في جدول عام للأموال التابعة لأموال الدولة إلى أجل أقصاه 31 ديسمبر 2024.

4 - فتح حساب تخصيص خاص معنون بصندوق الرسوم الموجهة إلى المؤسسات السمعية، البصرية، لدعم مؤسسات السمع -البصري.

5 - إنشاء هيئات التوظيف الجماعي، بتعديل الأحكام المتعلقة بشركات رأس المال الاستثمار بغرض السماح لشركات رأس المال الاستثماري كذلك شركات تسيير الأموال الاستثمارية بإنشاء وإدارات هيئات التوظيف الجماعي برأس مال مخاطر وصناديق استثمار مشتركة متخصصة.

ويهدف هذا التدبير إلى تسهيل وتبسيط إنشاء صناديق استثمار متخصصة؛ وبالتالي المساهمة في تنوع مصادر تمويل الشركات.

6 - تعديل أحكام المادة 100 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي أقرت إنشاء صندوق استثماري في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو تدبير يهدف إلى السماح لصناديق الاستثمار في الولايات بالاستفادة من تجديد المخصصات الميزانية عند الحاجة، كما يهدف إلى توسيع نطاق تدخل الصناديق الاستثمارية الولائية ليشمل الولايات العشر الجديدة التي تم إنشاؤها مؤخرا.

7 - تعديل أحكام المادة 94 من الأمر 03-11- المتعلق بالنقد والقرض لاستثناء التنازلات التي تتم من خلال بورصة، القيم المنقولة من ترخيص محافظ بنك الجزائر بصفة مسبقة فيما يتعلق بالتنازل عن سهم أو سند مشابه في بنك أو مؤسسة مالية، غير أن التنازلات عن أسهم بنك أو مؤسسة مالية من خلال البورصة والتي قد تؤدي إلى التحكم فيها في جميع الحالات، أي كل عملية قد يترتب عنها اقتناء العشر، الخمس، الثلث، النصف أو ثلثي رأس المال أو حقوق التصويت، يجب أن تحصل على ترخيص مسبق من طرف محافظ بنك الجزائر.

8 - وضع آلية وطنية للتعويضات النقدية لفائدة الأسر المؤهلة بعد مراجعة وتعديل الآليات الحالية.

9 - تأسيس منحة البطالة لفائدة البطالين، طالبي الشغل أول مرة، البالغين من العمر بين 19 و40 سنة والمسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل، ويترجم هذا التدبير إرادة الدولة في دعم ومرافقة شريحة البطالين طالبي الشغل وذلك سعيا منها لضمان أساسيات العيش الكريم لهؤلاء من خلال تأمين دخل يكفل تغطية الحد الأدنى من احتياجاتهم خلال مرحلة بحثهم عن فرصة للشغل.

ثالثا: إعادة النظر في حقوق الطابع عن طريق اقتراح لاسيما الرفع من مبلغ حق الطابع من 500 دينار جزائري إلى 1000 دينار جزائري، لإصدار رخصة

- تكريس مبدأ المخاطب الوحيد للمكلفين فيما يخص الفنادق ليتم دفع مبلغ هذا الرسم على مستوى قباضة الضرائب التي يخضعون لها فقط، وبعد ذلك سيتم إعادة مبلغ الرسم المحصل إلى البلديات المعنية.

- تحويل صلاحيات تحصيل هذه الضريبة من خزينة البلدية إلى قابضي الضرائب.

المحور الثامن والأخير، في إطار الإصلاحات الجبائية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2022 فهي تتعلق بتبسيط الإجراءات فيما يخص تطبيق الضريبة على الثروة.

فمن أجل تبسيط وإضفاء أكثر مرونة على إجراءات تطبيق الضريبة على الثروة تم اقتراح إعادة النظر في نمط تحديد قيمة العقارات المصرح بها بعنوان هذه الضريبة والذي يتم حاليا من طرف لجنة وزارية مشتركة وذلك بمنح إدارة الضرائب صلاحية تحديد هذه القيمة بالرجوع لأسعار مرجعية المحددة من طرف مصالحها وفق القيمة التجارية الحقيقية، إذ أنه عند إعادة التقييم في مجال حقوق التسجيل وفاوض القيمة الناتج عن التنازل عن العقارات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي يتم تحديد القيمة التجارية الحقيقية من طرف مصالح الضرائب.

كما تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجبائي الساري المفعول قد حدد أجل اكتتاب التصريح بالملكيات كل أربع سنوات بحلول 31 مارس كحد أقصى؛ وعليه، فإن للمدينين بالضريبة أجل أقصاه 31 مارس 2022 من أجل اكتتاب هذا التصريح، هذا فيما يخص الإصلاح الجبائي.

إجراءات وتدابير لدعم الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني

ثانيا: أما فيما يخص القسم الثاني والذي يتعلق بدعم الاستثمار والإجراءات المقترحة لدعم الاستثمار، تشجيع الإنتاج الوطني ومساعدة الأسر. فقد تم في هذا الصدد اقتراح التدابير التالية:

1 - توسيع الإعفاءات الجبائية الممنوحة للشركات الناشئة لتشمل كذلك الضريبة الجزافية الوحيدة.

2 - رفع الحق الجمركي المطبق على الإسمنت البترولي الآبار من 15 % إلى 30 % حماية للإنتاج الوطني.

3 - دعم نشاط تربية المائيات عن طريق تطبيق المعدل المخفض بالنسبة لجملة من النشاطات التي تدخل في هذا المسار.



.. العمل على تنويع النشاط الاقتصادي وتقليص الاعتماد على المحروقات

أشاد أعضاء مجلس الأمة (31 عضو) خلال مداخلاتهم ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2022، خاصة فيما يتعلق بتحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي لإنعاش النمو وتقليص الاعتماد على المحروقات، والعمل على ضمان الاستدامة الميزانية، منوهين خصوصا بحرص الدولة على الحفاظ وعقلنة الدعم الموجه للفئات المعوزة حفاظا على المكاسب الاجتماعية وذلك تجسيدا للالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إطار المرجعية الوطنية لهذه المكاسب المكرسة في بيان الفاتح نوفمبر 1954.

وتطرقوا إلى بعض المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في إطار التعبير عن الانشغالات ذات الاهتمام المحلي والوطني، مثمين في الوقت ذاته الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها المشروع لأسبما منها تلك التي تخص الأسر والفئات الهشة على وجه الخصوص، وتأسيس منحة البطالة وكذا التدابير التشريعية المتعلقة بإصلاح المنظومة الجبائية، ودعم الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني والتي من شأنها دفع حركية التنمية إلى الأمام.





بسم الله واجب الوجود الحق المعبود واسع العطاء والجود. والصلاة والسلام على صاحب اللواء المعقود والحوض المورود والمقام المحمود. وعلى آله وذريته وأزواجه وأصحابه ذوي النهى والتقى ومن تبعهم بإحسان إلى اليوم الموعود. وبعد...

سيدي المجاهد رئيس مجلس الأمة الموقر،
سيدي الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي الأكارم،
السيدات والسادة إدارات الدولة المرافقة للسيد الوزير الأول،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن الدرامه في الأمور كلها تكسو الرجال مهابة وجلالا
فهي اللسان لمن أراد فصاحة وهي السلام لمن أراد قتالا
قد يكون من نافلة القول أن قانون المالية هو أس القوانين، عليه تبنى وتدور،
ومنه تتطلق وتعود...

وقد لا نختلف كثيرا إذا قلنا أن المواطن بكل مستوياته واختلاف ثقافته ينظر إلى هذا القانون بعين الاعتبار، إذ به تتحدد الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أهم ما ينظر إليه المواطن هذه الأيام، خاصة وأن الجبهة الاجتماعية توالى عليها السهام والنصال، مما أزهق كاهل المواطن، وفي السياق ما تجابهه الدولة على الجبهة الخارجية وما نشهده من تكالب الأخطاء قبل الغريب، وتآمر القوى الإمبريالية، مع ضعف وتخلخل الجبهة الداخلية، وجشع المضاربين وأصحاب النفوذ، مما زاد المواطن إرهابا، هذا كله جعل الأعناق تشرب لآفاق هذا القانون الذي ينتظر منه المواطن أن يتنفس به الصعداء. وما زاد الطين بلة أن هذا المواطن لا يتحرك إلا في أفق منتظرا من الدولة الإمداد، مما أضعف رؤية الدولة للاقتصاد.

وما نلاحظه -سيدي الوزير الأول، وزير المالية- بشكل مجمل على مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته، أنه يتضمن حزمة أخرى من الرسوم الضريبية والجبائية، الأمر الذي يشي بأن سياستنا لا زالت نوعا ما تمارس الحلول الترقيعية وتتهج قاعدة: «أحييني اليوم وأقض علي ما أنت قاض في غد».

إننا... وبكل أسف لا نجد أي نية في العمل من معالجة المشكلات واجتثاثها من جذورها، كمشكلة اعتماد اقتصادنا على الصادرات من المحروقات، وغياب الشفافية المالية وسياسة الشمول المالي، وهذه وحدها كفيلا بوضع عجلة التنمية في المسار الصحيح.

يا سادتنا يا كرام إنه في غياب الخطط لتطبيق الشفافية في المعاملات الاقتصادية، والمالية منها على وجه الخصوص، فإنه يمكن القول بأننا لا نريد عمدا وبإصرار عجيب أن ندخل الفترة المعاصرة، حيث النمو الاقتصادي الحقيقي هو هاجس كل الدول والشعوب.

إننا نسمع في الأخبار نسمع في الأخبار أن دولا أقل منا قدرة في المجال الاقتصادي تمضي حثيثا نحو الشمولية والشفافية المالية، حيث يمكن للدوائر المختصة في الدولة أن تطلع على سير الأموال ورصد الثروات ومكافحة الفساد وتبييض الأموال، كما يمكنها من إقامة نظام ضريبي ناجع وعادل.

إن أدنى ملاحظة لمشاريع قانون المالية التي أسهمنا في إثراء مناقشتها في السنوات الماضية، وكذا هذا المشروع الذي نحن بصدد مدارسته، قلت إن أدنى ملاحظة، نتبين منها أن لا تغيير في سياسات تسيير الميزانية، واسمحوا لي -سيدي الوزير الأول- أن أتجراً وأقول: إنها أشبه بالتدبير المنزلي، لا شيء يتغير من مشروع إلى مشروع سوى في الجزئيات، أما الكليات والسياسات العامة التي تبشر بانفتاح ونمو اقتصادي فلا نلمس لها أثرا.

لذلك أشدد في الأخير بعيدا عن لغة الشعبية الجوفاء والتهرج والتهييج، وهذه قد تكون وقفتي وكلمتي الأخيرة من على هذا المنبر الموقر، وعهدي النبيلة تشرف على نهايتها، أن ترتفع همة حكومتنا وتعزم للعمل بجدية من أجل النهوض باقتصاد الوطن نهوضا مدروسا يتغيا الأمد البعيد، ويبغني صالح الأجيال القادمة، ولا يكتفي بالممكن القريب الذي يتكئ على خبرات الوطن في باطن الأرض، علينا أن نستثمر في الشعب ومقدراته البشرية الهائلة، ونستثمر في ظاهر الأرض الخصيب الذي ينتظر السواعد والبصائر كي ينتج وينمو وتتحقق من خلاله الإقلاعة الاقتصادية ومن ثم الخير والنماء للوطن.

وأختم بأن أقدم اعتذاري الصادق على غلظتي في خطابكم، كما أطلب منكم الصفح وقد يكون هذا آخر عهدي بكم، فما والله ما أنطقني إلا حب الوطن والإخلاص له، والصدق في نصحك.

قد تكون هذه آخر غيمة رمادية وبعدها لن يكون هناك مطر.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

2 - السيد عبد الوهاب بن زعيم:



بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السادة الوزراء،
زملائي، زميلاتي،
أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مداخلتني بموضوع الساعة، وهو مشروع دعم الأسر وتوجيه الدعم لمستحقيه، وهو خطوة جبارة وعملاقة تحسب لكم أحقا للعدل والمساواة في توزيع الثروة، وهنا أفتح قوس لأقول لبعض السياسيين الذين يتعاملون بوجهين وبشعبوية، فمن جهة في كل تدخلاتهم يطالبون بالعدالة الاجتماعية بين الجزائريين، وفي نفس الوقت حين تقدم الدولة على مشاريع وإجراءات نجدهم يرفضون وينددون وهنا أغلق القوس لأقول أننا ندعم كل مشروع وكل خطوة تؤسس للعدالة الاجتماعية بين الجزائريين، كما أدعو إلى أن تكون كل مشاريع إصلاح الدعم على مستوى مصالح الوزير الأول، لأنها تمس كل القطاعات، وزارة المالية ستكون هي الخزينة والأمر بالصرف، سوف يكون صعبا أن تكون هي الصانع لقوانين الدعم وفي نفس الوقت الأمر بالصرف.

سيدي الوزير الأول، أود أن أطرر بعض الانشغالات والأمانات ضمن قانون المالية:

وأنتم تراجعون قانون الإستثمار، أرجو مراجعة عقود الإمتياز في القطاع الاقتصادي والفلاحي، لا يعقل السيد الوزير الأول، أن يستفيد مستثمر ويقوم بالبناء والإستثمار والفلاحة ودفع الملايير، ثم ليس له الحق من المشاركة أو يبيع أو يرهن أو يتصرف كما يشاء، وهنا يجب على الدولة وضع شرطين أساسيين، الأول أن يبقى العقار ملك للدولة، والثاني أن يدفع الإتاوات في وقتها، والباقي يتصرف كما يشاء وهنا عندما يبيع العقارات والشركات فالدولة هي المستفيدة من هاته العمليات.

كما أدعو لجلسات وطنية مع الشريك الاقتصادي لوضع قانون الإستثمار ولا أن تنفرد به الحكومة.

في قانون المالية وضعت ميزانية كبيرة لعملية الإدماج وفق مرسوم 19 336- مجهود كبير من طرف الحكومة في إدماج الجميع، حيث بلغ عدد المدمجين 90 ألف وأكثر، لكن في نفس الوقت بقي 200 ألف لم يدمجوا، هنا أتمنى من الحكومة وإحقاقا وإنصافا للجميع، أولا تمديد وتعديل مرسوم الإدماج، حيث يبقى ساري المفعول وهنا -سيدي الوزير الأول- 200 ألف من الشباب ينتظرون تدخلكم، وينتظرون التمديد لهذا الموضوع.

الشبكة الاجتماعية -السيد الوزير- الملف الذي طال انتظاره نعتبره سوء تسيير من المسؤولين السابقين، وأقول لك أن هؤلاء الناس ظروفهم سيئة، وإذا أمكن يمكن تحويلهم لنظام الخمس ساعات من أجل استفادتهم من الترقية والضمان الاجتماعي وكذلك الاستفادة من التقاعد وننتهي من مشكلتهم نهائيا.

السيد الوزير الأول، المواطن يتساءل على استيراد السيارات الأقل من ثلاثة سنوات واستيراد السيارات، هل هناك توضيحات؟

ملف البطالة، أنا اقترحت ما بين 25 45- سنة بدلا من 19 سنة، اليوم 19 سنة يتحصل على شهادة البكالوريا بعد خمس سنوات سوف يحتاج، نرى من الأحسن أن تكون بين 25 45- سنة.

اقترحت كذلك أن تكون هناك منحة تريس مؤقتة عوض منحة البطالة، من أجل تعليمهم عمل كما يقول المثل الصيني «لا تعطيني سمكة ولكن علمني كيف أصطادها».

بالنسبة للضريبة على الرسم العقاري، كما قلتم ضعف التحصيل، أقترح وهذا في صالح الحكومة إضافة الرسم العقاري ضمن العمليات العقارية كراء العقارات، بيعها، شراؤها... كما يمكن إضافتها في حقوق التسجيل.

كما أدعو إلى خلق ضريبة جديدة هي ضريبة استرجاع الدعم من كبار المستهلكين من مصانع، فنادق، مؤسسات خاصة، في المواد الإستهلاكية إلى غير ذلك تدفع إلى خزانة الدولة.

أرى أن نصف الميزانية -السيد الوزير الأول- من الجباية المحلية وهنا أعتقد أنه وجب وضع الإمكانيات والأجهزة والموارد البشرية ومراجعة أجور عمال الضرائب، لكي يتسنى لهم القيام بواجباتهم في أحسن الظروف، ويقومون بالتحصيل والأداء الجيد لخدمة الوطن.

سيدي الوزير، هناك نقطة حول رخصة السيارات للمجاهدين، الدولة تمنحها لهم وهم يبيعونها وأنت تعرف العملية، لماذا لا يسمح باستخراج البطاقة الرمادية ونتركه يبيع، في ثلاث سنوات التداول على البيع تسترجع الدولة حق الضرائب، ولا توجد إشكالية أحسن من أن تباع بصفة غير قانونية كالوكالة وأنتم تعرفون الموضوع.

بالنسبة لسوق الهاتف النقال -سيدي الوزير- منذ سنة 2018 الدولة لم تستد ولو حتى بدينار حقوق جمركية أو حقوق ضريبية، 500 مليون دولار تقريبا الأعمال، أتمنى أن تكون هناك تعليمات بحيث يدخل في الهاتف النقال حسب القانون والناس تدفع الضريبة وحقوق الجمركة.

بالنسبة لموضوع النقل -السيد الوزير- الخطوط الجوية الجزائرية تعاني أزمة مالية، فرض الدفتر الصحي للمسافرين ذهابا وإيابا سوف يحل المشكل نهائيا، ويسمح للنقل الجوي بفتحه كاملا وبذلك تكون جرعة اقتصادية.

انشغال آخر، سيدي الوزير، هذه أمانة وإن شاء الله، سوف تتدخل كما نعرفك إنسان طيب، يوجد 230 عون حماية مدنية تحصلوا على البراءة من المحكمة وينتظرون إعادة إدماجهم، نتمنى أن تعطوا تعليمات في هذا الشأن، الحماية المدنية فعلا لهم كل خير فهم يقدمون أنفسهم من أجلنا، إذا أمكن ردهم في مناصبهم خاصة أنهم تحصلوا على البراءة.

شكرا لكم معالي الوزير ونتمنى لكم التوفيق.

3 - السيد محمود قيساري:



بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم.

أولا، نحن جد ممتتين ونعترف بأن هذا القرار، قرار دعم وموجه وتوجيهي للفئات الفقيرة والمعوزة دون غيرها، يعتبر ثاني أقوى قرار في الجزائر المستقلة بعد قرار تأمين المحروقات، وهذا ندعمه بقوة، لكن فقط في قانون الميزانية نطالب أن تضبط الأغلفة المالية وكذا تضبط الأجل لتنفيذ المشاريع، مع ضرورة وتوضيح محل عمال الشبكة الاجتماعية وكذا الإدماج، كونهم سيتأثرون مباشرة برفع الدعم أو الدعم الموجه، يجب أن يحظوا بإهتمام واضح في هذا الأمر.

الشيء الآخر وفي ظل تنامي العداء للجزائر نطالب برفع الإنفاق الحكومي على البحوث العلمية المرتبطة بالصناعات الدفاعية في مواجهة قادم الأيام.

بالنسبة للبنوك ضرورة التفكير في التخلص من جميع التعاملات الربوية كونها تقف عائقا في الإقلاع الاقتصادي، وكذا تدفع في التضخم، هذا من جهة، مع ضرورة خلق أو إنشاء منصب المراقب المصرفي يكون تابعا رأسا لجنايبكم أو تابع لرئاسة الجمهورية يحرق تقارير دورية، ويكون على مستوى البنك المركزي لكون تلك التقارير الدورية تنبئ رئاسة الجمهورية أو الوزارة الأولى بحركة القروض وحركة الأموال هذا من ناحية.

الشيء الآخر، نطالب أن تكون إضافة إلى تاريخ الوثائق الحكومية توقيت بالساعة والدقيقة والثانية التي تصدر هذه الوثائق وهي معمول بها في كل الدول المتطورة، حبذا لو نضيف إلى وثائقنا الإدارية التوقيت الزمني بالدقيقة والساعة والثانية، إضافة إلى إدراج اسم أو رقم المقرر أو محرر الوثيقة الإدارية.

الشيء الآخر سيدي صندوق الجنوب، هو مجمد ونطالب بتوضيح سياستكم ورؤيتكم للجنوب وتنمية الجنوب، كيف هي من خلال أن صندوق الجنوب مجمد، مستحقات رجال الأعمال والممولين والمقاولين لم تدفع لحد الآن ومن خلالهم العمال، فحبذا في إجابتكم ترجون على هذا الأمر لكي نعرف التأثير.

الشيء الآخر، ضرورة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر.

ضرورة الإهتمام بالإقامات الجامعية، أي ضرورة التفكير في المنحة المباشرة، أي أن الديوان الوطني للخدمات الجامعية أصبح يقدم خدمات رديئة للكثير من الطلبة وهذا ما زاد في شكواهم، نطلب منكم التفكير في المنحة المباشرة وأن نقتدي بمن سبقونا في هذا الأمر بدون عقدة من الدول المتقدمة وأن نسير على خطاهم وأن نصلح ما يمكن إصلاحه.

كذلك -السيد الوزير- يعلم الجميع للأسف أن سوق المخدرات تضرب شبابنا، لكن تجار المخدرات يبيعون لشبابنا هذه المخدرات بالدينار لكن إتيانها تكون بالعملة الصعبة، وهذا يدل على أن التجار يلهثون كل فائض العملة الصعبة الموجودة في السوق الموازية، وبشكل هذا ضغطا رهيبا على الدينار الجزائري وهامش الربح في سوق المخدرات كبير وبالتالي يشترون الدينار بأي ثمن وهذا يضغط على الدينار الجزائري في السوق الموازية وبالتالي السوق الرسمية، ولهذا ندعو إلى الردع التام لتجار المخدرات هذا من ناحية أخرى.

كل هذه الأمور كبيرة... الدولة مشكورة من حيث الدعم، لكن هناك أمور يجب معالجتها قبل أمور أخرى، أما نعالج أمور وننسى هذه الطبقات وما يحدث من معاناة. أظن السيد وزير المالية المحترم لابد من إيجاد حل لهذه الفئات قبل السير إلى أمر آخر.

الشيء الأخير الذي أردت توضيحه كذلك، يوجد مواطنين في ولاية النعامة يعانون وهم أصحاب التجزئات الاجتماعية، حيث استفادوا من قرارات استفادة سكنات لحد الان ينتظرون وهي مدة 3 سنوات أظن أن هذا هو السكن الاجتماعي... وهذا هو من أراد معالجة أمور بأمور أخرى، بهذه الطريقة نستطيع التقدم.

في الأخير أقول للبطلين مبارك لكم قرار رئيس الجمهورية، ولكن رجائي ثم رجائي كرامة المواطن، حذار ثم حذار من إهانة كرامة المواطن في قضية الاستفادة من منحة البطالة، رجائي ثم رجائي كرامة المواطن الجزائري، يجب أن يستفيد منها بقيمته وليس بالطواير وما يشبه الطواير والبيروقراطية، حذار ثم حذار.

شكرا للجميع، واسمحوا لي إن أخطأت في كلامي، شكرا، شكرا، شكرا للجميع.

6 - السيد عبد الكريم قريشي:



شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة، السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتوجه بالشكر إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية ومن خلاله إلى الحكومة على المشروع المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى أعضاء اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول النص المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وإلى جميع الزميلات والزملاء على مداخلاتهم.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة،

أمام الوضع الاقتصادي الصعب، ومحاولات الحكومات المتعاقبة الخروج من هذه الأزمة واستعادة التوازن من خلال الإصلاحات التي تجسدت في قوانين المالية للسنوات السابقة، وكذا مشروع القانون المعروض أمامنا للمناقشة، إلا أنه وبالرغم من كل محاولات الإصلاح هذه؛ لا يزال نموذجنا الاقتصادي رهين قطاع المحروقات؛ إذ لم نصل بعد إلى مستوى التنويع المنشود. وعليه، جاز لنا، إعادة

5 - السيد محمد عمارة:



بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

نساء ورجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

والله يا سيدي وزير المالية أظن... في مداخلتي هاته سوف أتحدث عن الشق الاجتماعي، نرى السيد الوزير المحترم قانون المالية دوما عند معالجة الخل في الميزان التجاري «العجز» تلجؤون مباشرة إلى جيب المواطن، ننسأل كثيرا سيدي وزير المالية في كل مرة نلجأ إلى جيب المواطن وفي كل قانون المالية، أظن أن هذا لابد أن يقف وهو أمر كبير.

كذلك ننسأل السيد الوزير حول الفريق الحكومي... أين أداء الفريق الحكومي في معالجة العجز؟ الوزير الذي لا يقدم ولا يدفع بقطاعه إلى الأمام فيما يخص العجز أظن أن يجلس خيرا له... الوزير الذي يملأ كرسيه فقط... مطلب كبير ما ينتظرنا نحن وعلى الطاقم الحكومي بذل مجهود أكبر وتنمية القطاعات ولا نتكل على جيب المواطن فقط، أظن أن السادة الوزراء لابد لهم من فهم أنفسهم.

نقطة أخرى سيدي الوزير، بالنسبة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي IRG العمال والموظفين فرحوا كثيرا بالنسبة لتوضيحاتكم، لكن النقطة الاستدلالية سيدي وزير المالية أين هي؟ السيد رئيس الجمهورية كان قد تحدث عنها لكنها لم توضح في قانون المالية، من فضلك العامل والموظف محتر في هذا الأمر فلتوضحه لنا هل هي 90، 80، 70، 50، فرحة العامل بتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي مع توضيح حول النقطة الاستدلالية.

نتمنى أن لا تكون على حساب الدعم الاجتماعي السيد وزير المالية. نحن في ولاية النعامة لم نفهم شيء، هل نحن تابعون للهضاب العليا أو الجنوب؟ نحن نطالب من هذا المنبر إضافتنا إلى منطقة الجنوب من أجل استفادة الفلاحين من تسعيرة الكهرباء والتخفيضات، والعمال يستفيدون من منحة المنطقة، والكل يعلم أن الولاية لها مناخ استثنائي حار صيفا وبارد بقسوة شتاء. نحن لم نعرف إلى أين نحن مصنفون في الهضاب أو الجنوب.

أضيف إلى مداخلتي توجد معاناة وكما تفضلت وقلت السيد الوزير الأول أن الدولة الجزائرية هي دولة اجتماعية فعلا، ولكن لا ننسى هناك طبقات تعاني من ضمنها عمال الشبكة الاجتماعية عبر العصور والأنظمة والفترات ينتظرون ولم نصفهم ونحدث عن البطال والبطالة، وهذه الطبقة منذ التسعينيات وهم ينتظرون. أظن السيد الوزير نحن ننسأل كثيرا حول هذه الفئة، ونحن نتلقى يوميا رسائل من طرفهم وانشغالهم هم ينتظرون في حل من سيادتكم على كل حال.

وأتكلم عن طبقات كثيرة منها خريجي ا لتكوين المهني، اتصالات الجزائر، المعلمات والمعلمين لمحو الأمية، العمال المسرحين من شركة (INFRAFER)، في بلدية مكن بن عمار بولاية النعامة شبابها في احتجاجات لحد الساعة، كل هذه الطبقات تعاني.

الاجتماعي كما نثمن ما جاء من أحكام جبائية الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المرتبطة بالأنشطة الممارسة من طرف الشباب أصحاب الاستثمارات والمشاريع المستفيدين من دعم التشغيل الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاوالاتية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك بزيادة فترة الإعفاء المؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي من 3 سنوات إلى 6 سنوات وكذا الأنشطة في مناطق الجنوب التي تستفيد من مساعدة صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي من فترة الاعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى 10 سنوات.

أما فيما يتعلق بالنشاطات المختلفة يعتبر مشروع القانون مشجع ومحفز لممارسة وتوسيع هذه الأنشطة في ولايتنا حيث يتزايد التفاعل بتحقيق انتعاش كبير للتنمية عندما يتم التجسيد الفعلي للتطبيق النموذجي الذي يادر به السيد الوالي والسلطات المحلية بهدف استقطاب أكبر عدد من الشباب لممارسة الأنشطة الحرة في مجالات الفلاحة والصناعات التحويلية والتخزين والخدمات وإنشاء المؤسسات والتعاونيات التي تفتح مناصب الشغل وتخلق الثروة وتساهم في زيادة المداخيل بدون وجود أي بيروقراطية أو عرقلة بفضل اعتماد بوابة المنصة الرقمية التي تم إطلاقها على مستوى الولاية من أجل تسهيل إجراءات حصول الشباب على تحقيق رغباتهم، مما يتطلب إعطاء الأهمية اللازمة لرصد الأموال الكافية لتهيئة وتجهيز المساحات والأماكن المحددة لإقامة الأنشطة المذكورة بالكهرباء والطرق وتسهيل الحصول على رخص حفر الآبار الارتوازية لمواجهة صعود الأملاح وإنقاذ حياة العديد من النخيل والأشجار.

ومن أجل ضمان انخراط أكبر عدد من الشباب لممارسة النشاط الفلاحي وتوسيع مجالات التنمية التي تحقق أهداف واعدة، تتمثل في:

1 - استقطاب وتوجيه أكبر عدد من فئات الشباب لممارسة النشاط الفلاحي باستعمال الأدوات والوسائل التقنية الحديثة.

2 - توسيع البرنامج المتعلق باستصلاح المساحات الفلاحية الجديدة لما ينتج عن ذلك من إيجابيات لفائدة المناخ والبيئة.

3 - توفير العديد من مناصب الشغل وزيادة المنتوجات الفلاحية المتنوعة التي ينجم عنها زيادة الثروة والمداخيل.

أما بشأن قضايا وهموم متطلبات المواطنين المتنوعة على مستوى ولايتنا، فإننا نلج على ما يلي:

ضرورة تكفل هذه الميزانية بتخصيص الأرصدة المالية الضرورية لجعل الهياكل والمرافق الصحية المنجزة على مستوى الولاية تؤدي المهام التي أنجزت من أجلها لفائدة المواطنين كما هو الحال بالنسبة لمستشفى مكافحة السرطان بأدرار الذي يحتاج إلى المساعدة والتدعيم والمرافقة الممكنة وكذا تخصيص المبالغ المالية لرفع معاناة المواطنين في ولايات الجنوب من تكاليف الكهرباء في فصل الصيف الممتد من أفريل إلى سبتمبر وذلك بتحديد مبلغ رمزي أو الإعفاء الكلي من التكاليف خلال الأشهر المذكورة.

ونظرا للعجز المسجل في تسجيل وإنجاز شبكة السكة الحديدية المطلوب إنجازها منذ زمن بسبب الصعوبات المالية، نؤكد على الإسراع في تصليح الطرق التي تربط مقر الولاية بدائرة أولف مروراً بقصور بلديات دوائر فتوغيل وزاوية كنتة ورقان وكذا الطريق الذي يربط مقر الولاية بولاية تيميمون مروراً ببعض بلديات دوائر تسابيت وأوقروت وشروين وتينركوك والعمل على ازدواجيتها مع الإسراع في إنجاز طريق برج باجي مختار رقان لما لهذا الإنجاز من نتائج إيجابية للمواطنين بتقليل من حوادث المرور أو القضاء عليها نهائيا وذلك من خلال التنسيق مع مصالح الأمن بداخل المدن ومصالح الدرك والحماية المدنية خارجها قصد التعرف أكثر على المقاطع الخطيرة والنقاط السوداء بها ومعالجتها وكذا لوسائل النقل المختلفة لاسيما المعنية بنقل البضائع والسلع خاصة المحروقات، مما يستدعي تقديم المزيد من الدعم لشركة (LOGITRANS) التي ساهمت في القضاء على مشكل التمويل بهذه المواد، الذي كان مطروحا في سنوات سابقة.

وفي الختام نلج على ضرورة الإسراع بالتكفل بإتمام تسوية وضعية العاملين بمختلف القطاعات ضمن جهاز الدمج المهني ومواصلة الإجراءات العملية الخاصة بضمان عدالة وشفافية أكثر في التعامل مع الشركات ومؤسسات المناولة التي تقدم عروض مناصب الشغل للشباب بالجنوب ضمن مجالات أنشطتها في قطاع الطاقة.

الشيء الآخر الذي أريد التنويه به ضرورة إعطائنا التبرير المنطقي والدوافع الحقيقية لتعويم الدينار في كل مرة هذا من ناحية أخرى.

كذلك نرجو محاربة البيروقراطية -سيدي- لأننا رأينا أن البيروقراطية هي المشجع الحقيقي للرشوة ونحن نستنتج أن كل مسؤول بيروقراطي هو مسؤول مرتشي، وعليه نطالب بمحاربة البيروقراطية بتطبيق أن لا نضع السلطة المطلقة في يد واحد، هناك قاعدة تقول «السلطة المطلقة مفسدة مطلقة»، وعليه يجب التفريق بين السلطات ولا مركزية القرار لمحاربة البيروقراطية هذا من ناحية.

قبل الحديث عن مبدأ الإصلاح الضريبي الذي تكلمتم عنه، حبذا لو نفكر في المصالحة الضريبية أولا، ضرورة تغيير اسم الضريبة من ضريبة للمساهمة الحكومية أو المساهمة الوطنية أو الإلتزامات، لأن مصطلح الضريبة قاسي نوعا ما هذا من ناحية.

من الحكمة توجيه الدعم لمستحقه، لكن أرجو... في قانون المالية هنالك رفع الدعم ورفع الضرائب ولهذا لا أطلب اللحم والحليب في نفس الوقت، إذا أمكن تأجيل رفع الضرائب للسداسي الثاني، نقوم برفع الدعم أولا ثم بعد ستة أشهر نقوم برفع الضرائب، رفعهما معا في يوم واحد أظن أنه كثير نوعا ما هذا من ناحية.

أخيرا، قبل الختام... للتاريخ ولعلنا لن نلقاتك بعد هذا اللقاء نطالب باسترجاع وزارة الثقافة ليس وزيرة الثقافة ولكن وزارة الثقافة بعمومها وبمؤسساتها وبجمعياتها وشخصياتها، يجب أن نسترجعها كي تساهم في...

4 - السيد بوجمعة زفان:



شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة إخواني أعضاء مجلس الأمة الموقر،

إطارات الدولة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس حتى لا نعيد طرح ما قدمه زملائنا النواب بالمجلس الشعبي الوطني من ملاحظات واقتراحات ومطالب حول هذه الميزانية نوجز تدخلنا فيما يلي:

تتمين المنهجية التي تعتمدها الحكومة في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية من خلال مخطط عملها الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، حيث تعد هذه الميزانية الفاعل الأساسي لتنفيذه بوتيرة تعتمد الأولويات بخطوات ثابتة لتحقيق الأهداف المرجوة وفي هذا الصدد نثمن ما جاء في هذه الميزانية بخصوص المحافظة على سياسة الدعم الاجتماعي وعلى اعتماد منحة البطالة مع الإلحاح على ضرورة مراجعة سلم الأجور لعدد من القطاعات والضريبة المفروضة عليها وعلى الدخل

إثارة السؤال الجوهري: كم نحتاج من وقت لبلوغ التنوع الاقتصادي الحقيقي خارج قطاع المحروقات؟

وبالرجوع إلى مناقشة هذا المشروع، فإنه من الأهمية بمكان التنويه بما حمله من تدابير تشريعية وخاصة ما تعلق بإصلاح المنظومة الجبائية، ودعم الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني ومساعدة الأسر، وغيرها من التدابير التي تصب في مصلحة تطوير الاقتصاد الجزائري في ظل ما يعانيه؛ إلا أنه من المفيد الإشارة إلى جملة من الملاحظات التالية:

1 - المادة 187: بناء على اجتماعية الدولة الجزائرية، نثمن رصد 1942 مليار دينار مبلغا للتحويلات الاجتماعية، وتوجيه الدعم لمستحقيه، ووضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، والذي يتطلب هذا جهدا كبيرا لتحديد هذه الأسر، والمواد المعنية بهذا الدعم، خاصة في ظل النشاطات الموازية للاقتصاد الرسمي، والتصاريح غير الصحيحة، للقيام بهذا في القريب العاجل، ويذهب الدعم لمستحقيه من الفئات الهشة والأسر المعوزة والعجزة وذوي الأمراض المزمنة والمستعصية؛

2 - المادة 189: نثمن عاليا قرار السيد رئيس الجمهورية بتأسيس منحة البطالة، لكن ألا ترون معالي الوزير الأول، وزير المالية أننا سنكون أمام وضعيات تتطلب منا اليقظة والحذر، بوجود عمال يشتغلون 8 ساعات يوميا ولا يتجاوز مرتبهم ضعف هذه المنحة، في الوقت الذي يمارس فيه بعض هؤلاء (البطالين) أعمالا حرة بدون تصريح لدى مستوى صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS، وأين هو الدور الذي يجب أن يلعبه هذا الصندوق في مراقبة انعدام التصاريح هذه في مختلف النشاطات والورشات الخاصة؟ كما نثبه لغياب دوره كذلك في الكشف عن مختلف التلاعبات التي يعرفها ملف التشغيل في ولاية ورقلة والذي ينتظر قرارات حكومية صارمة ينتظرها البطالون.

3 - أعود للمادة 120: القاضية بتوسيع مهام إدارة الجمارك لتشمل المراقبة الجمركية البرية والبحرية والجوية، ومضاعفة مكافحة التهريب... وهو شيء نثمنه، لكن هل من المعقول أن تصادر مفرقات من بعض الشباب البطال الذي اشتراها ليعيد بيعها، مع إدراكنا لخطورتها، لكن ألم يكن من الأجدر توقيفها عند المراقبة البحرية والبرية بدل معاقبة هؤلاء الشباب؟

4 - ننوه بتوجه الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي، مطالبين بالإسراع في رقمنة جهاز الضرائب وكذا البنوك حتى نتمكن من القضاء على العجز في الإيرادات وتحسين المداخل العادية في موارد الميزانية مع ضرورة تبني سياسة ضريبية وجمركية لضبط الاستيراد. وهل من إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب؟ وكذا مكافحة الفساد بتفعيل الهيئات المكلفة بذلك؛ والعمل على إيجاد طريقة للاستفادة من مداخل عمالتنا في الخارج كما هو الشأن بالنسبة لبعض الأول الأخرى؛

5 - تشجيع الاستثمار المالي الذي ينعكس بشكل مباشر على الاستثمار الاقتصادي إيجابا فيؤدي إلى الدفع من القدرة الإنتاجية المحلية وكبح الواردات وتوقيف نزيف العملة الصعبة نحو الخارج، ومن بين ما يركز عليه النشاط الاقتصادي عموما، والاستثمار على وجه الخصوص، ما يتعلق بالتمويل؛ وهنا نثمن الإجراءات التي اعتمدت سابقا في ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية؛ إلا أن الظرف الاقتصادي والاجتماعي يقتضي منا بذل مزيد من الجهد والمرونة، وعدم الاكتفاء بالنوافذ الإسلامية، والسعي إلى إقحام صيغ التمويل الإسلامي في الحركة الاقتصادية؛ ويدفعنا هذا معالي الوزير الأول إلى التساؤل عن غياب فاعلية بورصة الجزائر؟

6 - تسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي لتعويض الصادرات خارج المحروقات؛

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة، مناقشة قانون المالية مناسبة لرفع بعض الانشغالات:

1 - أطلب باستثناء الولايات البترولية فيما يتعلق بتمركز الضريبة على النشاط المهني TAP؛

2 - رفع كمية استهلاك الكهرباء المدعمة لسكان الجنوب من 12000 كيلو واط سنويا إلى 18000 كيلو واط سنويا؛

3 - ترقية الخدمات الصحية والتربوية بالجنوب لأنها تتذيل الترتيب في نتائج شهادة البكالوريا؛

4 - متى تتجسد مسبح في كل بلدية من بلديات الجنوب؛

5 - إنجاز بناية للمدرسة العليا للأساتذة ENS بورقلة.

أشكركم على الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7 - السيد سليمان زيان:



شكرا السيد الرئيس الفاضل، بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المجاهد المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الوزير الأول، لقد تفضلتم بالعرض علينا مشروع قانون المالية لسنة 2022 في ظروف أكثر أريحية من السنة الماضية، التي كانت تتميز بظروف صحية صعبة وضائقة مالية، وأقول هنا لقد سيرها السيد رئيس الجمهورية بحكمة عالية والحمد لله.

السيد الوزير الأول، بعد اطلاعي على مشروع قانون المالية استنتجت ما يلي:

1 - إن ميزانية التسيير أخذت حصة الأسد على ميزانية التجهيز وربما له ما يفسره، حيث ارتفعت كتلة الأجور تبعا للقرارات الشجاعة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية والتي ننوه بها، كمراجعة أجور الموظفين، تخصيص منحة البطالة، توظيف أصحاب عقود ما قبل التشغيل.

2 - خصصت الدولة مبالغ معتبرة لحماية الفئة الهشة، ولكن الجديد هذه المرة بألية جديدة تحددها المادة 187، هذه الألية -سيدي الرئيس- لقد دعمناها كثيرا في هذا المجلس وطالبنا بها ونحن نؤيدها، نظرا لأن لها عدة أهداف (كمحاربة التبذير، المضاربة، الاحتيال، تهريب السلع والوقود عبر الحدود).

السيد الوزير الأول، أحسنتم فعلا بتصيب لجنة وطنية تحدد كيفية تطبيق في الميدان هذه العملية وشرحتها للمواطن، وأكد هنا شرح للمواطن حتى لا يتفاجأ برفع أسعار المواد المدعمة.

السيد الوزير الأول، إن هذا القانون الذي هو بين أيدينا أعطى أهمية كبيرة للتحصيل الجبائي، وأعتبره جيد لأن كل الدول المتطورة تعتمد في ميزانياتها على التحصيل الجبائي ولكن بعدل.

كما ننوه ببعض المواد التي استتحت المستثمرين الشباب، وكذا المؤسسات الناشئة، والمؤسسات التي تقوم بخلق مناصب شغل واستثمار أرباحها، وهذا ما يعتبر جيد لتشجيع المستثمرين الشباب.

السيد الوزير الأول، إن أصحاب الاختصاص في الجبائية يرون بأن لا بد من مراجعة فترة تسديد الدين الجبائي وتمديده لغاية 30 جوان عوض 31 ديسمبر، وخاصة لأصحاب الجبائية التي تفوق 10 مليون دينار جزائري مع وضع نسب تصاعدية للإعفاء من دفع غرامات التحصيل.

السيد الوزير الأول، هناك بعض التساؤلات أتمنى الإجابة عليها في ردكم على تساؤلات السادة الأعضاء:

1 - هل خصصت ميزانية لتهيئة المناطق الصناعية المستحدثة منذ سنوات في عدة ولايات ولم تهيئ بعد.

2 - ما هي الوسائل التي ستستعملها الحكومة حتى ترفع من الجبائية المحلية التي تبقى ضعيفة جدا (هل ستقوم الدولة بتعيين الحظيرة الوطنية للعقارات المسجلة وغير المسجلة بهدف تحقيق تحصيل أحسن).

3 - هل من حلول لمربي الدواجن الذين يشتكون عدم توفر الكتكوت وارتفاع سعره في السوق، مما أدى إلى عزوف العديد من أصحاب المهنة والذي أدى إلى ارتفاع جنوني في سعر اللحوم البيضاء.

4 - هل سيرفع التجميد على مشاريع البنية التحتية علما بأن العديد منها فاق الانجاز بها 50 بالمائة وهي متوقفة وكمثال ثلاث مستشفيات في ولاية البويرة.

السيد الوزير الأول، لا يمكن أن نترك هذه الفرصة تجوز بدون أن عن بعض النقائص التي تعيق التنمية المحلية في ولاية البويرة منها:

1 - الإسراع في إعادة النظر في المخططات العمرانية علما بأن هناك عدة أحياء نشأت... (محاذية لعدة بلديات خارج المحيط العمراني لا تستفيد لا من المراقبة العمرانية ولا من التحسين الحضاري.

هناك عدة بلديات محاطة بالأراضي الغابية لجبال جرجرة وتيكجدة وبرج خريص مما يمنعها من التوسع واستقبال المشاريع قصد التنمية. وهنا أفتح قوس، السيد الوزير الأول، دعني أطلب منكم باسم سكان بلدية عين بسام التي يفوق عدد سكانها 54 ألف نسمة والتي تشكو من ذائقة كبيرة في السكن نظرا لأن حصتها من السكن لا يتم إنجازها بسبب نقص العقار المخصص لذلك، وقد تم رفقة السلطات المحلية طلب تخصيص والتنازل عن 32 هكتار من مجموعة فلاحية مردودها ضعيف إلى متوسط محاذية للمدينة والملف موجود لدى وزارة الفلاحة والوزارة الأولى منذ سنوات تنتظر الرد. أو خلق تجمعات سكنية خارج المدينة في أراضي البور تبعد حوالي (7 كلم).

كما أعلم كان هناك عدة طرق ولائية رقيت منذ أكثر من 7 سنوات إلى طرق وطنية قصد الاستفادة من مبالغ مالية على المستوى المركزي (ولا هي استفادة على المستوى المركزي ولا على المستوى الولاية وبقيت معلقة).

وفقكم الله لخدمة الوطن والمواطن).

8 - السيد رشيد بوسحابة:



شكرا للسيد الرئيس المحترم. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

في البداية، إسمحوا لي أن أتوجه أصالة عن نفسي وباسم سكان ولاية خنشلة، التي أنتمي إليها، بجزيل الشكر وعظيم الامتتان وكبير العرفان إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون على العناية التي يوليها لهذه الولاية، منذ

قانون المالية

2022

أن كان مترشحا للانتخابات الرئاسية حيث صرح في التجمع الانتخابي الذي نظمته بالولاية يوم 23 نوفمبر 2019 أن خنشلة معزولة ومهمشة.. وأن أوضاعها ستغير إن شاء الله بعد الانتخابات الرئاسية.

ولم تكن مجرد وعود انتخابية وإنما تعهدات حقيقية، وها هو السيد رئيس الجمهورية يلتزم ويفي بتعهداته أمام الشعب، حيث شدد يوم السبت 25 سبتمبر 2021 خلال ترأسه لاجتماع الحكومة مع الولاة، على ضرورة وضع برنامج استدراكي بولاية خنشلة.

وأكد السيد الرئيس أنه لما ينضج برنامج خنشلة، ستنقل الحكومة إلى خنشلة وتتخذ قرارات في عين المكان.

كما أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترأسه اجتماع مجلس الوزراء، يوم الأحد 3 أكتوبر 2021 توجيهاته في إطار البرنامج التكميلي للتنمية بولاية خنشلة.

إننا نثمن هذه القرارات التاريخية لفائدة ولاية تاريخية والتي اسبتشر بها خيرا جميع سكانها.

ودائما في هذا الإطار، أطلب -باسم سكان ولاية خنشلة خاصة سكان الأرياف والمناطق المعزولة وبإلحاح منهم- قلت أطلب من السيد الوزير الأول، وزير المالية إعادة النظر في قرار إلغاء البرنامج الذي كان مخصصا لولاية خنشلة بتمويل من الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCl) بغلاف مالي قدره 8.5 مليار دج؛ إنه من الإجحاف أن تحرم ولايتنا من هذا البرنامج.

واليكم توزيع هذا البرنامج الهام لولايتنا على النحو الآتي:

- السوق الوطنية للتفاح (بوحمامة) بمبلغ 400 مليون دج. وهو يعتبر سوق وطني من أجل قدوم التجار للشراء.

- إنجاز مركز هدم النفايات (قايس) بمبلغ 386 مليون دج.

- إقتناء عتاد متحرك لفائدة البلديات من أجل اقتناء شاحنات جمع القمامة حيث لا تزال في القرون الوسطى، بمبلغ 1.2 مليار دج.

- تهيئة حضرية بمبلغ 5.5 مليار دج، والولاية بحاجة لهذا.

- إستكمال أشغال إنجاز ملعب الشهيد حمام عمار بمبلغ 1 مليار دج.

في الختام، أؤمن مشروع هذا القانون الذي يحتاج إلى تجند كامل الطاقم الحكومي مع الولاية لتجسيده، وهو في الحقيقة يعكس برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الطموح والواعد؛ كما يجب الضرب بيد من حديد لكل أولئك الذين يعرقلون مسار بناء الجزائر الجديدة ويقفون ضد تطورها وازدهار الشعب الجزائري؛ وأنا شخصيا اعتبرهم «عملاء».

سيدي الوزير الأول، إنكم في الطريق الصحيح، الله معكم وأشرككم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا سيدي الرئيس.

9 - السيد محمد خليفة:

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إذا كنا نعيش هذه الأيام نفحات شهر نوفمبر المبارك فإنه يستوجب علينا أن نكون في مستوى التضحيات التي قدمها أسلافنا من أجل أن نكون أحرار في هذا المكان لمناقشة أهم وثيقة مالية لتسيير الدولة اقتصاديا في مختلف القطاعات وتحقيق النمو المنشود في مختلف المجالات وقبل الخوض في مناقشة هذه الوثيقة المتمثلة في قانون المالية لسنة 2022.

يسعدني أن أقدم بأخلص التهاني بمناسبة الذكرى الـ 67 لثورة 01 نوفمبر المجيدة لجميع أفراد الشعب الجزائري، أعاده الله علينا بالخير والاستقرار والازدهار، كما نتمنى نجاح الانتخابات المحلية لاستكمال بناء المؤسسات الدستورية وفق معايير الجزائر الجديدة.

أما فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2022 المطروح بين أيدينا فإننا نسجل بارتياح النتائج المحققة منذ 2020 خاصة والمتمثلة في تراجع عجز الميزان

التجاري الخارجي، التحكم في احتياطات الصرف من العملة الصعبة وذلك بالرغم من الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وانتشار وباء كوفيد 19.

كما أننا نشتم وندعم الإجراءات المتخذة للحد من فاتورة الاستيراد بوقف استيراد جميع السلع المنتجة محليا مهما كان النقص في إنتاجها لأن ذلك من شأنه رفع الإنتاج الوطني في أقرب وقت كما هو الشأن بالنسبة للبطاطا وفي هذا الصدد ندعو بعض وسائل الإعلام التي تهول من نقص بعض المنتجات ليس جبا في المواطن وإنما لتبرير حصول بارونات الاستيراد على الحصول لرخص الاستيراد وبالتالي تهريب أموال الشعب من العملة الصعبة بفواتير مضخمة.



كما أننا نشتم النتائج المحققة في تحسين المداخيل من العملة الصعبة خارج المحروقات ونتمنى المزيد من التسهيلات والمرافقة لرفع الصادرات خارج المحروقات إلى مستوى أكبر ولا سيما التصدير نحو إفريقيا والدول العربية، حيث يمكن للمنتج الوطني المنافسة والقبول أما عن تحسين النمو الاقتصادي من - 4.9 سنة 2020 إلى +4.4 في نهاية 2021 وبلوغ الصادرات خارج المحروقات نهاية سنة 2021 إلى 5 مليار دولار خير دليل على نجاعة الاجراءات المتخذة لتحسين وتطوير الأداء الاقتصادي مما يستدعي المواصلة على نفس المنهجية مع العمل على رفع كل النقائص المسجلة، وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى الوقف النهائي لتدخل الدولة في عمليات استيراد كل ما هو كمالي وتركه للخواسب والإكتفاء بتحصيل الحقوق الجمركية ومراقبة النوعية والتوزيع.

ورغم التحكم في واردات السلع CAF والميزان التجاري FOB في ظل السعر المرجعي لبرميل الخام والمقدر بـ 50 دولار، إلا أن ذلك غير مضمون مع استمرار انتشار كوفيد 19 والصراعات الجيوسياسية بين القوى الاقتصادية العظمى.

وعليه، فإنه يتحتم علينا الاستمرار في ترشيد الواردات وتطوير الصادرات.

أما بالنسبة للنتاج الداخلي العام فإنه لا يزال يعاني من بعض الاختلالات في الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات ما من شأنه تحقيق عدالة أفضل في أداء الواجبات والحصول على الحقوق، مما يحقق العدالة الاجتماعية وتثمين المنتوج العملي والفكري.

ولتحقيق ذلك يتطلب العمل على:

- 1 - توسع الوعاء الجبائي.
 - 2 - رقمنة النظام الجبائي.
 - 3 - محاربة الإكتمال المالي.
 - 4 - تحقيق العدالة الجبائية.
 - 5 - مراجعة القوانين الخاصة بكل قطاع لتحقيق عدالة أكثر في سلم الأجور.
- وعلى العموم، فإن التعديلات المقترحة في النظام الضريبي مقبولة إلى درجة قد تؤدي لتحسين الأداء الاقتصادي.
- وحول التدخل الاجتماعي فإننا نشتم بعضها خاصة ما يتعلق بدعم صندوق التقاعد والمخصصات الموجهة للوكالة الاجتماعية والمخصصات الخاصة بالتضامن لفائدة التلاميذ المحتاجين.
- المخصصات الخاصة بتغطية مخططات التوظيف.
- وبالنسبة لمنحة البطالة فإننا نرى أنه كان من الأفضل العودة إلى فتح برنامج ما قبل التشغيل أو برنامج دعم الشباب لما له من فائدة أولا في كسب الخبرة وأداء دور اقتصادي في المؤسسات التي هي بحاجة ليد عاملة، أما المنحة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 100 % فإنها تبقى دون المستوى المطلوب

وغير مقبول تماما مما يستدعي رفعها إلى 20.000 دج على الأقل، كما نلح ونؤكد بدون مزايدة على أن يوجه الدعم الاجتماعي إلى مستحقيه مباشرة بدلا من صيغته الحالية، كما نسجل ضعف مخصصات البرامج الاستثمارية في نفقات التجهيز..

(وذلك لما لها من دور في تحريك سوق الشغل والعجلة الاقتصادية.

وفي الأخير سأقتتم هذه الفرصة لطرح بعض الانشغالات التي يطرحها مواطنو ولاية بسكرة.

- 1 - الإسراع بتسوية الوعاء العقاري الفلاحي وفق قانون الاستصلاح 83 18-.
 - 2 - إعادة بعث المشاريع التي استبشر لها سكان الولاية للتخفيف من البطالة ورفع قطاع الإنتاج وخاصة مشروعي مركب تكرير البترول ببلدية لوطاية والميناء الجاف ببلدية أوماش.
 - 3 - تطوير القطاع الصحي بتسجيل مستشفيات 60 سرير بدائرتي أورلال وجمورة وكذا الإسراع بإنجاز المستشفى المركزي للولاية.
 - 4 - تدعيم جامعة بسكرة بكلية الطب.
 - 5 - تزويد ولاية بسكرة بمياه سد بوهارون.
 - 6 - الإسراع بإنجاز ازدواجية الطريق بين بسكرة والولايات المجاورة.
- وفي الأخير نتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة... عاشت الجزائر حرة مزدهرة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
- شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

10 - السيد عفيف سنوسة:



شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

لقد ورد في قانون المالية في مادته 187 أن الحكومة تعمل على إنشاء هيئة للدعم الاجتماعي حتى يذهب هذا الدعم وهذه المساعدة لمستحقيها.

نظريا هذا شيء جيد وجميل، لكن في اعتقادي هذه العملية ونظرا لتأثيرها الاجتماعي على الحياة المعيشية والقدرة الشرائية للمواطنين يجب التريث فيها، ودراستها بعناية من طرف الهيئات العمومية والخبراء والجمعيات والمنخبين مركزيا ومحليا. حتى يتم ضبط قوائم المعوزين ووضع بطاقة رقمية وطنية حتى يوجه الدعم لأصحابه ومستحقيه ولا تقع خروقات وتجاوزات مثلما يحدث كل سنة لقفة رمضان.

كما أن العملية في رأيي تتطلب دراسة اجتماعية واقتصادية لواقع المجتمع وظروف الفئات المحرومة، وحتى المتوسطة وتحديد بدقة من يستحق الدعم الكامل ومن يستحق نصف الدعم مثلا.

السيد الرئيس،

لقد قام السيد الوزير الأول مشكورا بإنشاء لجنة للتحقيق في ارتفاع أسعار تذاكر الخطوط الجوية الجزائرية التي أصبحت تذاكرها من بين الأغلى في المنطقة إن لم نقل في العالم، ونتمنى أن يتم الإسراع في عملية التحقيق ذلك أن الجالية الجزائرية بالخارج قلوبها معلقة بوطنها وأملها زيارة أهلها، كما أن تنقلهم إلى وطنهم فيه حركية اجتماعية وحتى اقتصادية.

كما نتمنى أن يطال التحقيق كيفية سير هذه الشركة وعدد موظفيها، والميزانية التي تستهلكها سنويا، وما هي مساهمتها كشركة تجارية في الخزينة العمومية.

إن نقص عدد الرحلات الجوية والبحرية في اعتقادي هو من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار التذاكر فضلا عن هذا الغلاء فإن الخدمات المقدمة سيئة وأحيانا منعدمة والدليل هو ما تعرض له هؤلاء بالأمس بميناء مستغانم في الرحلة الأولى بعد سنتين من التوقف.

السيد الرئيس،

هناك طلبة كانوا يدرسون بالخارج وقد فرضت عليهم الظروف الوبائية لكورونا من العودة للجزائر. وهم حاليا يدرسون عن طريق التحاضر عن بعد، لكن وللأسف تم قطع المنحة عليهم، خاصة الذين يدرسون بالصين، وعليه نطالب إرجاعها لهم أو على الأقل إعطائهم النصف لمجابهة المصاريف الدراسية وظروف الحياة.

السيد الرئيس،

لقد تم فرض رسوم جمركية على التجارة الإلكترونية خاصة على إستيراد الهواتف النقالة عندما يتجاوز مبلغ الفاتورة مليون سنتيم بينما كان المبلغ يفرض عن تجاوز 10 ملايين سنتيم.

وعليه نطلب من الحكومة تخفيض هذا الرسم لأن بقائه مرتفعا سيعود سلبا على المواطن.

تمنياتي للحكومة بالنجاح لما فيه الخير للبلاد والعباد.

شكرا والسلام عليكم.

11 - السيد أحمد دريري:



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد وزير الأول وزير المالية،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن هذا المشروع لكي يحقق رسم معالم الجزائر الجديدة، يجب أن يؤثر مباشرة على تغيير سلوك النشاط الاقتصادي.. وحتى يتغير سلوك النشاط الاقتصادي يجب أن يتغير السلوك الإداري، بالقضاء على البيروقراطية والمحسوبية والمحابة، من ناحية النصوص القانونية التي عفى عنها الزمن، ومن ناحية أخرى السلوك السيئ لبعض الإداريين، وللتخلص من هذه العلة، لا حل إلا بالذهاب إلى الرقمنة والتحول الرقمي لجميع الإدارات التي ترعى شؤون المواطن، ويصبح التواصل

بين المواطن طالب الخدمة الإدارية، مباشرة مع الآلة عوض العون الإداري.

سيدي الوزير الأول في إطار جلب العملة الصعبة من الخارج كنت أتمنى أن يتضمن هذا المشروع آليات تحفيزية، كالتى تعرفها العديد من الدول التي تعرف رواجاً كبيراً في جلب الإستثمار الأجنبي، فهل تعلم سيدي الوزير الأول أن مستثمر أجنبي من دولة عربية شقيقة تجمعنا مع بلاده علاقات تاريخية جد متميزة، غير وجهته إلى تركيا لأنه حرم في الجزائر من شهادة الإقامة لكي يدرجها في ملف فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة، والذي كان ينوي تحويل أمواله من الخارج لإنجاز مصنع خياطة الملابس في الجزائر، حيث منحتة تركيا سيد الوزير الأول جنسيتها مقابل إستثمار 250 ألف دولار... وجمهورية مصر سيدي الوزير الأول، مقابل إ ذخار 100 ألف دولار لمدة سنتين تمنحهم الجنسية للمستثمر الأجنبي. ونحن نرحمهم من وثيقة شهادة الإقامة حتى وبصفة مؤقتة. فلماذا لا تستحدث الجزائر صيغة خاصة لشهادة الإقامة بهذا المثل تخصص للمستثمرين الأجانب الذين تربطنا مع بلادهم علاقات جيدة وتكون لمدة معينة قابلة للتجديد تشجعهم وتطمئنهم على إستثمار أموالهم في بلادنا. فأتمنى أن يتم إستدراك هذا الأمر في قانون الإستثمار الذي سيعرض علينا.

سيدي الوزير الأول يجب التركيز على تقديم قانون الإستثمار قبل كل القوانين التي مرت، لأنه هو العائق الأكبر لعجلة التنمية في البلاد.

سيدي الوزير الأول أنا وأهالي ولاية تيارت، الولاية الفلاحية الرعوية جد جد متخوفين من فرض الضريبة على المنتوجات الفلاحية، هذا الإجراء سيضر بالفلاح البسيط ويتعارض وسياسة الدعم ويساهم في انخفاض القدرة الشرائية للمواطن إذا لم يتم تحديد الآليات بدقة لإخضاع هذه الضريبة لحماية مصالح الفلاح والموال البسيط.

سيدي الوزير الأول نشتم ما جاء في هذا المشروع من نية الحكومة لتوجيه الدعم لمستحقيه، لكن نتمنى من الجهاز الذي توكل له مهام تحديد المستويات والمستفيدين أن يراعي كل الجوانب الاجتماعية والحالات الإستثنائية للعائلات الجزائرية.

سيدي الوزير الأول ما مصير الأستاذة الاحتياطيين الناجحين في مسابقة التوظيف سنة 2017 للطورين المتوسط والثانوي وفي 2018 بالنسبة لطور الابتدائي، في ظل عدم إجراء أي مسابقة توظيف بعدها، حيث ينصفهم القانون بإستغلال القائمة الإحتياطية وإعطائهم الأولوية للإلتحاق بالمناصب الشاغرة، هذه الفئة التي تجاوز عمرهم 35 سنة يعانون التهميش والحقرة، في حين زملائهم الذين لم يجتازوا مسابقة التوظيف من أصحاب عقود ما قبل التشغيل تم إدماجهم، فأتمنى منكم إلتفاتة إليهم.

كما نشكر السيد والي تيارت على المجهودات الجبارة التي يقوم بها من برمجة خرجات ميدانية لتفقد الأحوال المعيشية لسكان مناطق الظل بولاية تيارت وإعطائهم توجيهات للإسراع في إكتمال المشاريع التنموية، كما نطالب بإضافة مبالغ مالية تخصصها الحكومة لولاية تيارت التي تعتبر كلها مناطق ظل، وشساعة مساحتها وزيادة تعداد سكانها.

ونطالب كذلك بتهيئة الطريق الرابط بين قصر الشلالة وزمالة الأمير عبد القادر الذي يعرف إهتراء كبيراً وصعوبة في السير خاصة في موسم الأمطار وكذلك الطريق الرابط بين بلدية زمالة الأمير عبد القادر وبلدية الناضورة على طول 40 كلم، هذا الطريق الذي سيقرب بعد هذه البلدية على عاصمة الولاية علما أن هذا الطريق مسجل في وزارة الأشغال العمومية.

سيدي الوزير الأول يطالب سكان ولاية تيارت الولاية المليونية المجاهدة، بإنجاز مستشفى جامعي وكذا كلية الطب.. (فيسألونكم سكانها سيدي الوزير إلتفاتة منكم وخاصة سكان بلدية زمالة الأمير عبد القادر العاصمة المتنقلة للأمير عبد القادر مؤسسة الدولة الجزائرية المعاصرة... بلدية محرومة، من مناطق الظل بإمتمياز رغم المؤهلات الفلاحية والرعية التي تزخر بها، هذه البلدية التي تبعد 160 كلم عن عاصمة الولاية، على شبر من النسيان من برامج تنمية فهي بحاجة إلى مرافق عمومية كمدارس وتعبيد الطريق وملعب جوارية وخاصة زيادة حصتها من السكنات الريفية.

وكذلك منطقة الظل المسماة أم الزبوج ببلدية الرشايقة، التي تعاني من نقص النقل المدرسي وجميع مؤهلات الحياة رغم توفرها على مؤهلات فلاحية ورعية كبيرة، ينتظر سكانها إلتفاتة من الحكومة لتخصيص أغلفة مالية لبرامج تنمية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).



من الجدير بالذكر أن مشروع قانون المالية، يأتي في إطار العمل على الدفع نحو الأعلى بالاستثمار المحلي والدولي للبلاد، وكذا تشجيع الكفاءات المحلية خاصة في المجال الطبي والصحة العمومية وذلك، من خلال تعزيز الموارد البشرية والإمكانات المادية من أجل النهوض بالمستوى العلمي والاقتصادي للبلاد.

في هذا الإطار سنتطرق لإشكالية إلغاء الصندوق الوطني لمكافحة السرطان من مشروع المالية لسنة 2022، (الحساب الخاص بالاستثمار رقم 302 . 138) ونفس الشيء بالنسبة) للحساب المخصص لمصلحة الاستعجالات والنشاطات العلاجية والطبية الحساب رقم 302 . 096، حيث كانت انعكاسات هذا القرار قد تسببت في أضرار وخيمة للمرضى الذين يصارعون هذا المرض خاصة مع الارتفاع المتزايد لحالات السرطان التي نشهدها مؤخرا.

فقد تم تسجيل أزيد من 65 ألف حالة سرطان منذ بداية سنة 2021، منها 14 ألف حالة تخص سرطان الثدي لدى النساء والذي يحتل المرتبة الأولى، ثم سرطان الرحم في المرتبة الثانية، ثم سرطان المثانة (البروستات) لدى الرجال وفي الأخير سرطان القولون والمستقيم.

مع العلم أن 19 حالة من هذه الحالات يصل إلى المستشفى في حالة حرجة ومتقدمة يصعب علاجها، وبالتالي تستلزم عناية طويلة المدى ومكلفة للمستشفى» العلاج بالأشعة، العلاج الكيميائي، التحاليل الطبية، المتابعة الطبية داخل المصلحة...الخ».

مع العلم أن وزير الصحة، قد صرح يوم الثلاثاء 05 أكتوبر 2021، بمقر الوزارة في الجزائر عن قرار تمديد آجال غلق الحسابات وأنه يسعى جاهدا من أجل إيجاد حلول شرعية للإبقاء على الصندوق الوطني، في انتظار وضع ميزانية خاصة به والتي تتطلب المزيد من الوقت، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم استغلال الأموال المخصصة للصندوق والتي يتم إعادة صبها في الخزينة العامة ولا يسترجع منها غالبا إلا نسبة 25 % رغم أهميتها.

فللتذكير فقدلأن تمويل الصندوق يتم عن طريق ثلاثة مصادر:

- تسجيل الأدوية.
- الضريبة على السجائر.
- مساعدات من الدولة.

خلاصة القول، يعد تخصيص آليات جديدة ودائمة من أجل تمويل المنظومة الصحية في الجزائر ضرورة قصوى خاصة في خضم الوضع الصحي الحالي ومع تفاقم الأمراض وعدد المرضى، فعلى المستشفيات أن تكون دائما على استعداد للعناية بالمواطن من كافة النواحي من ناحية العتاد الطبي وتوفير الأجهزة أو من ناحية الأدوية والموارد البشرية، خاصة الخبرة الطبية الممتازة وهنا تكمن أهمية تحديد ميزانية خاصة وجديدة كفيلة بتحسين القطاع الصحي في البلاد.

13 - السيد فريد بحري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نسجل بإرتياح انعكاسات عمل الدوائر الحكومية على المستوى المحلي وخاصة ما يتعلق برفع معاناة المواطنين في المداشر والقرى، ولا زال ينتظرها الكثير من مختلف القطاعات الحيوية التي لها أثر مباشر على حياة المواطنين.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

لا زلنا لم نواكب النهضة الملفتة للإنتباه والهيئة التضامنية القوية التي تشهدها ولاية الوادي وخاصة في الميدان الفلاحي والسياحي والخدمات، ففي قطاع الأشغال العمومية فالطريق الوطني رقم 48 الرابط بين سطيل والوادي والمنفذ الوحيد لربط الولاية بشمال البلاد يعاني الرداءة وثقل وتيرة إنجاز ازدواجيته، وكذلك الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين بسكرة -المغير -جامعة، ينتظر فلاحو الولاية وكذلك صناعيتها إنجاز السكة الحديدية على مسافة 130 كلم.



تعاقبت الحكومات منذ ما يزيد على 20 سنة لإنجاز هذا الخط لكن بدون جدوى.

للعلم، فإن السكة الحديدية في وقت سابق أي قبل 80 سنة كانت تنشط وينقل بواسطتها آلاف الأطنان من التمور تصدر إلى أوروبا.

سيدي الرئيس،

أملنا فيكم كبير وهذا مطلب جميع سكان ولاية الوادي لرفع هذا الانشغال الأساسي إلى السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لحل هذه المعضلة التي لم تحل بالرغم من المطالب المتكررة والمسجلة لدى دوائركم الحكومية.

هناك ظاهرة خطيرة أخرى يعرفها الجميع خاصة مرتادي هذه الولاية، ظاهرة غزو حشرة الذباب خاصة في أشهر سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر، من كل سنة بسبب الاستعمال الفوضوي للأسمدة الطبيعية المستعملة والمترامية في كل تراب الولاية.

على المصالح أو القطاعات المعنية بالفلاحة والبيئة والصحة وكل من له دخل إيجاد الحلول اللازمة لإزالة هذه الظاهرة، واستعمال الأدوية والمستحضرات الكيميائية للقضاء عليها وتجنب المواطنين من تفشي الأمراض المنتقلة عن طريق هذه الحشرة.

أخيرا، نسجل جمود مخيف في قطاع البناء بسبب الارتفاع الفاحش في سعر الحديد المستعمل في البناء، أكثر من 100 %، هذه الزيادة تسببت في ارتفاع نسبة البطالة والفقر وتعطيل المواطنين خاصة الفئة الهشة منهم في بناء مساكنهم.

يرجى دراسة هذه الظاهرة ومحاولة تخفيف سعره حتى نعيد نشاط البناء من جديد .

شكرا لكم جميعا، شكرا لكم سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

14 - السيد مليك خذيري:



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية الموقر،

السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، السيد الوزير،

إن التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم عامة والبلاد خاصة على إثر جائحة كوفيد 19 والتي هزت اقتصادات كبريات الدول وكبدتها خسائر مادية ضخمة وبدأت تعطي ملامح جديدة في موازين القوى العالمية، والجزائر اليوم وبفضل الحكامة الراشدة والقرارات المصيرية التي اتخذتها الحكومة من خلال توجيهات السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، من خلال تعهداته الانتخابية 54 التي وعد بها خلال الحملة الانتخابية، والتي بدأت معالمها تتضح للعيان من خلال إرجاع هيبة الدولة وإرساء دولة الحق والقانون والمحافظة على المال العام، من خلال ترشيد النفقات العمومية ومحاربة التبذير بكل أشكاله وإعادة بناء المؤسسات التشريعية والقضائية وتطهير الإدارة. كل هذه القرارات التي تعتبر اللبنة الأولى لبناء دولة قوية ذات نواة صلبة والتي تسند فيها المسؤولية للكفاءة وأصحاب الأيدي النظيفة.

سيدي الرئيس، بكل تأكيد لقد عانى الاقتصاد الوطني من انعكاسات سلبية التي خلفتها جائحة كورونا على غرار باقي اقتصادات العالم، وهو ما جعل اقتصادنا اليوم في مواجهة تحديات كبيرة ومتعددة، لعل أبرزها إعادة الانتعاش التدريجي لاقتصادنا الوطني، وهنا لا بد أن نعبر على دعمنا المطلق لكل الإجراءات المتخذة في مشروع قانون المالية لسنة 2022 والتي تقودها الحكومة اليوم والرامية بالأساس إلى الاعتماد على سلسلة من التدابير الاستباقية لدعم الفئات والقطاعات المهنية والشركات المتضررة وتعزيز الأمن الاستراتيجي، ولاسيما المخزون الاستراتيجي المتعلق بالمواد الغذائية والصحية والطاقية وكذا تنويع ركائز الاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد المالية الضرورية من أجل إتمام المشاريع المتوقفة وتمويل المشاريع التحويلية وتوطيد علاقة التعاون مع كل المتعاملين الاقتصاديين على مقاربة رابح -رابح.

وإننا وإذ ننوه بالاهتمام الكبير لمشروع المالية لسنة 2022 لقطاع الاستثمار والذي يبقى من بين أهم القطاعات التي وجب توفير المناخ الملائم والأوعية العقارية اللازمة ومن هنا سيدي الوزير الأول وزير المالية، نطالب من سيادتكم الموقرة إعطاء تعليمات صارمة للفصل في دراسة آلاف الملفات المكدسة في الإدارات والتي تنتظر الفرج وتعاني من البيروقراطية.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

مشروع قانون المالية لسنة 2022 يتضمن العديد من الأحكام التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن لما لها من تأثيرات قد تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، ذلك ما يستوجب استحداث آليات وطنية لتحديد من المستفيد من

الجهاز الوطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر.

من مقتضيات الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في البلاد ضرورة استدامة الطابع الاجتماعي للدولة وفق مقاربة عقلانية ومتوازنة.

سيدي الرئيس،

لا بد من الإشادة لما حققه قطاع الفلاحة والذي يشكل أحد أهم قطاعات التنمية الوطنية وذلك بالنظر إلى مساهمته في خلق فرص العمل وانتعاش الإنتاج والتصدير ومحاربة الفقر.

سيدي الوزير الأول،

لا ينبغي أبدا أن يكون قانون المالية وسيلة لإعادة النظر في سياسة الدعم وفرض ضرائب جديدة على بعض المهن كالفلاحين مثلا وبعض المواد الغذائية واسعة الاستهلاك وكل ما من شأنه أن يمس مباشرة القدرة الشرائية، بل بالعكس ينبغي أن تنتهج في كل الأحوال رؤية فعالة ومنسجمة.

ولأن المورد البشري والكفاءة عنصر مهم في تجسيد مشروع هذا القانون لا بد من إعادة النظر في منظومة التكوين والتي هي من أهم الأولويات التي يجب التكفل بها فبعد الوحدة التربوية للبلاد وأمنها فهي أحد اللبئات الأساسية التي يعول عليها لبناء دولة قوية وتطوير التنمية المستدامة والنهوض بالرأس المالي البشري والإرتقاء بالفرد والمجتمع وهو ما يضعنا جميعا أمام مسؤولية وطنية وتاريخية كبيرة لرفع من مستوى التعليم وإحداث ثورة في إصلاح المنظومة البيداغوجية ترتقي بالتعليم وتحقق جودة، وتهتم بأوضاع نساء ورجال التعليم وتبقى الميزانية المخصصة لهذا القطاع المهم لا ترقى لنجاعته وجودته المنشودة للمدرسة العمومية التي يستحقها أبنائنا وبناتنا في هذا القرن 21، مع العلم أن الإنفاق في مجال التربية والتعليم اليوم يجنبنا غدا الإنفاق في معضلات اجتماعية كبرى... (كالانحراف والإجرام والتطرف والإرهاب).

إن لغة التراجمات والتفاوتات والتباينات التي طفت على منظومتنا التربوية والاهتمام بالكم قبل النوع وأدى بجامعتنا إلى الحصول على مستويات لا ترقى إلى ما نصبو إليه.

لقد كانت الجامعة الجزائرية مركز إشعاع عبر عقود من الزمن، مركز لتكوين النخب العلمية والثقافية ولكن اليوم للأسف لا يخفى على أحد الوضع الذي وصلت إليه جامعتنا وهذا راجع بالأساس إلى وجود معوقات تحد من تقدم القطاع ولكننا لنا أمل من أن نتجح في إعادة الوهج للجامعة الجزائرية وتطويرها من خلال القيام بإصلاح بيداغوجي شامل وتحقيق بحث علمي متميز وترسيخ ثقافة الابتكار وتحسين حكمة المنظومة وتوفير كل الإمكانيات لها لتصبح الجامعة للبحث والابتكار.

سيدي الرئيس،

من الأولويات الاستراتيجية حفاظ الدولة على الطابع الاجتماعي، ذلك ما يستلزم إجراء دراسة دقيقة حول الفئات الهشة في البلاد أمام الارتفاع الريع للركب المواد الاستهلاكية مع ضرورة توضيح استراتيجية الحكومة على الأمدين القريب والبعيد لتنظيم السوق ومواجهة الاحتكار والمضاربة، خصوصا في ظل استمرار تداعيات الصدمة النفطية والأزمة الصحية التي ضربت الجزائر.

سيدي الوزير الأول، نحن مطالبين اليوم بالتوجه نحو اقتصاد أكثر فعالية ورفع كل العراقيل والبيروقراطية.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

ينبغي علينا جميعا اليوم الأخذ بعين الاعتبار الواقع الراهن للبلاد والذي تطبقه تحديات كبيرة داخليا وخارجيا، سيما على ضوء التكاليف الأجنبية على الجزائر في كل المجالات، مما يستوجب علينا جميعا الالتفاف حول شخص رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وكل ما هو مندرج في طلب القرار الوطني حماية للوطن من أي استهداف شكرا لكم على حسن إصغائكم).

15 - السيد حود مويسه مداني (تدخل كتابي)



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
الطاقم الحكومي المرافق له،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نلتقي اليوم من أجل مناقشة قانون المالية لسنة 2022 المعروض أمامنا، والذي نرى أنه جاء لترسيم معالم الجزائر الجديدة، جزائر قوية سيدها أساسها بيان أول نوفمبر، كما أنه يندرج في إطار برنامج وقناعة السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
جاء مشروع هذا القانون من أجل تعميق الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية في عدة مجالات، وهذا ما التمسناه من خلال عدة نقاط إيجابية لا بد من تمييزها، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نذكر النقاط التالية التي تتعلق مباشرة بمصلحة المواطن الجزائري:

أولا: إدراج منحة البطالة التي سيستفيد منها طالب الشغل، مع تحفظي على شرط السن الذي أقره مشروع هذا القانون وهو على طالب الشغل أن يكون سنه ما بين 19 و 40 سنة.

ثانيا: تخفيض الضريبة على الدخل والتي ستساهم ولو بالقليل في إنعاش الدخل الفردي في ظل هذه الزيادات الجنوبية في أسعار المواد الاستهلاكية، والتي أرهقت كاهل المواطن البسيط وخفضت من قدرته الشرائية، وهذا ما يستوجب علينا مراجعة فورية لقيمة النقطة الاستدلالية لشبكة الأجور والتي أقرها مؤخرا للسيد رئيس الجمهورية، حفاظا على كرامة المواطن الجزائري.

ثالثا: التأكيد على العدالة الجبائية من خلال التخفيضات والإعفاءات التي جاء بها مشروع هذا القانون.

رابعا: والأهم المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، رغم المشاكل والأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، في ظل جائحة كورونا التي مسّت كل بلدان العالم، وكذا التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد على حدودها الشرقية، الغربية والجنوبية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة أفضى إلى إدراج المادة 187 في مشروع قانون المالية لسنة 2022، والتي تنص على تقليص ورفع الدعم التدريجي على المواد الاستهلاكية المدعومة من طرف الدولة.

وبالرغم من أن القرار يعتبر أول خطوة في الطريق الصحيح سيسمح بتوجيه الدعم نقدا للأسر المستحقة، إلا أنه لا بد من أن نتفق على أن يكون هذا الانتقال من السياسة المنتهجة حاليا إلى سياسة تقليص الدعم انتقالا سلسا، حتى لا يضر بمصلحة المواطن البسيط ويهرق كاهله.

لذا استوجب علينا طرح بعض التساؤلات والانشغالات التي نرى من الضروري توضيحها للرأي العام حتى يطمئن قلبه:

أولا: من هي الفئة المستحقة فعلا لهذا الدعم، في ظل غياب تعريف صريح وواضح للفقر والفقير والطبقة الهشة في الجزائر؟ وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول من ندعم، ماذا ندعم وكيف ندعم؟

ثانيا: ما هي الميكانزمات والآليات التي ستعتمدها الدولة لتطبيق هذا القرار؟ في ظل غياب منظومة إحصائية قوية ومتكاملة لإحصاء المستفيدين من هذا الدعم من خلال توفير بطاقة وطنية رقمية للمعوزين.

ثالثا: إذا أخذنا كمثال فقط جمهورية مصر الشقيقة، منذ عشرة سنوات وهي تعمل على بناء بطاقة رقمية وطنية وإحصاء المعوزين ولم تنتهي بعد، في نظركم سيدي الوزير الأول، وزير المالية، كم من الوقت ستستغرق الدولة لإحصاء المعوزين والمستحقين لهذا الدعم للانطلاق بتطبيق هذه المادة؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إسمحوا لي بالتعريض على بعض الانشغالات الهامة لولاية ورقلة:

. بالنسبة لقطاع الصحة، نطلب منكم الإسراع بالنظر في إنجاز المستشفى الجامعي بولاية ورقلة، والمسجل منذ عدة سنوات وقد رصدت له الدولة ميزانية خاصة به، إلا أنه بقي حبيس الأدرج.

. بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، الكل يعلم أن بداية دراسة مشروع السكة الحديدية الرابط بين تقرت. حاسي مسعود و حاسي مسعود . ورقلة، انطلقت في سنوات الستينيات، إلا أنه ولغاية اليوم لم يكتمل الإنجاز، لذا نرجو من معاليكم إعطاء التعليمات اللازمة من أجل التسريع في تكملته وتسليمه نظرا لأهميته الاقتصادية.

في الختام إننا نأمل في أن تتحقق المنجزات بما يترجم طموحات المواطن وبما يعيد له الثقة في المؤسسات وكل القطاعات ذات العلاقة المباشر بمصالحه: وأشكركم على حسن الإصغاء، وندعو الله أن يسد خطانا وخطاكم ويوافقنا ويوفقكم لخدمة البلاد والعباد .

16 - السيد مولود مبارك فلوّتي:



شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد،

ما زالت الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المزدوجة الصحية والمالية، تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك خاصة في تدني المداخيل وتقلص احتياطات الصرف وانخفاض قيمة العملة الوطنية وتدهور القدرة الشرائية للمواطن.

ومن شأن الإجراءات والتدابير التي جاء بها مشروع هذا القانون أن تعيد تنشيط

الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج المحلي وحماية القدرة الشرائية للجزائريين، وذلك بفضل التحفيزات والتخفيضات والإعفاءات الجبائية للمستثمرين ومختلف الشركات والمؤسسات، لاسيما المنتجة للسلع والخدمات، والشركات الناشئة وتلك التي تنشط في القطاع السياحي وغيرها.

وفي مجال حماية القدرة الشرائية، تم إقرار مراجعة الجدول الضريبي وملاءمته مع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، وهو إجراء سيساهم في تحسين أجور جزء كبير من العمال والموظفين في انتظار مراجعة قيمة النقطة الاستدلالية بالارتفاع والتي أقرها السيد رئيس الجمهورية.

أما فيما يتعلق بمراجعة سياسة الدعم عن طريق وضع آلية للتعويضات النقدية لفائدة الأسر المؤهلة بعد مراجعة وتعديل أسعار المنتجات المدعومة، فهو مسعى ندعمه ونشيد به وطالما رافعنا من أجل وضع حد لهدر المال العام بهذه الطريقة، حيث توجه ملايين الدينارات دون وجه حق إلى غير مستحقيها، في تجاوز صارخ لمبدأ العدالة الاجتماعية والإنصاف. لكن وضع هذه الآلية حيز التنفيذ يجب أن يسبقها في اعتقادي إجراءات وتدابير تتعلق خاصة بتنفيذ وظيفة الإحصاء والانتهاه من رقمنة القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المعنية بهذا المجال، وكذلك احتواء السوق الموازية ودمجها ضمن الشبكات الرسمية للتجارة والضمان الاجتماعي والضرائب، والتي تستفيد منها حاليا عشرات الآلاف من الأسر.

من جهة أخرى، نثمن قرار رئيس الجمهورية بإقرار منحة البطالة التي تسمح للشباب الجزائري بتلبية حاجياته الأساسية بشكل يحفظ كرامته في انتظار حصوله على منصب عمل قار ودائم.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول،

أنتهز هذه السانحة لأنقل إليكم بعضا من انشغالات مواطني ولايتي سكيكدة بغرض معالجتها والتكفل بها والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1 - يعاني قطاع السكن بولاية سكيكدة من نقص الأوعية العقارية لاحتضان البرامج السكنية المسجلة منذ سنوات ومنها 1000 سكن مبرمج إنجازه بغرب الولاية غير أن الطابع الغابي للمنطقة حالة دون ذلك وهو ما يتطلب تدخلكم، سيدي الوزير الأول، إضافة إلى عدم صدور العديد المراسيم التنفيذية التي تخص أراضي فلاحية تمت الموافقة على اقتطاعها لإنجاز برامج سكنية من طرف المجلس الوزاري المشترك، ومنها من انتهت بها الأشغال ووزعت على أصحابها وبعضها يوجد في طور الإنجاز، مما عطل حصول المستفيدين على عقودهم ووثائقهم الرسمية.

كما تتواجد أغلب السكنات «LPA» في وضعية معلقة بفعل عدم مطابقة الإنجازات للمخططات المصادق عليها، مما حرم المستفيدين من عقودهم التي تسمح لهم بتملك سكناتهم والتصرف فيها .

2 - في مجال النقل بالسكك الحديدية: يتواجد مشروع إزدواجية السكة الحديدية سكيكدة - عنابة في وضعية غير مفهومة، حيث أن هذا المشروع متوقف منذ سنة 2006 بعد أن صرفت فيه ملايين السنتيمات وتركت المعدات والتجهيزات التي أنجزت عرضة للتلوث والإهمال والسرقة، كما تسببت هذه الوضعية في إفلاس عديد المقاولات المناولة التي لم تتلق مستحقاتها إلى غاية اليوم، وعليه نرجو منكم سيدي الوزير الأول، التدخل لنفض الغبار عن هذا الملف العالق.

3 - في مجال الصدي البحري: نتساءل عن الأسباب التي تحول دون وضع ميناء وادي الزهور حيز الخدمة، رغم إنتهاء الأشغال به منذ شهور، وتجهيئته وتجهيزه بكل المنشآت اللازمة. ألا يعتبر هذا -السيد الوزير الأول- تضيقا لفرص العمل والإستزاق وهدرًا للوقت والإمكانات، وإهلاكًا للعتاد والتجهيزات، وحرمان منطقة بكاملها من إمكانية للخروج من العزلة التي تعانيها .

4 - تعاني مدينة سكيكدة من ضغط مروري كبير نتيجة المركبات الجماعية والفردية التي تجوب المدينة بشكل مستمر ومتواصل على مدار اليوم، مما شوه منظرها وزاد من حدة التلوث وتدهور الطرقات، ولقد أعدت وزارة النقل منذ سنوات دراسة بغرض إنجاز «ترام واي»، لكن للأسف تم تجميد هذا المشروع كغيره من المشاريع بسبب الأزمة المالية، وعليه نرجو منكم، سيدي الوزير الأول، إعادة برمجة إنجاز هذا المشروع حتى نرفع الضغط والإزدحام المروري عن مدينة سكيكدة ونريح المواطن والبيئة في نفس الوقت.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

17 - السيد محمد الطيب العسكري:



شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل معالي الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الأعضاء معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

طابت جلستكم والسلام عليكم جميعا.

تختلف شروط دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية من قبل البرلمان بشكل واضح عن شروط مشاريع القوانين الأخرى. فهو يجند عددا كبيرا من النواب سواء في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، ليبقى النقاش حول الميزانية المالية لحظة قوية في الحياة البرلمانية.

خصوصية قانون المالية تكمن في وجود «التوازن المالي». في الواقع، من الضروري تقييم جميع موارد الميزانية العامة للدولة وتحديد سقف التكلفة للتفديد، وبالتالي نتحصل على التوازن المالي.

يجب أن تكون جدية الميزانية الهدف الرئيسي الذي تحدده الحكومة. ولتخفيض العجز العام وتشجيع النمو، يجب اختيار السيطرة الجيدة على الإنفاق العام، وتمويل الأولويات، والمراجعة بالانخفاض لبعض الضرائب وبالزيادة لضرائب أخرى.

نلاحظ بارتياح أن قانون المالية لعام 2022 ينص على مراجعة شاملة لمقياس ضريبة الدخل الإجمالي، وإجراء تعديلات في فئات الدخل ومعدلات الضرائب المقابلة.

الشيء الملاحظ دائما بالارتياح في بلدنا، هو أن الدولة الجزائرية لن تتخلى أبدا عن المساعدات العامة للأسر المحتاجة، وستستمر دائما في سياسة دعم الفئات الأكثر حرمانا، وننطق جميعا على أن هذه المساعدة تذهب مباشرة إلى الأسر المعنية وليست مساعدة عامة لجميع فئات المجتمع.

فيما يخص إنشاء آلية تعويض وطنية لصالح الأسر المحتاجة، والتي ستحل محل نظام الدعم المعمم، هذا أمرا جيدا لأنه سيمثل «تعويض تضخم» لدعم الأسر في مواجهة ارتفاع أسعار المنتجات الضرورية. ولكن كان من الأفضل الأكثر منطقية أنه بالإضافة إلى علاوة التضخم الذي يتعين دفعها للأسر المحتاجة، فعلى أصحاب الدخل المرتفعة التي تتجاوز العتبة المحددة في قانون المالية لعام 2022، أن يشاركوا جزئيا في تمويل التحويلات الاجتماعية، مثلا بإنشاء ضريبة خاصة للتضامن تتعلق نسبيا بالدخل، لضمان الحفاظ على قدرة شرائية مقبولة، خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية الاثني عشر. نذكر فقط أن التحويلات الاجتماعية تكلف الدولة 17 مليار دولار سنويا.

وهناك العديد من الإجراءات المالية والتشريعية لا داعي للرجوع إليها.

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

مضت تقريبا سنة من تنفيذ قانون المالية 2021، وكانت خصوصية هذا القانون أنه يجب أن يكون قانونا للتناغم الاقتصادي للتعامل مع عواقب الأزمة الناجمة عن وباء كوفيد 19، وتدهور أسعار النفط.

1 - هل اليوم نبقي متفائلين بأن الجزائر في طريق تحقيق هذا المبتغى المسطر

في قانون المالية 2021 ونحن حاليا نناقش قانون المالية 2022؟ وهل فعلا سنعود إلى مستوى النشاط الذي كان عليه قبل الأزمة في سنة 2022، أم الأزمة ما زالت قائمة في سنة 2022 أيضا؟

2 - علما أنه لم يتحقق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 % مثل ما نص عليه قانون المالية 2021، هل ستجسد الإصلاحات على مستوى الميزانية والجباية والإدارة والخصوصية لتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 % المستهدفة الآن في قانون المالية 2022؟

3 - هل الإصلاحات الطموحة التي بادرت بها وزارة المالية منذ عدة سنوات والتي تتعلق بشكل أساسي بإعادة تعريف نظام المالية العمومية لتحسين استخدام الموارد العمومية وإصلاح النظام المصرفي والمالي لدعم وخدمة الاقتصاد والأعمال، ثمنت وجسدت من أجل عصريته حقيقية وإصلاح المالية العمومية؟

النقطة الأخيرة التي لم نتكلم عنها كثيرا وهي تتعلق بالتنمية البشرية التي تنعكس مباشرة إيجابيا على النمو الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فالجزائر صنفت من بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وتموقعت في المركز (83) عالميا واستمرت في قيادة القدرة الافريقية في هذا المجال.

ويواصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مراقبة الحكومة الجزائرية في تعزيز وترقية التنمية البشرية، وخاصة لتعزيز أبعاد الاستدامة والتضامن ما بين الأجيال بحيث أن التقدم التنموي يعود بالفائدة على الأجيال القادمة، وذلك في إطار الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.. (التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، والتأكد من أن جميع الناس يعيشون في سلام ورخاء.. وهذا ما نتمناه لبلدنا وشعبنا من خلال ما تخططه الحكومة الجزائرية كعمل وكقوانين مالية متجانسة.

وفي الختام، إننا ندعم ونبارك قانون المالية 2022 متمنيا للقطاع وللطاقم الحكومي كل التوفيق والنجاح لتنفيذه للصالح العام.

أشكركم على كرم المتابعة والإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

18 - السيد علي طالبي:



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدتين والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما هو معروف فإن قوانين المالية من الآليات التي تعتمدها الدول في رسم سياستها المالية لكل سنة، تحدد وتضبط فيها الإيرادات والتفقات.

السيد الرئيس،

منذ وجودي بمجلس الأمة سنة 2019، صادقتا على قانوني المالية لسنة 2020 وسنة 2021، وللأسف أن هناك مشاريع وبعض العمليات المذكورة فيهما لم تطلق لحد الساعة. وهناك حتى مشاريع وردت في ميزانية 2017 مازالت في

طور الإنجاز والتنفيذ ولم يتم الانتهاء منها بسبب بعض الممارسات البيروقراطية التي يقوم بها المرافقين الماليين على مستوى الولايات، في حين أن بعض هذه المشاريع لا تتعدى مدة إنجازها سنة واحدة، ذلك أن المراقب المالي يتماطل في التأشير، وفي الكثير من الأحيان ترفض وتسترجع اعتمادات الدفع بسببه ويصبح صاحب المشروع ليس له سلطة على المشروع، وعادة ما يتم تحيين ومراجعة الأسعار لطول مدة هذا المشروع، وصاحب المشروع مقيد بالمادة 7 من المرسوم التنفيذي 17. 11 المؤرخ في 15 يناير 2017، تلزم الأمرين بالصرف بالقيام بالالتزامات في حدود الاعتمادات المبلغه لهم حسب القطاع في إطار قوانين المالية.

إن هذا الإجراء غالبا ما يعطل المشاريع واليد العاملة في حالة عدم تخصيص المبالغ الكافية لتسديد المستحقات.

فيما يخص الاعتمادات المالية (CP) يجب مراجعة طريقة تخصيصها وتوزيعها على المشاريع المبرمجة، حيث لاحظنا تخصيص الاعتمادات بنسبة 100 % للمشاريع المسجلة الجديدة رغم أن هذه المشاريع تحتاج إلى مدة زمنية طويلة تفوق 06 أشهر كإجراءات قانونية لمنحها للمقاولات، في حين لما تدخل السنة الجديدة تأخذ الاعتمادات المتبقية أو كلها إن لم تصرف ولم تخصص اعتمادات للمشاريع المنطلقة في السنة المقبلة، إلا في نهاية السنة، ولا يسمح للاعتمادات التي تسترجع استعمالها إلا بعد ترخيص من وزارة المالية، إلا أن هذا الترخيص غالبا ما يؤجل إلى السنة الموالية وهذا ما يؤثر سلبا على إنجاز المشاريع في وقتها، كما فيه مشاريع انتهت نهائيا، وسلمت ولم تسلم لها اعتمادات الدفع، ومشاريع مجمدة فيها نسبة من الاعتمادات المالية.

نطلب من سيادة الوزير الأول، وزير المالية، معالجة هذا الأمر لتصبح كل سيادة في مقامها، مكملين لمصالح بعضهم البعض.

السيد الرئيس،

من أجل فعالية أكثر يجب التقليل من الكلام والوعود والاستماع إلى المنتخبين وغيرهم من المختصين، وأصحاب التجربة لمعالجة المشاكل المطروحة والقضاء على الاختلالات وسد النقص المسجلة، ذلك أن التشخيص يؤدي بالضرورة إلى علاج جيد وشفاء مضمون بإذن الله تعالى.

لقد تطرقت خلال مناقشة مخطط عمل الحكومة إلى الوضعية الكارثية التي يعرفها المشروع المتوقف للطريق المزدوج الرابط بين الشلف وتنس، فالأشغال متوقفة والحركة المروية خانقة به وقد زادت الأحوال الجوية والتساقطات المطرية تدهورا وسوء، حتى العتاد الذي كانت الشركة المنجزة تستعمله بدأت في بيعه، فكيف سينجز هذا المشروع؟

لذلك نجدد لكم طلبنا بالتفكك بالمشروع الحيوي لم له من نجاعة اقتصادية وأهمية تنمية لسكان ولاية الشلف وتدعيم الميناء وقطاع السياحة في الصيف، بهذا الطريق.

السيد الرئيس،

وأود بالمناسبة التقدم بالشكر للسيد وزير الأشغال العمومية، على فتح الطريق المزدوج الحمدانة - مستغانم، على مسافة 60 كلم وهذا هو أول مشروع تنتهي به الأشغال من المشاريع التي انطلقت سنة 2015، ناهيك عن تحريك للمشاريع الأخرى من بينها باتنة، وطريق روكاد الرابع من الخميس إلى البرواقية، وهذا مهم جدا، ونحن الآن في انتظار فتح 52 كلم للطريق السيار في ولاية الطارف.

السيد الرئيس،

هناك بعض المشاريع التابعة لوزارة النقل السكة الحديدية، انطلقت منذ 2008، ولم تنتهي بها الأشغال، رغم أن مدة إنجازها مقدرة بـ 60 شهرا، هي الآن في 160 شهرا (تلمسان - يلل) منذ انطلاقتها ومازالت تراوح مكانها وهذا لغياب المتابعة والمراقبة من طرف المشرفين على هذه المشاريع، وهناك مشاريع أخرى متوقفة في كل من الهضاب العليا من الجلفة، غليزان، تيارت وتيسمسيلت حتى بوفزول، ومن الخميس إلى تيسمسيلت، لذلك نطلب التدخل لإسراع إتمامها لم لها من فوائد للمواطنين وعلى الحركة التنموية المحلية وخلق مناصب شغل، فهذه المشاريع وإن كانت تسير بوتيرة جيدة تأخذ حوالي 7000 عامل، ناهيك عند استغلالها ستستوعب أكبر عدد من اليد العاملة.

أتمنى مخلصا أن يكون لمشروع قانون المالية وغيره من القوانين المردود الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلاد والعباد، شكرا والسلام عليكم.

19 - السيد محمد سالمي:



شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السلام على الجميع.

هناك نقطة هامة نشير إليها وهي السوق الموازية التي تنتهك وتتخر الاقتصاد الوطني أمام مرأى ومسمع الجميع، وهي تتحرك بالللاء الثلاثة:

1. لا ضريبة؛
2. لا فواتير؛
3. لا مراقبة بنكية.

هذا النوع من الاقتصاد يمثل 45 % من الناتج الإجمالي، ولكم أن تتصوروا حجم الخسائر التي تكبدها الخزينة العمومية.

طالعنا الصحف الوطني وحتى الأجنبية مؤخرا على فضائح بالجملة تتعلق بحجز 5 سفن جزائرية في أربع دول أوروبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وبلجيكا)، وأهمها السفينة التجارية « إمدغاسن » حمولتها 2000 حاوية) بفرنسا، وإحالتها على القضاء الفرنسي الذي فرض علينا دفع تعويض قدره 23.86 مليون دولار أو حجز السفينة؛ وهو مبلغ يفوق ثمن اقتناء هذه السفينة من كوريا الجنوبية سنة 2019، بمبلغ 18 مليون دولار!!

والمستسبب في هذه الفضيحة هو مسؤول جزائري.

ما هي الإجراءات - سيدي الوزير الأول - المتخذة في هذا الشأن؟

في مجال تحفيز وتشجيع الاستثمار في عمقنا الإفريقي، نلتمس إعادة فتح الخطوط الجوية باتجاه إفريقيا، وكذا فتح بنوك جزائرية في إفريقيا.

ففي كل سنة نقول أن مداخلنا قليلة ونلجأ إلى تجميد المشاريع وانتهاج سياسة التشفيف، مما يؤدي إلى تراكم المشاريع المعطلة، وبالتالي تبقى تراوح مكاننا، وأكثر من ذلك سنورث للأجيال القادمة - مثلما ورثناها نحن ممن سبقنا - تراكمات هائلة من النقص والثغرات نتيجة فشل هذه السياسات المنتهجة والمعتمدة بشكل رئيسي على مداخل المحروقات.. أين هو تنويع الاقتصاد الوطني؟! أين هو الاستثمار خارج المحروقات؟! وأين.. وأين.. وأين..؟

نقطة أخرى تتعلق بتوقيف الاستيراد، صحيح أننا حققنا انخفاضا في قيمة الاستيراد ولكن في المقابل أصبحنا نعاني ندرة في العديد من المنتوجات الهامة والمطلوبة من قبل المواطنين مثل الدواء، المصانع.. فلم نستورد لا آلة للبناء ولا عتاد للأشغال العمومية، وتم توقيف مصانع نفخ العجلات وغير ذلك، هذا التوقيف وهذا التجميد دام أكثر من سنتين، إذن، وجدنا أنفسنا أننا وقعنا في المحذور!! فأين هو الحل سيدي الوزير الأول؟

مسألة أخرى أريد لفت الانتباه إليها، وهي أننا لا نخصص الأموال أو الاعتمادات الكافية لصيانة المشاريع مما يجعلها عرضة للتلف والزوال فلا يمكن وضع الإنارة في الأحياء دون الصيانة، أو التشجير في الطرقات من دون عامل وأدوات للسقاية، فهذا تبذير معالي الوزير.

بالنسبة للطريق السيار شرق - غرب، الذي كلفنا أكثر من 16 مليار دولار، نخصص له 1.5 مليون دج فقط لصيانته!!

وبالمناسبة أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية، لإنجاز مشروع غرس 1مليار شجرة بالجنوب، خلال الثلاث سنوات المتبقية من عهده الرئاسية، وذلك لتلطيف المناخ، مع مراعاة طبيعة المنطقة.

قانون المالية

2022

وأغتمت هذه السانحة لأثقل تشكرات ساكنة تندوف، وعرفانهم وامتنانهم لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على القرار التاريخي والشجاع القاضي بإنجاز الطريق الرابط بين الجزائر وموريتانيا، لما له من فوائد على المنطقة والجزائر عامة من الناحية الاقتصادية.

في مجال الصحة، خاصة بالنسبة للأخصائيين الذين يأتون إلى منطقتنا ثم يغادرونها وينفرون منها بسبب انعدام أدنى شروط الإقامة؛ فهل يعقل أن يتم وضع هؤلاء الأطباء في سكنات غير لائقة، لا تتوفر على أدنى شروط الإقامة، وأكثر من ذلك فهي معزولة وغير آمنة؟!

السيد الوزير الأول،

اعطوا تعليماتكم للشركات الوطنية.

أعطونا 2 مليون سنتيم فقط، هذا أفضل من الدعم الذي تعطونه إلى فرق كرة القدم كإتحاد الحراش ومولودية الجزائر وغيرها.

ونطلب تعيين مدير جديد لقطاع الصحة بولايتنا.

في قطاع الموارد المائية، رغم الاعتمادات المالية المعتبرة المرصودة له، فإنه يشهد تدهورا كبيرا منذ سنوات طويلة بسبب سوء التسيير؛ وأحسن مثال على هذا التدهور، هو انخفاض حصة المواطن من الماء الشروب من 150 لترا في اليوم إلى 150 لتر في الأسبوع للمحظوظين!!

وهناك مشكل آخر، يتعلق بمحطة تصفية المياه المستعملة، حيث أصبحت المياه المستعملة ترمى خارج المحطة - دون معالجتها - في مصب واد تندوف، الشيء الذي يؤثر سلبا على البيئة والمياه الجوفية وحتى على الساكنة خاصة في فصل الصيف، فلماذا تجز مثل هذه المشاريع؟

وأمر آخر غريب وملفت للانتباه، يتعلق بصفقات إنجاز الشبكات دون إدراج بند خاص بإعادة الطريق إلى حالتها الأصلية، مما أدى إلى اهتراء الطرقات بالولاية وفوضى بها.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

20 - السيد ناصر بن نبري:



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ أما بعد .

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدتين والسادة الوزراء والطواقم المرافق لهم،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة مناقشتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2022، مساهمتي في هذا النقاش ستركز حول نقاط محددة:

أولا الأمن الغذائي:

إن الجزائر أو الجمهورية الجديدة تعمل بشكل واضح من أجل تحقيق المفهوم الشامل والحقيقي للسيادة الوطنية، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ولا يمكن الحديث عن السيادة في ظل عدم تحقيقنا للأمن الغذائي، هذا المفهوم الذي يكرره السيد رئيس الجمهورية في كل مناسبة، ولتحقيق الأمن الغذائي فإن

الأولية، كل الأولية تكون لقطاع الفلاحة من جهة الزراعة وضرورة بعث سلسلة الصناعات الغذائية والتحويلية وبطبيعة الحال ما يتبعها من أدوات لوجستية من تخزين وتبريد وتسويق محلي وخارجي.

ولعل ما حققه قطاع الفلاحة خلال الفترة الماضية ببولغته عتبة الـ 23 مليار دولار من المنتوج المحلي، يبين لنا بأن عقدة الخروج من التبعية لأسواق النفط يمكن حلها، وهذا ما نتمنه ويجب أن نبني عليه.

في محور حماية البيئة والتحول الطاقوي:

أولا نحن نعاني كما تعاني كل دول العالم من الآثار السلبية للتغير المناخي وما يلحقه بالبيئة والاقتصاد والإنسان، وهذا يتطلب منا تركيز الجهود على تمشين وتنمية وحماية قطاع الغابات من أجل توفير الغطاء النباتي الذي يتناسب مع المعدل العالمي المتعارف عليه والمقدر بنسبة 25 % من المساحة الكلية للبلاد، إلا أننا لم نتجاوز في الجزائر عتبة الـ 11 % في المنطقة الشمالية فقط وهي مهددة أيضا بالتقلص، ضف إلى ذلك موجة الحرائق التي ضربت رصيدنا الغابي في الفترة الأخيرة.

فالمطلوب منا إعادة بعث مشروع السد الأخضر، واعتماده كمشروع وطني استراتيجي.

وهنا أكرر الاقتراح الذي رافعت من أجله والمتمثل في إعادة النظر في الهيكل الإداري لقطاع الغابات وتوسيعه بما يتناسب مع دوره المنتظر منه، حيث لا يزال هذا القطاع الحساس مجرد مديرية عامة على مستوى وزارة الفلاحة.

ثانيا، كما يجب العمل وبصرامة من أجل الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة والنظيفة، وهنا أثنى قرار السيد رئيس الجمهورية، باستحداث وزارة لهذا الملف.

المحور الثالث، ويتعلق باستقطاب أموال الاقتصاد الموازي:

هذا الاقتصاد الذي يدير أكثر من 60 مليار دولار خارج المنظومة الرسمية، يجب على الحكومة العمل بكل الطرق الممكنة من أجل استقطابه واستيعابه، لم لهذا الإجراء من فائدة على الخزينة العمومية والأمن القومي، من خلال قطع الطريق أمام المنظمات الإجرامية التي تستغل هذا النوع من الاقتصاد لتبييض الأموال.

كما أننا نتنظر من الحكومة المبادرة بتوضيح مقترحها المتمثل في استرجاع الأموال المنهوبة.

المحور الرابع، فيما يتعلق بالاستثمار:

يعيش قطاع الاستثمار الخاص حالة جمود غير مسبوق بسبب الضبابية فيما يتعلق بالجانب القانوني والتشريعي لهذا المجال، فكثير من المستثمرين متوقفون عن النشاط بسبب عوائق إدارية تتطلب حلولاً قانونية، على غرار تجميد رخص البناء وعدم الحصول على رخص الاستغلال، كما أن آلاف ملفات الاستثمار موضوعة على الرفوف... فهذا الوضع يستحق منكم، سيدي الوزير، إجابات ينتظرها الجميع.

المحور الخامس، يتعلق بتحديث منظومتنا القانونية:

لا يمكن التطلع لمؤشرات اقتصادية إيجابية ونحن لازلنا نسير بقوانين بعضها يعود للسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، دون الحديث عن صدور قوانين دون نصوصها التطبيقية، فكيف يستقيم بمثل هذه المنظومة القانونية؟!

فمثلا قانون تسوية البنائيات 15 . 08، يتطلب من الحكومة تسهيلات ومرونة في تطبيقه.

ونفس الأمر ينطبق على مسح الأراضي هذه العملية التي انطلقت منذ فترة إلا أن تطبيقها على أرض الواقع ترك الكثير من المشاكل التي يعاني منها أصحاب الأراضي بسبب أخطاء في المسح أو أخطاء في التسجيل.

كما يعاني الكثير من المواطنين من وضعية الشيوخ بسبب صدور المذكرة رقم 4271 المؤرخة في 21 أبريل 2014، المتعلقة بإشهار العقود المتضمنة التنازل على حقوق عقارية مشاعة في الأراضي الفلاحية، هذه المذكرة فتحت الباب أمام نزاعات لا نهاية لها يعاني منها أصحاب الأراضي.

وفي المحور الأخير، الجماعات المحلية:

لا بد من مراجعة قانوني البلدية والولاية ومسح ديون البلديات من أجل انطلاقة جديدة ونحن أمام الانتخابات المحلية التي ستجري السبت القادم.

وختاما أطرح انشغالات محلية راجيا الأخذ بها:

- ضرورة بعث عمليات ترحيل ساكني القصبة خاصة في المساكن المهددة بالسقوط، والمصنفة بعلامة حمراء..

- رفع التجميد عن مشروع مستشفى خميس الخشنة، وهو المشروع الذي سبق

لي وأثرته في أكثر من مناسبة، وضرورة التكفل بتوفير التغطية الصحية للجهة الشرقية لولاية بومرداس التي تعرف عجزا في الهياكل، ويكفي التذكير هنا أن مستشفى مدينة... دلس يعود للعهد الاستعماري بحيث تضاعف عدد سكان المدينة عشرات المرات.

- رفع التجميد عن استكمال أشغال الطريق الوطني الساحلي رقم 24 أين توقفت الأشغال ببلدية زموري، والطريق الوطني رقم 68 الرابط بين برج منايل وكاب جنات المتوقف عن الأشغال منذ مدة.

- رفع التجميد عن ميناء القوس القديم بدلس، والتفكير في تحويل ميناء دلس الحالي إلى ميناء تجاري كما كان عليه سابقا، وإعادة ربطه بالسكة الحديدية التي كانت موجودة سابقا، وربطه بازدواجية الطريق رقم 24.

- ضرورة الاسراع في إصلاح ازدواجية الطريق الوطني رقم.... الرابط بين دلس والطريق الوطني رقم 12 ببلدية الناصرية وبلدية تادمايت.

- نطلب رخصة استثنائية لقاطني الشاليهات من أجل البناء في أماكنهم ودعمهم باستفادة التنمية الريفية وعددهم 500 عائلة، وملفهم على مستوى مصالح وزارة السكن.

- إطلاق أشغال إنجاز محطة برية بعاصمة الولاية، فهل يعقل أن ولاية بومرداس دون محطة برية إلى يومنا هذا؟ شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

21 - السيد غازي جابري:



بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتبعث بإمعان العرض القيم الذي قدمه السيد الوزير الأول، وزير المالية، حول مشروع قانون المالية لعام 2022، واطلعت على الإجراءات والتدابير المالية التي اتخذتها الحكومة، ولمست فيها النية الصادقة والجهد الكبير في مضمونه.

لكن سيدي الرئيس، إن الثقة التي غيبتها الأوضاع التي عاشها الشعب الجزائري، وخاصة في ظل الظروف الصعبة والمتنوعة، في أمس حاجة إلى ظروف استقرارها بشكل نهائي.

السيد الرئيس،

إن البرلمان في العالم هيئة أو مؤسسة تشريع ولا يجب أن يحول إلى الهيئة يشرع لها حتى في أبسط الأمور، وهنا يظهر دور ممثلي الشعب باعتبارهم الناطقين والمعبرين باسمه عن انشغالاته كونهم جاءوا من صلبه.

السيد الرئيس،

كون مخطط عمل الحكومة لمسنا فيه نوعا من الصدق في معالجة الأوضاع التي يعيشها الوطن بصفة عامة، وعليه يجب الحرص على أن يكون مشروع قانون المالية ترجمة حقيقية صادقة.

إذن يجب أن يكون مشروع قانون المالية فرصة للحكومة لكي تفي بوعودها فيما يخص انشغالات المواطنين اليومية وتحسين قدرتهم الشرائية.

السيد الرئيس،

عندما ننظر إلى أوضاع معيشة المواطنين نجد أن أغلبهم يعيش عيشة ضنكة وهذا أمر لا يخفى على أحد، بالله عليكم ألا تعلمون أن هناك يقاتون من القمامة؟!

ألا تعلمون أن الآلاف من الشباب يتعاطون أنواعا من المهلوسات والمسكرات، ويغامرون بالهروب عن طريق سفن الحرق؟!

ألا تعلمون أن خريجي الجامعات منهم من تجاوز 15 سنة من تاريخ تخرجه ولم يجد منصبا حتى في إطار الشبكة أو تشغيل الشباب؟!

ألا تعلمون أن نسبة مرتفعة من ذوي الدخل الضعيف لا يستطيعون تسديد ثمن كراء السكن، فكيف تعيش في هذه الأوضاع الصعبة؟!

ألا تعلمون أن نسبة من ذوي الاحتياجات الخاصة حرمت من المنحة على حساب حصول أولياءهم على راتب الشبكة الاجتماعية؟!

السيد الرئيس،

أعتقد أن مثل هذه الأوضاع الصعبة والتي عمقتها الأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية والصحية، تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية فيما تقول وما تبرمج وما تفعل وتقرر لتصل إلى ترسيخ نوع من الثقة.

وفي هذا الصدد أدعو إلى تبني الدولة سياسة وطنية شاملة لمحاربة الفقر والقضاء عليه من جذوره بدل سياسات التضامن المناسباتي.

وعليه، يجب الاهتمام بقطاع الفلاحة، الذي يحتل مكانة متميزة في المنظومة الاقتصادية من خلال تحسين الأمن الغذائي وخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والحفاظ على الموارد الطبيعية والسعي إلى توفير القواعد الأساسية للاستثمار ومنافذ التصدير، كما أن المقومات الطبيعية والطبيعية والمادية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر جعلت القطاع يساهم بـ 12.4 % من الناتج الداخلي الخام، ويوفر قطاع الفلاحة اليوم 2.6 مليون منصب عمل مباشر وغير مباشر، كما بلغت قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني 25 مليار دولار أمريكي، يحدث هذا رغم الأزمة الصحية العالمية، وهذا رقم غير مسبوق في جزائر الاستقلال.

السيد الرئيس،

إن مفهوم السيادة والأمن القومي أصبحا جزء لا يتجزأ، فلا يمكن الحديث عن السيادة الوطنية واستقلالية القرار في ظل التبعية الغذائية.

فالأمن الغذائي شرط أساسي لممارسة السيادة الوطنية بكل أبعادها، والجزائر الجديدة بفضل الله أولا، وبتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وإلتفاف الوطنيين المخلصين، بدأت خطواتها الثابتة نحو تحقيق الأمن الغذائي بشكل ملموس.

إن الفضل في تحقيق هذا الإنجاز يعود للنشاط الزراعي الكبير الذي أصبحت تقوم به عدة ولايات، خاصة الجنوبية منها، في إطار الزراعة الصحرائية، حيث وفرت نسبة كبيرة من المنتوج الفلاحي للسوق المحلية وانتقلت إلى التصدير نحو أسواق خارجية، فالجنوب يمثل حقيقة سلة غذاء الجزائر.

وأختم بالشأن المحلي وأستله بشكر أوجهه للسيد والي ولاية بشار، على الجهود الصادقة التي يبذلها من أجل سكان الولاية، حيث أنه حرك ملف السكن بالولاية الذي عجز عنه ثلاثة ولاة سابقين.

1. قطاع الصحة:

في نظام المقاطعات الجديدة الحرص على تعيين مدراء أكفاء وتقادي تعيين مدراء من أصحاب الولاء والمحسوبية، وهذا ما أكرره دائما:

- ولاية بشار لم تحصل على مولد أكسجين لحد الساعة والجزائر مقبلة على الموجة الرابعة.

- التأخر في دخول مستشفى بني ونيف حيز الخدمة، تعيين مدير على رأس المؤسسة بما يقارب السنة ولحد الساعة لم يتم تقديم الخدمة الطبية بالمؤسسة لأسباب تبقى مجهولة..)

- توفير سكنات وظيفية خاصة بالأطباء، والعلم على أن تكون هناك مشاريع مركزية تهدف إلى إنشاء أحياء سكنية كاملة خاصة بالأطباء.

- التأخر في اتخاذ القرار لاستبدال العيادة المتعددة الخدمات، بشار الجديدة) كرومي محمد والتي هي في حالة مزرية لا تليق بتقديم الخدمات الطبية تماما)

2. قطاع التربية:

- النقص الفادح في مجال تدريس اللغات ما أدى إلى الاستعانة بسد الفراغ عن طريق التعاقد.

- تأخر في الكثير من الابتدائيات في توفير الوجبات الساخنة.

3. التعليم العالي:

نستغرب وبكل أسف عدم تسجيل أي مسابقة توظيف للأستاذة في الجامعة لأكثر من ثلاث سنوات مقابل حصيلة صفرية من السكنات الوظيفية، الذي يعاني الكثير منهم ظروفًا اجتماعية.

4. السكن:

نطالب برفع حصص سكنية مع العلم أن الولاية لم تستفيد لأكثر من 8 سنوات. شكرا لكم على كرم الإصغاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

22 - السيد الطاهر غزيل :



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدتين والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أنا من هذا المنبر، أشكرك وشكركي هذا نابع مما وجدناه عند المواطنين البسطاء، ونسمع هذا لأول مرة من الجزائر العميقة، التي تتطلب منكم الكثير للوصول إليها، ونحن في وسطها نسمع أصواتا تقول: هذا وزير جاء ليعمل وهذا الوزير عمل كذا وكذا..

أول هذه الإنجازات، نظام الصيرفة الإسلامية، الذي وضعته عندما كنت وزيرا للمالية، ولأول مرة منذ استقلال الجزائر، وهو شيء نفخر به، والإنجاز الثاني وهو ما أنت متجه إليه حاليا، الدعم الموجه، الذي تؤيدك فيه، ونتمنى أن يصل هذا الدعم إلى مستحقيه، لكن سيدي الوزير، توجد دراسة على مستوى الإتحاد العام للعمال الجزائريين، حاليا تقول بأن العائلة المكونة من 5 أفراد يجب أن يكون راتبها 7 ملايين سنتيم على الأقل حتى يكفيها، أي أن هذه الدراسة حددت مبلغ 7 ملايين سنتيم على الأقل حتى يكفيها، أي أن هذه الدراسة حددت مبلغ 7 ملايين على الأقل حتى تكون هذه العائلة غطت احتياجاتها، لكن سأنبهك إلى أمر سيدي الوزير، هذا إذا رفع الدعم، حذاري من أن شهادة معوز ستمنح إلى العمال، أنا أرى حاليا العامل الذي له راتب بمليونين أو ثلاثة ملايين سنتيم ونمنحه هذا الدعم!! لا سيدي.

عند جيراننا في أوروبا مادة السميد بـ 22 مليون سنتيم، فيما يبلغ عندنا 2 مليون سنتيم، صحيح يجب أن يذهب الدعم إلى مستحقيه، أما عمالنا فنتمنى أن يحفظ كل واحد منهم كرامته وشخصيته، حتى المجاهدين والشهداء الذين حرروا الجزائر كانوا يأكلون في جفنة واحدة.

إذا كان هذا الدعم سيوجه، يجب إذن رفع الأجور، ونحن نؤيدك في ذلك...

نقطة أخرى، سيدي الوزير، أنا هنا منذ ثلاث سنوات، في كل مرة أرفع بشأن هذا الموضوع، في كل مرة يحضر الوزير هنا وتكلم معه، حدودنا مع دولة النيجر، أنا لا أفهم لماذا هي مغلقة؟ وأنا على مدى ثلاثة سنوات في كل مرة يحضر الوزير الأول هنا نتكلم معه بشأن هذا الموضوع، لكن ليس هناك أي شيء..

نحن نرى أبناءنا يقطعون البحر ويذهبون نحو حتفهم، لماذا لا تفتحون الحدود مع إفريقيا، لعل شبابنا يتجه نحوها ويجد سبلا لعيش أفضل أنا لا أفهم لماذا

هذا ١٩٠٠! أتمنى منكم أن تجيبني سيدي الوزير، رحمة بوالديك سيدي.

مرت ثلاثة سنوات وسأبقى أتكلم عن هذا الموضوع حتى تنتهي الست سنوات، نعم حدودنا .

لنا أمنية أخرى، فيعد تحرر اقتصادنا الوطني بقية شركاتنا غير محررة، لماذا لا يكون التوجه إلى إفريقيا بدل توجيه الدعم إلى الشركات العمومية العاجزة التي تشكل عبئا بعد ذاتها؟ لماذا لا نوضع سياسة من أجل أن تذهب هذه الشركات إلى إفريقيا؟ هناك شركة وطنية تعمل بإفريقيا قَدِمَتْ من أجل شراء دفتر شروط فلم يجدوا من أين يمكنهم شرائه! حتى تكرم أحدهم ومنح هذه الشركة مبلغ 500 يورو ليكون باستطاعتهم شراء دفتر الشروط هذا، لماذا؟ أنتم تعرفون نظامنا الاقتصادي كيفي يسير...!!

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أتمنى منكم أن تزيد هذه الثالثة وتحرر اقتصادنا، لنرى شركاتنا الوطنية في إفريقيا ولا ينحصر نشاطهم في الجزائر فقط.

بالنسبة إلى انشغالات ولايتي، ولاية غرداية وكذا انشغالات سكان الجنوب:

1. التشغيل، والله هناك قوانين هي محجفة في حق البطالين بالجنوب، أعطيك أمثلة وهي من الواقع، وما سوف أحكيه لك يجب عليك أن تنتبه إليه، قَدِمَتْ شركة (Inaform) إلى غرداية، وقد فرحنا بذلك، لأننا نرى شركة جاءت لاستخراج البترول، أي أنها ثروة لبلادنا، لكن، عندما قدمت جلبت معها أكثر من 250 عاملا، لماذا هذا؟ فعلى الأقل وظفوا عشرة عمال من ولايتنا، فردت الشركة بالرفض، وقالوا إفعلوا ما تشاؤون، قدم شكوى ضدي - الشركة - وبعد تقديم شكوى وذهاب مفتش العمل إلى المحكمة، يجد أنه قد صدرت في حق الشركة مجرد غرامة بقيمة 3 ملايين سنتيم، أترون ماذا يعاني شبابنا؟ ولاية غرداية التي كانت في الطريق إلى المحنة لولا سكانها الخيرين ولولا وقفت الدولة معنا لأصبح الوضع مغايرا والحمد لله.

وما ينقصنا الآن، هو التنمية في ولاية غرداية، عندما أتكلم عن زلفانة فأنا أقول لك بأنها بلدة سياحية باتم معنى الكلمة..

23 - السيد ضياء الدين بلهيري:



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة ممثلو الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر - السيد الوزير - لإيفادكم وزير الموارد المائية إلى المناطق الحدودية الغربية للوقوف على واقع السقي للأراضي الفلاحية، مشكورا سيدي على هذه الإستجابة.

ثانيا: وهذا الأهم، لقد تطرقت على مدى 6 رؤساء حكومة إلى موضوع حساس في منطقة حساسة من الوطن ألا وهي المناطق الحدودية الغربية، حيث قد قلتها وكررتها منذ زمن أن هذه المنطقة تتعرض لمؤامرة من وراء البحار بأيادي الخزن، وللأسف لم يأخذ كلامي بمحمل الجد إلى حين حدث ما حدث في الصائفة الماضية، لتعترف السلطات الجزائرية الرسمية ومؤسسة الجيش، أن هناك مؤامرة صهونية بأيادي المخزن، وقد تطرقت مع سيادتكم السنة الماضية

إلى هذا بصفتكم وزيرا للمالية، وأكررها اليوم سيدي بصفتكم الوزير الأول، حيث إرتكزت هذه المؤامرة الخبيثة على شقين، وأما الشق الأول فهو تخدير أكبر عدد ممكن شباب المنطقة.

وأما الشق الثاني والأهم، وهو الزج بأكبر عدد ممكن من الشباب إلى السجن المؤبد، وقد نجحوا سيدي الوزير بنسبة 80 % والدليل هناك قري بأكملها على الشريط الحدودي الغربي يكاد ينعدم فيها الشباب، وهنا نقول أن لنا كل الثقة في عدالتنا، لكن وللأسف المؤامرة مخططة لها بإحكام، فبمجرد إكتشاف كلغرامات من المخدرات، فيذهب ضحيتها ليس أقل من عشر شباب وباليتهها كانت مخدرات حقيقية، المصيبة أنها خليط من بقايا أشجار يضاف إليها قليل من المخدرات وهذا باعتراف أصحاب الاختصاص لتبعث إلى شبابنا ويبلغ على هذه البضاعة من وراء الحدود، وتبدأ المحاكمات والأحكام بالمؤبد ومخلفاتها من أشباه الليتامى وأشباه الأرامل.

وهنا نفتح قوسا، سيدي الوزير المنطقة الغربية تحت كماشة لمعلوماتكم أن هناك كلام عن فتح قنصلية أو قل مكتب أعمال للكيان الصهيوني في مدينة وجدة التي تبعد عن الحدود الجزائرية بـ 13 كلم، وهنا التاريخ يعيد نفسه، حيث أنه قبل سنة 90 تم فتح قنصلية إيران في وجدة وبعبدا بدأت مصائب العشرية السوداء دون أن ننسى زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي بني غاتس إلى المغرب لإنشاء مشروع قاعدة عسكرية بمدينة الناظور التي تبعد 20 كلم على الحدود الغربية فهذه صورة واضحة لما يحاك ويخطط لهذه المنطقة.

فإلى متى - سيدي - يبقى الحال على حاله؟

فإذا كان إعتراف من السلطات الرسمية أننا معرضون لمؤامرة خبيثة من المخزن وجب علينا التصدي لها والتصدي ليس دائما بالحديد والنار، وليست كلها بالطرق الردعية فقط وإنما نحتاج أيضا إلى دراسة معمقة وحلول مستعجلة ندفع من خلالها بعجلة التنمية في الحدود الغربية في الفلاحة والصناعة والسياحة والصيد البحري، نخلق من خلالها ثروة ومناصب عمل.

ومن هنا نناشدك دولة الوزير الأول، ومن هذا المنبر أخطب الضمائر بلسان حال شباب المنطقة يقول: (المخزن ورائنا وشبح البطالة والعوز أماننا).

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

لننشئ صندوق حدود مفعّل بأيادي أمنية قوية لا ترتجف، نصون بها كرامة أكثر من نصف مليون مواطن جزائري .

وفي الأخير سيدي الوزير، أتمنى أن لا تكون من المؤملين لأن شبابنا مل من الأرقام والإحصائيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

24 - السيدة مختارية شنتوف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح فوجيل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية الموقر والوفد المرافق له،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة والوفد المرافق لها،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

الملاحظ المهتم والفاحص فضلا عن أهل الاختصاص، كلهم على يقين بأن تجسيد مشروع قانون المالية لسنة 2022، الموضوع بين أيدينا للنقاش، سيؤتي أكله، وسيساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، سواء في الشمال أو الهضاب أو الجنوب، كما أن هناك مؤشرات جد محفزة تبشر بانفراج الأزمة ولم لا القضاء عليها جذريا .

بالنظر إلى البرنامج الطموح الذي جاء به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ينبؤنا بأن مستقبل البلاد مضمون إن شاء الله، باستثناء المادة رقم 187 وخطورة ما جاء فيها بخصوص استعدادات جهاز لتوجيه الدعم الاجتماعي دون وجود قاعدة معطيات ودون حوار وطني شامل ولاتنمية اقتصادية، ونحن نخشى كذلك من التبعات الخطيرة لرفع الدعم المفاجئ والتام عن المواد الاستهلاكية، خاصة في الوضع الاقتصادي الراهن، لأن القرار يحتاج إلى التريث في اتخاذ لعدم وجود إحصاء دقيقة للفئات المعنية بالاستفادة منه، وخاصة في ظل انتشار الاقتصاد الموازي. هذا بالنسبة للمواطن ذو الدخل الشهري، فما الحال بالنسبة لمنعدي الدخل؟

فما هي فلسفة الدولة في توجيه هذا الدعم إلى أصحابه؟

وبما أن الدعم سوف يكون نقدا، كيف ستحدد الأجور التي يبدأ منها دفع هذا الدعم النقدي؟

سيدي الرئيس،

نتمن ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2022، من تشجيع لخلق مناصب شغل وتخفيض الأعباء وتسهيل العلاقات، ونلج على اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين المرفق العمومي وتعزيز التنسيق بين الإدارة والمواطن ومكافحة ظاهرة البيروقراطية وأساليبها التي تعيق الإنجازات وأذكر لك منها مثلا حيا من معسكر، بالضبط من مديرية مسح الأراضي، حيث أوقف مشروع ضخ لم يمكن تمكن صاحب المشروع من تقديم وثيقة القياس، طلبها منذ 16 سنة بسبب البيروقراطية.

سيدي الرئيس،

من الملاحظ أن هناك تحسن في جل القطاعات الوطنية، والذي ما فتئت مؤشراتته الإيجابية تظهر على حياة المواطنين، إلا أنه نلاحظ رغم ذلك أن ولاية معسكر، معظم قطاعاتها لم تلمس هذا التحسن، ولا يزال سكانها يعيشون أشكال الفقر والتميش والإقصاء، يضاف إلى ذلك نقص المستلزمات الهامة والضرورية للعيش الكريم، ولا تزال تشغل سكان ولاية معسكر، والتزامنا كممثلين عن سكان الولاية إبلاغها إلى السلطات المختصة قصد التكفل بها، هي انشغالات كنت قد طرحتها أمام الحكومة السابقة لكن لم يتم التفكل بها إلى يومنا هذا، ولازال ساكنة ولاية معسكر عامة وسكان تيغنيف خاصة تعاني نقصا وعدم توفرها وتدهورها إن كانت متوفرة، ألخصها فيما يلي:

سيدي الرئيس،

مدة الستة دقائق المخصصة للتدخل لن تكفيني لأذكر كامل الانشغالات الخاصة بمواطني ولاية معسكر، لذا سأكتفي بذكر بعضها وسأقدم الانشغالات مكتوبة كاملة إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية، ليأخذها بعين الاعتبار، إذن سأكتفي بذكر واحد أو إثنا من هذه المشاكل، لأنه ليس باستطاعتي ذكرها كلها في ظرف ستة دقائق.

يعاني سكان تيغنيف بصعوبة إيجاد مكان يدفنون فيه موتاهم بكرامة، ومرد هذه الظاهرة أن مقبرة سيدي السنوسي لم تعد تستوعب لدفن أموات آخرين نظرا لامتلأها، بسبب ارتفاع كثافتها الساكنة، الأمر الذي يستدعي منا توسعت هذه المقبرة، علما أنها تحاذي مساحة شاسعة هامة، استفادت منها وزارة الثقافة بغرض استغلالها لإنجاز متحف، وهو مشروع لم يتم تجسيده منذ عشرات السنين، فالأولى أن تضم هاته المساحة إلى المقبرة ويتم توسعتها، ويحل مشكل أزمة المقابر نهائيا .



تفتقر مدينة تيغنيف إلى محطة مسافرين.. إلى هنا وأتوقف، فكما قلت لكم، سأقدم باقي الانشغالات مكتوبة إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية.

إذن، عدم تدخل على مستوى مجلس الأمة. لا يعني أنني أهملت ولاية أو نسيتهها، لا، إنما الوضع الراهن هو الذي ينعني من ذلك، لأننا مع دولة مسلمة مجاورة، وأتكلّم على دولة المخزن، تقوم بإنشاء قاعدة عسكرية على الحدود الجزائرية، نحن نقول بأن يتحد المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والجيش الوطني الشعبي، ويضعوا اليد في اليد، مع الحكومة ومع رئيس الدولة الجزائرية، وكما قال الرئيس الراحل هواري بومدين «الله يجعلنا ناكل التراب رحمة الله عليه .

الآن لم يبق لنا الوقت للحديث، هناك أهل الاختصاص للتكفل بانشغالات ومشاكل المواطنين، ولكن لا نأتي اليوم لنزيد..

25 - السيد عياش جابلية:



شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

أستهل مداخلتني بقوله سبحانه وتعالى، بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

سيدي الرئيس، المجاهد صالح فوجيل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان،

السيدتين والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

الجمع الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، والجزائر تمر بمرحلة حساسة جدا، إذ نتمن ما جاء في مشروع هذا القانون، وأخص بالذكر ما جاء في مجال التربية نتمن مبادرتكم السيد الوزير فيما يخص رفع ميزانية التربية بنسبة 15 %، ونتمنى أن ترفع في السنوات القادمة إلى 20 %، فهو قطاع مهم بالنظر إلى ما يمثله هذا القطاع الذي له علاقة مباشرة بتربية وتكوين الأجيال، ونتمنى مزيدا من الاهتمام بهذا القطاع دون أن أنسى قطاع العدالة وقطاع الشؤون الدينية» إنما الأمم الأخلاق ما بقيت، فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا» .

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

فعلا، نتمنا مشروع هذا القانون حين أشار إلى توجيه الدعم، نعم، لكن ما هي الآليات التي ستعتمدها حكومتكم في مثل هكذا ظروف التي تمر بها الجزائر؟

في ذات السياق، أتمنى في قادم الزمن أن يجد أصحاب الهمم إحتواء لطروفهم القاسية، وأن تمنح لهم الأولوية في مثل هذه المعاملات خاصة ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

ملف حساس أيضا، الصيادلة الخواص، يوجد الآلاف من الصيادلة المتخرجين ينتظرون الاعتماد منذ أكثر من 10 سنوات، لكن دون جدوى، نرجو إعادة النظر في تنظيم هذه المهنة وما تقدمه للمجتمع وإنصافهم وإعادة الرخص للتنظيمات.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أيعقل صيدلي أكرخاتته بمدخول إثني مليون دج في الشهر وعشر صيادلة من دون مدخول؟ أين الخلل؟

ثقتنا كبيرة، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، فيما تقدمونه ويجب التأكيد بأن بلادنا سائرة بثبات على الخطة التي رسمتها الدولة في مسار الإصلاحات الضرورية والهادفة والإرتقاء بالصالح العام في شتى المجالات، وتحيين الدعامة القانونية، لاسيما في النطاق المالي والاقتصادي على غرار مشروع قانون المالية 2022، الذي يجسد مسعى يكفل توفير مجابهة الظرف الاقتصادي والمالية وما عرفه الراهن الاقتصادي من آثار ناجمة عن جائحة كورونا، جاء مشروع هذا القانون علما بجوانب هامة تصب كلها في خلق ديناميكية ترقى بالاقتصاد الوطني.

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

لدي ملاحظات طفيفة فيما يخص مشروع هذا القانون ومنها:

- التحصيل الضريبي، رفع العراقيل التي تجابه دافعي الضرائب من أجل الاستغلال الأمثل للوعاء الضريبي أي المصالحة الجبائية بما يعود بالإيجاب على المداخل الضريبية.

- أيضا، نثمن استمرار دعم الدولة للفتات الهشة، والحمد لله، نحن نحافظ على الدولة الوطنية ومبادئها المسجلة في بيان أول نوفمبر.

كما عاهدتكم السيد الوزير الأول، وزير المالية، طرح المشاكل الكبرى لولاية باتنة، وكل محطة من محطات دراسة مشاريع قوانين المالية، دون أن نلمس استجابة لإيجاد حلول لهذه المشاكل المطروحة.

باتنة، بعدما كانت رائدة في العديد من الشعب الفلاحية، مثل إنتاج الحليب، إنتاج الدواجن والبيض، بحيث أنها كانت تنتج ثلث (3/1) الإنتاج الوطني، الآن أصبح معظم مداجنها خاوية على عروشها بأكثر من 600 مدجنة، ودفعت بالفلاحين إلى عالم البطالة وعدم القدرة على تسديد ديونهم.

كما أن مشكل المياه الشروب ومياه السقي أصبحت هاجسا لسكان الولاية بعد فترة الجفاف التي عاشته المنطقة، وتعطل إنجاز السدود الذي طالما طالبنا بحل هذا المشكل في عدة مناسبات، مثل سد بريش، سد تاغروت عبد الله بعين توتة وطابقارت بنقاوس، ومحيطات السقي لهذه الولاية.

سيدى الوزير الأول، وزير المالية،

ولا ننسى ربط المناطق الصناعية بالكهرباء والغاز، أملنا كبير، نحن سكان باتنة الأوراس، في برنامج رئيس الجمهورية، من تحقيق وإنجاز لهاته المشاريع، ورفع التجميد عن المشاريع الكبرى للولاية.

في الأخير، سيدى الوزير الأول، وزير المالية، كما عهدتك أنت رجل المرحلة، بطاقتك الحكومي تعول عليك الدولة في الظروف الراهنة، لم تكسبه من مؤهلات تؤهلك لذلك، وفقك الله وسدد خطاك في مهامك المنوطة إليك، تحية خاصة إلى قوات الجيش الوطني الشعبي والشكر موصول إلى جهاز الشرطة والدرك الوطني والجمارك الجزائرية، لم قدموه في هذه الآونة الأخيرة في محاربة الجريمة، ومحاربة تجار المخدرات والسموم القادمة من الخارج لتحطيم شبائنا، فآلف شكر لهم، وأدعو شعبنا العزيز إلى الخروج بقوة يوم 27 نوفمبر 2021، لاختيار الكفاءات التي ستسير شؤونهم في الولايات والبلديات، والانطلاقة الفعلية لبرنامج الجزائر الجديدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله.

26 - السيد أمحمد قادوس (تدخل كتابي)

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة ممثلي الحكومة ومراقبيهم المحترمين،
زميلاتي وزملائي المحترمين،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء مشروع قانون المالية في مجمل بنوده ثريا معالجا لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع لها المواطن. رغم الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، جراء الآثار السلبية لوباء كوفيد19، الذي أربك أكبر اقتصاديات العالم، حيث جاء مشروع القانون بعدة خطوات هامة وهي توجيه الدعم، ورفع ميزانية التجهيز.

مما نستبشر خيرا حول رفع التجميد عن المشاريع ذات البعد الاستراتيجي دون أن ننسى الأهمية التي أولاها للصيرفة الإسلامية والصكوك، وتحسين المنظومة الجبائية، حيث خص مشروع القانون ببعض التدابير التشريعية من أهمها: تحسين الرقمنة في قطاعات المالية والتدابير الجديدة في دمج مصالح مسح الأراضي والحفظ العقاري، كما نسجل كذلك بعض الانشغالات والمتمثلة في ما يلي:

- نقص تحصيل الضريبة المحلية، هذا المصدر المالي الذي كان من شأنه المساهمة في تحسين ظروف الجماعات المحلية وخاصة ميزانية البلديات.
- فيما يخص قطاع السكن، لقد عرفت الحظيرة السكنية على مستوى التراب الوطني، إنجازا كبيرا في هذا المجال، ولكن لم نفكر في تسيير هذه الحظيرة وخاصة تلك المبنية بطريقة جماعية وأقصد بذلك الأجزاء المشتركة للبنائيات، رغم وجود نص قانون في هذا الشأن لكن آلية التطبيق تبقى بعيدة؛ وأشير وأقول

في هذه النقطة أنه لا بد من التفكير في آلية جديدة للحفاظ على هذه الثروة السكنية الهائلة بإنشاء مؤسسات صغيرة تتكفل بتسيير هذه البنائيات وخلق مناصب الشغل.

كما أود السيد الرئيس، أن أرفع انشغالا محليا خاصا بولاية غليزان، هذه الولاية المجاهدة التي تتميز بالطابع الفلاحي الهام وخاصة في مجال الخضار والفواكه لكن...

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

شح الأمطار وعدم توفر الحواجز المائية وكذا الآبار حال دون النهوض بهذا القطاع إلى مستواه الحقيقي، لذا - السيد الوزير- نطالب المساعدة في قطاع الري الزراعي.



وأخيرا السيد الرئيس، السيد الوزير تكلم مداخلتى المتواضعة حول مشروع قانون المالية، كما نتمنى لكم التوفيق وأسرار في مهامكم النبيلة. وشكرا والسلام عليكم.

27 - السيد الحاج عبد القادر قرينيك:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذ أتناول مناقشة مشروع القانون المعروض أمامنا، لا يمكنني المرور من دون التعرّيج على البند الذي يخص توجيه الدعم، الذي أصفه بالمشروع القومي لإصلاح الاقتصاد والمالية الوطنية، وفي نفس الوقت أؤيد الحكومة باتخاذ هذا القرار الشجاع الذي كلما تأخر في التنفيذ تعمس تطبيقه.

هذا التوجيه الذي يسمح بديمومة الطابع الاجتماعي للدولة والمستنبطة من نداء أول نوفمبر وبرنامج السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، فلسنا لا نحن ولا أنتم مغيرين ولا مبدلين، فكلما استرجع هذا الدعم من غير مستحقه سيعود إلى مستحقه حتما في مجالات أخرى كالصحة والسكن والتعليم.

لكن سيدى الرئيس، انطلاقا من حسن النية نقدر أن البعض أخطأ في التقدير وراح يروج لأفكار مغلوطة وهدامة، تمس استقرار الوطن، فالمسؤولية هنا واجبة وخاصة للسياسيين وحرية التعبير والتفكير مكفولة دستورية ولكنها تنأى عن التضليل ونشر الفتنة في أوساط المجتمع، فإننا لانجامل أحدا على حساب الوطن ولكن الحق نقول ننتقد لنبنى ونساند للتقدم جميعا فالوطن للجميع.

لذا وجب علينا سيدى الرئيس تبيهم، إن ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، الذي يشكل تحديا حقيقيا أمام تحقيق التنمية في الجزائر وخاصة أن عدد المواليد 1 مليون سنويا، ضمن معدل يتم تسجيله منذ ست سنوات، في مقابل ارتفاع نسبة الشيخوخة بـ 5.9 % ضمن نسبة مرشحة لأن ترتفع بشكل متسارع وهو ما سيسهل رافدا إضافيا للدولة في مجال ضمان حماية اجتماعية لهذه الشريحة

المجتمعية، وعلى الدولة المحافظة على حماية الاجتماعية وإزالة الفوارق التنموية وحماية الأطفال، المكرسة دستوريا من خلال مواد، من 63 إلى 73، والرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الأممية المستدامة لسنة 2030.

إن الآثار السلبية التي يخلفها الانفجار الديمغرافي، الذي يسجل - كما سلف وقلت - ومنذ ست سنوات زيادة ملحوظة، بـ مليون نسمة، يؤرق الدولة على ضمان تغطية اجتماعية ونوعية في مجال توفير خدمات صحية نوعية وتوفير مرافق عمومية في مجالات التربية والتعليم وكل الخدمات الأخرى وخاصة عندما تكون نسبة النمو الديمغرافي أكبر من نسبة النمو الاقتصادي.

لهذا يجب التحكم في هذا النمو لأنه - معالي الوزير - يمكن أن يكون إيجابيا، هذا زيادة في طاقتنا الشبانية وعلى حساب مساحتنا الجغرافية، فهذا النمو الديمغرافي كلما زاد فإنه يمنحنا شبابا ننمي به الوطن، لكن النمو الديمغرافي غير المدروس يؤثر على الاقتصاد.

إرساء الثقافة الاستهلاكية - معالي الوزير - وعدم التبذير، هذا فيما يخص الطاقة والتغذية الصحية، نحن نرى بأن هناك تبذيرا كبيرا في الاستهلاك، هذا الاستهلاك الذي يخص المواد الأولية التي تؤرق كاهل الدولة، في جانب الاستيراد، ويكون بالاستهلاك المفرط لمادة القمح اللين، كما يؤكد بعض الأخصائيين أن الاستهلاك المفرط لمادة القمح اللين أو ما يعرف بالخبز الأبيض، يؤدي إلى عدة أمراض مزمنة، بمعنى آخر أننا من جهة نصرف أموالا باهضة من أجل جلب قمح ضار، بطريقة غير مدروسة، وتكون التغذية غير صحية، ثم نأتي في الغد لنحمل أمراضا مزمنة، بمعنى أدق نجلب المرض بأموالنا، والتكفل الاجتماعي وغيره.

وعليه يجب أن تكون هناك توأمة في مجال الصحة، وتكون هناك تغذية صحية، تكون دراسة، تكون حتى كمادة تدرس - لم لا - في الطور الابتدائي، وذلك من أجل ترسيخ ثقافة التغذية الصحية عند الطفل، منذ الطور الابتدائي يجب على الطفل أن يعرف أن تناول السكر مضر كذلك الدسم مضر، هذا ويجب أن نسير من منطلق أن التغذية الصحية هي تغذية اقتصادية.

إسمح لي سيدى الوزير، أن أمر إلى الشق المحلي، لرفع انشغالات الولاية.

أولا، فيما يخص رخصة استعمال بواقي مبالغ العمليات المحولة لسنة 2020 - 2021، صندوق الهضاب



(le SF) في إطار تطوير المناطق الصناعية، 70 مليار ديون و 400 مليار سنتيم فيما يخص التوصيلات بالنسبة للمنطقة الصناعية لولاية النعامة، الطريق الانتخابي لبلدية العين الصفراء، تكملة الطريق الوطني رقم (6) ستة، وأنتم قد رأيتم الحوادث المرورية المميتة فيه، الشطر الثالث الذي يربط بين بلدية البيوض إلى بوقطب، أي حدود ولاية البيض.

التجهيزات العمومية لألف مقعد ببيداغوجي، و 2000 سرير، للمركز الجامعي صالح أحمد» ومستشفى 60 سريرا لبلدية عسلة.

تخصيص مبلغ مالية للتحصيل الحضري لبلديات الولاية، لإعطائها الوجه اللائق هناك...

28 - السيد وحيد فاضل:



شكرا سيدى الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي في مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتضمن مشروع قانون المالية 2022، جملة من المحاور تسمح بالتكفل بعدة قضايا وطنية، ويتميز مشروع قانون المالية المقترح، بتدابير وإجراءات من شأنها أن تحسن الوضعية الاقتصادية الحالية الصعبة للبلاد، في ظل تقليص الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وكذلك تداعيات وباء كورونا.

لاشك أن الدولة تسعى بكل عزم على تقليص العجز في الميزانية والحفاظ على احتياطات الصرف والتوازنات الكبرى والعمل بكل عزم على الابتعاد تدريجيا من التبعية للمحروقات، ولهذا الشأن يحتوي مشروع قانون المالية 2022، سلسلة من الإجراءات التشريعية والجبائية الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتدعيم المداخل المالية مع الإبقاء على مبدأ التضامن الوطني.

في هذا الإطار نثمن رفع الدعم على بعض المواد الأساسية، إلا أننا نرجو أن تكون هذه الإجراءات مسبقة بدراسة معمقة لتطبيقها في أرض الواقع، وهذا للحفاظ على الفئات متوسطة الدخل التي تمثل العمود الفقري للمجتمع والتي نخشى فقدان توازناتها المالية إذا لم يكن رفع تدريجي لدعم المواد الأساسية ودراسة موضوعية في هذا الشأن.

من جملة التدابير التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة الرامية إلى التقليل التدريجي لاقتصادنا من التبعية المفرطة للمحروقات، نذكر الإسراع في انطلاق المشاريع المنجمية لخلق ثروة ومناصب شغل دائمة.

كما يجب، حسب رأيي، التركيز على القطاع الفلاحي الذي يعد النشاط الأهم للسماح بانطلاقة اقتصادية خلاقة ومصدرا مهما للعملة الصعبة وقاطرة أمامية للنمو من خلال دعم قدراته التصديرية وضمان أمن غذائي، لاسيما من خلال استغلال عقلائي لكافة المساحات الصالحة للزراعة، فالدعم الفلاحي يكمن في وضع تحفيزات مكثفة ومتنوعة تسمح للقطاع أن يرتقي إلى خلق مؤسسات تحويلية منتجة بعيدة على المؤسسات الوهمية التي تركزت على المضاربة.

قامت أيضا الحكومة بوضع جملة من التدابير التشريعية لبعث استثمار قوي، إلا أنه يجب خلق هيئات خاصة بالاستثمار مهيأة للعب الدور المنوط بها في ميدان المراقبة والمرافقة لتفادي التلاعبات والتحايل من أجل اقتناء العقار من دون إطلاق مشاريع تنمية حقيقية.

كما يجب إصلاح المنظومة الجبائية والقضاء تدريجيا على السوق الموازي باتخاذ قرارات صارمة وجريئة.

فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، تقتضي الوضعية المالية بالحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية وتشجيع المبادرات الفردية للأنشطة الاقتصادية

الأخرى لخلق ديناميكية مبنية على الروح التنافسية (l'esprit de compétition)، وإصلاح المنظومة البنكية لجعلها تتماشى والمناخ الاقتصادي العصري والتخلص من الأساليب البيروقراطية التي تعرقل كل مبادرة اقتصادية فعالة.

كما يتطلب على السلطات المركزية وضع سياسة لامركزية في اتخاذ القرار حسب المعطيات المحلية وإعطاء صلاحيات واسعة للمنتخبين المحليين لجلب الاستثمار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سيكيدة، التي أشرف بتمثيلها:

حيث هذه الانشغالات تتمثل في رفع تجميد مشروع الغاز الطبيعي في المناطق الجبلية الغربية للولاية والتي هي في حاجة ماسة لهذه المادة اعتبارا لبرودة الطقس خلال موسم الشتاء والتضاريس التي تعرفها هذه المنطقة، نذكر بأنه تم الانطلاق في المشروع ثم تم تجميده في السنوات الأخيرة.

الانشغال الثاني، يتمثل في تدعيم الولاية بأطرفة مالية معتبرة لتحقيق مشاريع إنجاز طرقات البلدية والمسالك (chemins communales)، وهذا للمساح بتثبيت المواطنين وتسهيل التنقل من أجل تلبية حاجيتهم اليومية ونشاطهم الفلاحي، هذه الانشغالات تكتسي أهمية بالغة لتحسين ظروف معيشة المواطنين وأولويات يعبرون عنها المواطنون بالحاح.

وفقكم الله في سعيكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

29 - السيد العيد ماضي:



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أولا، نتمن ما جاء في مشروع قانون المالية لهذه السنة، خاصة في جانبه المتعلق بالإبقاء على الدعم الاجتماعي وخلق منحة البطالة، إلا أن هذا الإجراء لازال غير كافٍ لصون كرامة المواطن الضعيف، فكيف لوزير أو نائب أو رجل أعمال له الحق مثله مثل المواطن الضعيف في شراء المواد المدعمة بنفس القيمة في السوق الجزائرية؟ وعليه نطالب بالإسراع في إعداد قائمة المعوزين وصون كرامتهم.

كما أوجه سؤال: هل الأسعار الملتهية اليوم سببها المضاربة أم إرتفاع نسبة التضخم أو تخفيض قيمة الدينار؟ لماذا لا نصارح شعبنا؟ وهل فيه أمل لخفض الأسعار في الأيام المقبلة أم لا؟

أما بالنسبة للتنمية المحلية، الدولة قامت بدراسة لعدة سنوات تتعلق بالتنمية في المناطق الحدودية وإنشاء مناطق حرة، أين وصل تطبيقها؟ فالدولة خسرت أموالا طائلة للدراسة لكن بقيت دار لقمان على حالها وبقيت المناطق الحدودية تعاني من ضعف التنمية ومناصب الشغل فلازال الشباب يعاني من البطالة لأن الشركات البترولية الموجودة في هذه المناطق لا توظف إلا القليل عن طريق شركات المناولة، وهذا ما أدى بشبابنا إلى العمل لكسب قوته بطرق أخرى وأدى بهم إلى السجون أو مبحوث عنهم، فأصبحت عائلاتهم تعاني من الأمرين بفقدان المعيل وتقلاتهم للجسود بالشمال لزيارهم.

لماذا لحد الآن لم يفتح المركز الحدودي بالدبداب، غدامس وجانت، وبالتالي فووتا الفرصة على سكان هاته المناطق لتنميتها وتوفير مناصب الشغل وحرمان الدولة من مداخيل بالعملة الصعبة وترتكنا السوق لدول مجاورة؟ إلى متى يبقى هذا المركز مغلقا؟

في المجال الصحي: طالبنا عدة مرات وزير الصحة بتوفير أطباء أخصائيين في مناطق الجنوب، بالدبداب إن أمناس، برج عمر إدريس وإلبيزي لكن لم يتم توفير ولا طبيب واحد وطالبنا بفتح مستشفى إن أمناس من شهر فيفري لتقريب العلاج من سكان هذه البلديات، لكن لا حياة لمن تنادي فلا زال المواطن يعاني في التنقل للعلاج لمسافة أكثر من 500 كلم، نفس الشيء بالنسبة لطب النساء.

في المجال الإداري:

فرحنا كثيرا بإنشاء الولاية المنتدبة بالدبداب منذ سنتين، لتقريب الإدارة من المواطن، لكن تفاجأنا أنها مجرد إسم فقط، تصور ومنذ سنتين الولاية المنتدبة والمديريات المنتدبة لم يقوموا بخلق ولو منصب واحد أقول، على مستوى الإدارات، جامعيين أو عمال مهنيين، كما أنه لم يتغير أي شيء في التنمية.

في مجال الطاقة:

لحد الآن لم يتم تزويد بعض محطات نفضال بسيرغاز بولاية إليزي، كذلك فيه إنشاء محطة الكهرباء بالدبداب بالمازوت، لماذا لم يتم إنجازها بالغاز مع العلم أنها البلدية موصولة بغاز المدينة ويمكن تزويد المناطق المجاورة بليبيا؟

في المجال التربوي:

بعض سكان الجنوب لا يزالون يعانون من ضعف المستوى، وذلك بعدم وجود أساتذة خريجي المدارس العليا للأساتذة (الليسانس)، ما أثر كثيرا في تحسين مستويات التلاميذ.

في الأخير، لدي ملاحظة أدلي بها.. لقد فازت الجزائر بجائزة أجمل جناح بالمعرض التجاري الإفريقي، وقد تحدثت عنه وكالات الأنباء، كان هذا بجنوب إفريقيا، وفازت زمبابوي بأفضل منصة لممارسة الأعمال، أما الصفقات والدولارات فهي ليست في قاموسنا، لأن الكونغو تتحدث عن صفقات بقيمة 4 ملايين دولار، فما هو حجم الصفقات التي تحصلت عليها الجزائر من الصفقات المقدرة بـ 36 مليار دولار، وهذا وفق ما جاء من البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير؟ وفقكم الله.

30 - السيد محمد راشدي:



شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

في البداية، أود أن أتقدم إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية، بالشكر والتشجيع على الجهود التي يبذلها، وخاصة مأسنا وما رأينا في زيارته إلى ولاية قسنطينة؛ وفقكم الله، سيدي الوزير والطاغم الحكومي.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدتين والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة الإطارات المرافقين للوزير الأول،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نعكف اليوم على دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، وهذا لم له من أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الباب نريد أن نندخل ببعض الملاحظات التالية:

1. ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من أجل رفع العراقيل وتذليل الصعوبات التي يواجهها الاستثمار؟

2. حتى يتم رفع التجميد عن مشاريع التجهيز الكبرى، ولاسيما منها ذات البعد التنموي والاقتصادي.

3. أين هو دور السلك الدبلوماسي في ترقية الاقتصاد الوطني ورصد الأسواق الخارجية؟

4. ما هي البدائل التي ستعتمد عليها الحكومة لتغطية العجز الموجود في الميزانية؟

5. أين وصل مشروع الشباك الواحد الذي يعول عليه القضاء على البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر؟

6. نؤكد ونوصي بإيجاد صيغة فعالة لتوجيه الدعم إلى مستحقه.

7. نطالب بإدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

8. يجب التكفل بأصحاب الشبكة الاجتماعية.

9. نطالب بتمديد سن الفئة العمرية التي لها الحق في الحصول على منحة البطالة إلى سن 60 سنة، من غير المعقول سيدي الوزير، أننا نأخذ من سن 20 إلى 40 سنة، أي أننا نود إدماج الفئة العمرية من 40 إلى 60 سنة في هذا البند.

10. ما هي الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للحد من استيراد الحبوب التي تكلف الدولة أموالا باهضة؟

هناك انشغالات سيدي الوزير الأول، أود طرحها وهي:

السيد وزير الأشغال العمومية،

- هناك الطريق الرابط بين قسنطينة وأم البواقي، وبالضبط ببلدية أولاد رحمون، الطريق مزدوج بين الولاياتين وبقيت حوالي 10 كلم أو أقل، لماذا لم تنجز هذه الكيلومترات المتبقية؟

السيد وزير الصناعة،

- المنطقة الصناعية بدائرة عين عبيد، تسير بوتيرة بطيئة جدا، نود الإسراع بها لتمتص البطالة.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- إلى متى والولاية المنتدبة (علي منجلي) من دون قانون أساسي (statut) حتى تستقل عن بلدية الخروب التي تعاني من هذه الولاية المنتدبة؟

- أيضا نريد السيد وزير الداخلية، في التقسيم الإداري الجديد رفع دائرة عين عبيد إلى مصف الولايات وهذا لموقعها الجغرافي ومكانتها بين 4 ولايات... وموقعها التجاري... إلخ.

السيد الوزير الأول،

- أعتقد أن المستشفى الذي كنا نطالب به بدائرة عين عبيد، جئنا لكم باقتراح، هناك دار للثقافة لم تكتمل بعد ونسبة الإنجاز حوالي 80 %، نريد تحويلها إلى مستشفى بـ 100 سرير، ولهذا نريد منكم إيفاد لجنة للتأكد من ذلك.

أيضا بنفس الدائرة، تم بناء حصة بـ 4000 سكن اجتماعي وهي جاهزة للتوزيع، حيث كانت حصة الدائرة بحوالي 900 مواطن، نريد رفعها إلى 1500 مواطن حتى تستطيع تلبية طلبات المواطنين.

وفي الأخير أعاننا الله وإياكم إلى ما فيه خير البلاد والعباد.

31 - السيد نور الدين الأطرش:

شكرا سيدي الرئيس.

السلام عليكم جميعا، كل باسمه وجميل إسمه.

قبل أن أخوض في مداخلتني هذه، السيد الوزير الأول، وزير المالية، السادة الحضور، أردت أن أستحضر نموذجا للنجاح، فرسالته ليست مجرد نتائج، بل أصبح يصنع حدثا ونموذجا يحتذى به، جمال بلماضي، الذي صنع، فعلا، نموذجا للنجاح في الجزائر، رغم تلك الحملات المسعورة، التي أصبحت تطاله والحملات التي أصبحت كل يوم تطال نجاح هذا الرجل، أين مدينة تادلست وإبن ولاية مستغانم، وإبن الجزائر، فمن أجل رفع معنوياته ومن أجل دعمه، أقول له من هذا المنبر بأننا كلنا معك ومهم سوف تكون النتائج مستقبلا مهما ستكون النتائج مستقبلا نحن معك في السراء والضراء، ونحن مع كل محاربي الصحراء، وآمنى ومن هذا المنبر من السيد رئيس الجمهورية، أن يسديه وسام استحقاق، كرسالة لمن يريد النجاح ولن يرفع راية الجزائر عاليا.

دعوني أقول فيما يخص - السادة الحضور - مشروع قانون المالية.



ذات مرة، كنت من هذا المنبر، تداولت على لساني مع أحد إطارات الجزائر في مشروع مهم، حين قلت له، حين يفادرك الناس، ويعزف عنك الكثيرون سوف تجد بجانبك محام يدافع عنك، أنصفني الزمن وسينصفني مستقبلا، ومن هنا أقول السيد الوزير، ولو أن مشروع هذا القانون، تم التصويت عليه، لكن دعوني أقرر لكم رسالة كرجل اختصاصا فيما يخص الضريبة التي فرضت على المهن الحرة ومهنة المحامي بـ 35 %، تصور معي، السيد الوزير الأول، ولو كنت ربما بجانبنا للصواب، تصوروا معي أن الفريضة التي فرضت على المحامي، نذهب إلى المساعدة القضائية، 10 آلاف دينار، وبعض المحامين، لا يكونوا في درجة متساوية حتى، سيدي الوزير الأول، يعني أن المحامي الموجود في الجزائر العاصمة ليس هو المحامي الموجود في الصحراء في الجنوب الجزائري أو في مناطق معزولة، بعض المحامين - السيد الوزير الأول - أيها الساد، لو لم تكن له مساعدة قضائية فإنه لن يجد مصدرا آخر من غير هذه المساعدة القضائية، وبالتالي الضريبة التي فرضت عليه ربما أثقلت كاهله، ونتمنى أن تستدرك سيدي الوزير الأول في قادم الزمن.

دعوني أعرج على أمر آخر، السيد الوزير الأول، أيها السادة.

خلال مسيرتي أو عهدي هذه، نقلت عدة انشغالات لمواطنين في ربوع الجزائر، وتكلمت فيها عن عدة قطاعات، متنوعة، أنا لا أعتبر هذا مجدا، فالمجد لا يكون على حساب الوطن، المجد هو أن نهض بالوطن، ويسع أبناءه جميعا ويوظف كل طاقاتهم، لكن أردت فقط - السيد الوزير الأول - أن أعرج عليكم بمشكل مهم جدا، مشكل عويص، أتمنى يجد حلا لديكم، وهو مشكل العقار، قلت من هذا المنبر ومن غيره السيد الوزير الأول، أيها السادة، كيف لوطن فسيح مثل الجزائر، أين تكسنا كلنا في الشمال، وتركتنا الجزائر واسعة وراء ظهورنا، مساحتها مليونين وواحد وثمانين ألفا وأربعمائة وواحد وسبعين كلم2، يجد مشكلا للعقار؟ فالسلطات التنفيذية لما يطلب منها التعجيل بالتنمية، تصطدم بنص دستوري، هو أن هذه الأراضي فلاحية وهذا مشكل عويص، ثم تأتي ونحاسب المسؤولين التنفيذيين على عدم التنمية، فمشكل العقار - سيدي الوزير الأول - لا بد يوجد حل له، لا بد.. هناك الآن مرافق عمومية لم تجسد إلى حد الآن، مرافق عمومية مهمة مثل مرافق التريبة لم تتجسد، هناك بعض المشاريع التي أنجزت ولم تجد وثائقها الرسمية، لأن هذه الأراضي فلاحية ومثل هذا كثير، وبالتالي سيدي الوزير الأول، بالنسبة لعجلة التنمية، يجب أن نجد حلا لهاته المعوقات ونحاصرهما ونجتثها من الجذور مايجعلني أتفائل، السيد الوزير الأول، السادة، حتى لا أكون جاحدا، أن موارد بلدي لم تستنفد بعد ولم تستهلك بعد ومازال هناك رجال صالحين في هذا الوطن، حتى لا أكون جاحدا، يعني أنني أتوسم فيك خيرا، ليس مجاملة مني، وأنا الذي قلتها من غير هذا المنبر، أتوسم فيك خيرا، لأنك من أهل الاختصاص، والسيد رئيس الجمهورية، أصاب فيما ذهب إليه عند تعيينكم وتقليدكم بهذا المنصب.

لكن دائما أتكلم وأقول بأن هذا الشعب، أو هذا المواطن الذي تدنت ربما قدرته الشرائية - ربما - في ظروف أملت عليه، ربما بسبب غلاء...



السيد بوحفص حوباد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي

السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي



.. إيلاء قطاع الفلاحة الأهمية القصوى لضمان الأمن الغذائي

فيما أعرب السيد بوحفص حوباد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني عن ارتياحه للإجراءات المتخذة بهدف المحافظة على الطابع الاجتماعي للسياسة الوطنية، من خلال المقاربة الجديدة في توجيه الدعم للفئات التي تستحقه بما يسمح بتحقيق العدالة والإنصاف بين مختلف الفئات في المجتمع؛ كما ثمن الإصلاحات الواردة في مشروع القانون الخاصة بالنظام الجمركي، مؤكدا في ذات السياق دعم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني للمبادرات الوطنية التي تعمل على دعم القطاعات الأساسية وترقية المنتجات البديلة للنفط والغاز. داعيا إلى إيلاء قطاع الفلاحة الأهمية القصوى لضمان الأمن الغذائي وتحقيق السيادة الوطنية.

.. خلق آليات جديدة لتحفيز المؤسسات الناشئة والمتوسطة

من جهته نوه السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي بالجهد الواضح في بنود هذا المشروع لخلق نسيج اقتصادي منتج و تجاوز الصعوبات دون إرهاق المواطن، توزعت نفقاته بين التسيير والتجهيز ودعم الاستثمار والمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، والفلاحة، والتربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية ودعم النشاطات الاقتصادية... داعيا الحكومة إلى خلق آليات تحفز المؤسسات الناشئة والمتوسطة لتتخلص من تبعات الإقتصاد الريعي.

.. ضرورة زرع المزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني

أوضح السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أن مشروع قانون المالية لسنة 2022 أنهى سنوات التقشف المتواصلة منذ سنة 2018، ويمكن وصفه بأنه مشروع قانون يحمل معالم ميزانية واعدة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات لتحسين الاستدامة المالية... مؤكدا أن العامل الأساسي الذي يجب توفيره خلال هاته المرحلة هو زرع المزيد من الثقة في الإقتصاد الوطني.

تطرق رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في المجلس (حزب جبهة التحرير الوطني، الثلث الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي)، خلال مداخلاتهم إلى كثير من المواضيع السياسية والاقتصادية والصحية ذات الاهتمام الوطني والدولي، كما أبرزوا رؤى ومواقف عائلاتهم السياسية من مشروع هذا القانون والمواضيع ذات الصلة، حيث نوهوا بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة من أجل تجاوز تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على الاقتصاد الوطني والعمل على إنعاشه وتسريع وتيرة نموه، واعتبروا أن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة قد أنهى سنوات التقشف المتواصلة منذ سنة 2018، لكونه يحمل معالم ميزانية واعدة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات لتحسين الاستدامة المالية، وعبروا عن ارتياحهم للإجراءات المتخذة بهدف المحافظة على الطابع الاجتماعي للسياسة الوطنية، من خلال المقاربة الجديدة للحكومة في توجيه الدعم للفئات التي تستحقه بما يسمح بتحقيق العدالة والإنصاف بين مختلف الفئات في المجتمع، وثنوا الإصلاحات الواردة في مشروع القانون خاصة النظام الجمركي مؤكداين في ذات السياق دعم المبادرات الوطنية الرامية إلى ترقية المنتجات البديلة للنفط والغاز.

كما أكدوا انخراطهم في مسعى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون نحو بناء جزائر جديدة قوية ومهابة الجانب، ورافعوا من أجل تكريس وحدة الأمة بشعبها الأبي والتفافه حول قيادته ومؤسساتها الديمقراطية، مشيدين بدور المؤسسة العسكرية الجيش الشعبي الوطني، سليل جيش التحرير الوطني، وطالبوا بمزيد الدعم لهذه المؤسسة تكريسا لقوتها وتفوقها واحترافيتها.

المجموعات البرلمانية لمجلس الأمة:

قانون المالية لسنة 2022 .. يحمل معالم ميزانية واعدة



شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدتين والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة إدارات الدولة،
أسرة الإعلام الهادف،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي دراستنا ومناقشتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2022، تزامنا مع الذكرى 67 لاندلاع ثورة التحريرية المباركة المجيدة، الخالدة، والغالية علينا جميعا، ثورة زلزلت عرش فرنسا داخل الجزائر وخارجها، ثورة من أجل السيادة الوطنية والاستقلال والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية، ثورة صنعت مجد الشعب الجزائري ولا يزال سيدا على خطى الأجداد في بناء الجزائر الجديدة، فرحم الله شهدائنا الأبرار وحفظ مجاهدينا الأخيار جعلهم تاجا على رؤوسنا.

السيد الرئيس،

لم تمض سنتان بعد، منذ أن كانت مقومات الدولة على حافة الانهيار الوشيك، وها هي الجزائر اليوم القوية بشعبها وجيشها، المعتدة بمؤسساتها الدستورية، تخرج أصلب عودا وأشد تماسكا وأمنع جانبا، بفضل اللحمة الوطنية المذهلة التي تجلت بين الشعب وجيشه، هذا الجيش الذي هو من صلب الشعب، بذرة الجزائر، درع الأمة، وحامي الوطن، فخدمته للجزائر فخر تتوارثه الأجيال من الأصل إلى السليل، فتحية تقدير وعرفان لهذا الجيش العظيم، تلك القوة التي بدأت ملامحها تظهر على أرض الواقع، من خلال قوة الجيش الوطني الشعبي، لسلسل جيش التحرير، بحق وجدارة، أصبح يملك مقومات القوة وفق التقارير الدولية، في عالم لا يؤمن بالضعفاء.

السيد الرئيس،

إننا اليوم أمام محطة مفصلية من الناحية السياسية، إنها محطة الانتخابات المحلية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر، وبالتالي الإطار المؤسساتي يكتمل، فهي تتمة للمسار الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية، والتزم به ضمن تعهداته لبناء الجزائر الجديدة، التي ستكون لا محالة دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون والعدل، الذي حلم به شهدائنا الأبرار، ويحلم بها المواطن الجزائري اليوم لأجل جزائر قوية بكل مقوماتها. هذا المسار الذي انخرطت فيه عائلتنا السياسية في التجمع الوطني الديمقراطي بكل قناعة وإيمان، بإعتباره لبنة من لبنات المسار الدستوري، أنه الطريق الصحيح لبناء الجزائر التي نسعى لتشبيدها جميعا، بشعار حزبي الحكومة المحلية لتغيير فعال، ولكون إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم فمن هذا الصرح ومن على هذا المنبر ندعو الشعب الجزائري الأبي بكل أطيافه إلى التوجه يوم 27 نوفمبر بقوة وبكثافة إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليه الحقيقيين، بحرية ونزاهة وشفافية تامة، فهي فرصة لا يجب تضييعها، فالمشاركة وبقوة ستمكن من سد الطريق أمام المتربصين الذين يحاولون إدخال الجزائر في أنفاق مظلمة، فالمشاركة القوية معناها قطع الطريق أمام كل الفاسدين، هي فرصتكم أيها الشباب، في تسيير الشأن العام، هي فرصة لإحداث التغيير المنشود وبناء المؤسسات الشرعية في إطار الديمقراطية التشاركية وجعل البلدية مؤسسة اقتصادية واجتماعية، هي إذن فرصة لبناء جزائر جديدة واستكمال البناء المؤسساتي، فواجب الوطنية والأخلاق يملئ علينا

جميعا ألا نضيق هذه الفرصة، هي فرصتكم أيها الشباب، فكونوا في الموعد.

فكان خيارنا في التجمع الوطني الديمقراطي هو المشاركة في العملية السياسية عبر مختلف محطاتها، بداية من الانتخابات الرئاسية في 2019، ثم الاستفتاء على الدستور إلى الانتخابات التشريعية، واليوم الانتخابات المحلية، وهو خيار مبني على أساس أن الشعب هو مصدر السيادة، وأنه وحده من يمنح الشرعية والمصادقية لممثليه.

فإجراء الانتخابات المحلية هو تأكيد للإرادة القوية والثابتة للقاضي الأول في البلاد على حماية حرية الاختيار السيد للشعب ومحاربة كل أشكال سطوة المال وتسلسل النفوذ للتأثير في نزاهة ومصادقية العملية الانتخابية.

قلت، منذ سنتان، كانت الدولة على حافة الانهيار وترافق ذلك وتزامن أيضا مع الأزمة الصحية، فكانت لتأثيراتها والتراجع المتزامن لإنتاج وأسعار النفط إنعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى انكماش في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، إضافة إلى ذلك التدابير الصحية المتخذة لوقف انتشار هذه الجائحة وللمحد من تأثيرها على الاقتصاد الوطني، كتأجيل دفع الضرائب، زيادة الإنفاق على الصحة، صرف إعانات البطالة والتحويلات الفورية للأسر ذات الدخل الضعيف، تخفيضات في معدل الفائدة التوجيهي للبنك المركزي ونسبة الاحتياطات الإيجارية وتخفيف القواعد الاحتازية وغيرها، كلها إجراءات جريئة نابعة من الإرادة الصادقة للسيد رئيس الجمهورية، سمحت بحماية الاقتصاد الوطني، إذن الاقتصاد الوطني أثبت صلابته وفق التقرير الذي أعده البنك الدولي حول الاقتصاد الجزائري، وعليه استطاعت بلادنا الخروج من الأزمة في ظل جائحة كورونا بفضل الإصلاحات التي شرع فيها السيد الرئيس وبدأت نتائجها تظهر في الميدان.

سنتان فقط كانتا كافيتين لنرى رأي العين ملامح الجزائر بحقيقة حجمها وتاريخها وثقلها وقوتها من خلال حضورها الإقليمي والدولي، وعلو صوتها الذي غاب أو غيب عن أمهات القضايا ذات العلاقة المباشرة بمحيطنا وعمقنا الاستراتيجي.

بفعل النشاط الاستباقي والمتعدد الأشكال لدبلوماسيتنا المرتكزة على ثلاثية السيادة والأمن والتنمية، إن انتهاز مبدأ الفعل وتفضيل السجل على المعارك الكلامية الفارغة بفضل هذا وذلك، عادت الجزائر إلى شغل حيزها الإقليمي والدولي، إن إلتفاف الجميع حول مؤسسات الدولة والوقوف في وجه المخططات الدنيئة وخطابات المشككين، وتقوية وتعزيز وتمتين الجبهة الداخلية، حتما تكون سدا منيعا تتساقط

عند أعتابه مكائد المتربصين من الداخل والخارج، ومواجهة كل التحديات والرهانات كل ذلك للحفاظ على استقرار وأمن البلد.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2022، في سياق خاص، بالنظر إلى البناء المؤسساتي وخطوات الإصلاح التي تضمنها البرنامج الرئاسي، والتي كانت إحداها يوم أمس، عند مباشرة أعضاء المحكمة الدستورية لمهامهم، فهذه المناسبة، ومن هذا المقام أتقدم بالتهاني والتبريكات إلى كل أعضائها وعلى رأسهم رئيس المحكمة الدستورية، السيد عمر بلحاج، متمنيا لهم النجاح والتوفيق.

وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد، ومن خلال اطلعنا على مشروع قانون المالية 2022، نستطيع القول أن الأحكام التي نص عليها تدرج في إطار تحقيق أهداف مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل البرلمان بغرفتيه.

إن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، تمنحنا الفرصة لتناول الشأن الاقتصادي للبلاد بشكل أوسع مما ترسمه ملامح الميزانية المقترحة في هذا المشروع، فالنقاش يقودنا للحدث عن خطة الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024، التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، والتي اتسمت السنة الأولى منها بوضع القواعد الأساسية لبناء المقاربة الجديدة من رقمنة القطاعات العمومية

وعصرنة الإطار القانوني للاستثمار والمنافسة وتقليص القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإلغاء قاعدة 51 / 49 خارج المحروقات.

وما إشادة صندوق النقد الدولي، في إطار المادة الرابعة من نظامه الأساسي إلا دليل على جدية السلطات العليا في البلد في هذا المجال.

إن إعطاء الدفع القوي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وناشئة بإعتبارها قاطرة النموذج الاقتصادي الجديد وإنشاء صندوق وطني خاص يتكفل بتمويلها، يتميز بالمرونة وتحمل المخاطر وحمايتها ومرافقتها.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2022 المعروض أمامنا اليوم أنهى سنوات النقشف المتواصلة منذ سنة 2018، ويمكن وصفه بأنه مشروع قانون يحمل معالم ميزانية

« واعدة»، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات لتحسين الاستدامة المالية، وبزيادة قدرها 12 مليار دولار عن سنة 2021.

إذن أضحى الخروج من التبعية لاقتصاد المحروقات أكثر من ضرورة ملحة، فمحركات النمو الجديدة، تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة والمقاولة والاستثمارات الأجنبية، وكذا تحسين مناخ الاستثمار ورفع التجريم عن التسيير، وعدم التمييز بين القطاع العام والخاص وترقية أدوات التمويل الجديدة ورقمنة كافة القطاعات، كما تم ذكره سابقا، من أجل ماذا؟! من أجل حوكمة اقتصادية جديدة، وشفافية أكبر، إلا أن العامل الأساسي الذي يجب توفيره خلال هاته المرحلة هو زرع المزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

إن التدابير والقرارات الجريئة، المتخذة من قبل السيد رئيس الجمهورية، في المجال التجاري والصناعي جاءت لتتضي على المؤشرات السلبية المستنزفة للاقتصاد الوطني، فهاته القرارات مكنت الجزائر من تسجيل زيادة في قيمة الصادرات.

إذن، ما حققته التجارة الخارجية الجزائرية بعد طفرة نوعية ملفتة، حيث تجاوزت قيمة الصادرات الـ 4 مليارات دولار، وهي قريبة جدا من الهدف الذي شدد عليه رئيس الجمهورية، وأدرجه ضمن أولويات الإنعاش الاقتصادي، حيث جعل بلوغ مستوى الـ 5 مليار دولار

من الصادرات خارج المحروقات بنهاية سنة 2021 أولوية للحكومة يجب العمل عليها، وهو رقم قابل للتحقيق خاصة وأن السنة لم تنقض بعد، لبلوغ التوازن المنشود في الميزان التجاري، وفي هذا الصدد، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نسجل دعمنا الكامل لهاته الإجراءات والتدابير، إذن الجزائر تتجه نحو كسر عقدة الصادرات خارج المحروقات، وكذا التخلص من عقدة الريع البترولي الذي لازمنا منذ أكثر من نصف قرن، هذا يعكس إرادة سياسية قوية، دافعة نحو تحقيق الهدف، ابتداء من حرص السيد الرئيس شخصيا، كما يمكن إيعازها للعمل الدؤوب الذي تؤديه الحكومة، برئاسة السيد الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، المشهود له بالكفاءة والخبرة والجدية والتفاني والإخلاص، وهذا من دون مجاملة.

إذن، من خلال هذا العرض الوجيز، نستخلص أن الأهداف الأولية لمخطط عمل الحكومة تجسدت فعليا في ميزانية الدولة لسنة 2022، بحمله جملة من القرارات الجديدة، منها: تخفيض الضريبة على الدخل الذي يمس كل شرائح المجتمع العاملة التي تتلقى الأجور، وإعفاء أصحاب الدخل الضعيف الذين يتلقون أجورا أقل من 30 ألف دينار جزائري، والجديد هو التأكيد على الاهتمام بضمان القدرة الشرائية المؤكدة في هذا المشروع - قلت - وتحسين القدرة الشرائية، من خلال الحجم الهائل للتحويلات الاجتماعية المسخرة المؤكدة في هذا المشروع كلها تؤكد على الطابع الاجتماعي للدولة.

إن اللجوء إلى التخلي عن الدعم المعلن والتوجه نحو الدعم الموجه، بتخصيص



مبالغ مالية، في إطار إجراءات ستحدد لاحقا، كل ذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا يعكس - قلت - إرادة سياسية قوية دافعة لذلك.

السيد الرئيس،

في الأخير، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نشتم ونؤيد وندعم كل ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2022، من منطلق قناعات، لأن المصالح العليا للدولة وللشعب، تتطلب ذلك أيضا.

السيد الرئيس،

بودي في الأخير، إن سمحتم أن أعرج على موضوع بدأ يثار مؤخرا، في خضم الورشة العاملة على إعداد مشروع لقانون البلدية والولاية، إنه موضوع التنمية المحلية، فالتنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية للارتقاء بمستويات الجماعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا، ولتحقيق التنمية المحلية تحتاج الجماعات المحلية لتمويل محلي ذاتي بقدر كاف لتحقيقها وإنجاحها، فالتمويل المحلي - سيدي الرئيس - على مستوى الجماعات المحلية، يعد أساسيا وضروريا، حيث أنه كلما زاد التمويل المحلي زاد اهتمام الإدارة المحلية بتبني مشاريع تنموية في مختلف المجالات بهدف رفع المستوى المعيشي للمواطن، فذاتية الموارد ومحليته وسهولته ومرونته وكفايته واتساعه، كلها شروط وعوامل لنجاح التمويل المحلي.

وعليه، يجب أن تمنح للجماعات المحلية في إطار الدستور، وكذا في إطار أحكام قانون البلدية والولاية، الذي سيرى النور قريبا، حرية أكبر لتقوم بمهامها القانونية، لترقية المستوى المعيشي لسكانتها، وذلك بالحصول عى نسبة أكبر من الضرائب المحلية، وعليه يجب إعادة النظر في النظام الجبائي وجعله يتماشى مع تطورات اختصاصاتها، بالإضافة إلى تحويل طبيعة إعانة الإدارة المركزية من تخصيصية إلى إجمالية، مع فرض رقابة صارمة، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب لتحقيق الغاية والغرض منها وهي التنمية المحلية، إضافة إلى تكوين وتأطير الجانب البشري، الذي يتكفل بوضع هذه المشاريع التنموية حسب حاجة المنطقة.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

في الأخير، نلتمس منكم الإسراع في الإفراج عن مشروع قانون الاستثمار، والذي نتمنى أن يحدث طفرة نوعية من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السادة الوزراء كل واحد باسمه ومقامه،
أساتذتي أعضاء مجلس الأمة،
رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،
إطارات وموظفي مجلس الأمة،
أسرة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة،
مرافقي القطاعات الوزارية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،
نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2022، والذي يُعدُّ لبنةً أخرى في البناء العظيم الذي بدأته الجزائر مع العهدة الرئاسية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لإقامة جزائر جديدة قوية تُرسى فيها المؤسسات الوطنية وتُدعَّمُ الترسانة التشريعية بقوانين صارمة وحكيمة، ترافق تسيير هذه المرحلة الهامة من تاريخ الجزائر.

السيد الرئيس،

أرحب بإسمي وبإسم أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، بحكومتنا الموقرة، نحى جهودها، واجتهاداتها المستمدة من برنامج السيد رئيس الجمهورية، الرامية إلى إرساء معالم التنمية والتقدم و الرفاهية والأمن، والاستقرار، سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا، وثقافيا، وأمنيا، وبمساعيها النبيلة من أجل الاستجابة لطموحات وانشغالات المواطنين وتحقيق حياة كريمة تليق بأبنائنا وبمقدرات أرضنا المباركة وبتاريخنا المجيد الزاخر بالمكاسب والإنجازات والمُحَمَّات التي صنعها أبطال لم يرضوا لهذا البلد غير العزة و السيادة و الرخاء.

نحن اليوم نتوجه بنفس الصدق والعزيمة والثبات نحو نفس الهدف مع اختلاف الظرف نعتد على وحدة الشعب وولتفاهة حول قيادته من أجل الإصلاح، ليس لغرض تجديد صوري سطحي، بل تغيير جذري عميق، تُبنى على أساسه جزائر جديدة قوية ومزدهرة بسواعد أبنائها المخلصين، وبقيادتها السياسية وجيشها الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

هذا الجيش الجامع بين الاحترافية والشعبية نُحي قيادته وجنوده ونعتز بمآثره الممتدة عبر التاريخ، و إنجازاته الوطنية التي هي في الأساس امتداد لإنجازات و شجاعة ووطنية سلفه المحرر للجزائر من براثن الاستعمار، وهو الآن ضامن لأبدية هذا التحرير، فلا غرابة أن تستهدفه أبواق ولوبيات وجهات ذات توجه فكري وسياسي وعسكري استعماري خبيث يتغدى على النهب والاحتلال والعنصرية.

السيد الرئيس،

إننا نتطلع إلى استثمار تواجدي إيجابي، وهذه المُحصلة المُشرفة من المكاسب على صعيد علاقات الصداقة

والأخوة التي تتسم بها العلاقات الدولية للجزائر، وذلك من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وإدراجها في العمل الدبلوماسي لمثلثنا في الخارج، من أجل استقطاب مجالات التعاون والاستثمار والشراكة وتحفيز التجارة والترويج

للمصالح الاقتصادية لبلادنا، وفي بعثاتنا كفاءات وطنية قادرة على ممارسة هذا الدور الاستراتيجي الهام وإدراج الرهانات الاقتصادية كأولوية إلى جانب الأولويات التقليدية للدبلوماسية الاقتصادية. أفق جديد يناسب التصور الجديد للسياسة الخارجية في الجزائر الجديدة في سلسلة الإصلاح والبناء التي تضمنها برنامج السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، تشمل هبة اقتصادية مماثلة تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني قوي يعتمد على مصادر متنوعة للتخلص من التبعية النفطية التقليدية، يقوم على الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي وخلق مناصب الشغل فمن واجبنا تأمين الجهود الجبارة التي تقوم بها الحكومة وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية في ظرف عالمي جد خطير بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد.

السيد الرئيس،

أود التنويه بالجهد الواضح في بنود هذا المشروع لخلق نسيج اقتصادي منتج وتجاوز الصعوبات دون إرهاب المواطن، توزعت نفقاته بين التسيير والتجهيز ودعم الاستثمار والمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية والفلاحة والتربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية ودعم النشاطات الاقتصادية، كما أثنى الإجراءات التي جاء بها المشروع، لا سيما منها المتعلقة بتشجيع الاستثمار لفائدة الشباب المقاوم من خلال أنظمة لدعم التشغيل مع إعفاءات ضريبية مغرية ومحفزة على العمل والإبداع.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة إلى خلق آليات جديدة تُحفّر المؤسسات الناشئة والمتوسطة للتخلص من تبعات الاقتصاد الريعي، ووضع استراتيجية عمل موحدة هدفها استقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية وتحويلها إلى الاقتصاد الرسمي عبر استثمارها أو ادخارها في البنوك لتكون سنداً في تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إننا ندعو إلى اعتماد آليات جديدة لتوفير السيولة المالية لدى البنوك والتشجيع على الادخار من أجل توظيف هذه الأموال في استثمارات تساهم في تحريك الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل دائمة، بالإضافة إلى رقمنة كل القطاعات ووضع الآليات اللازمة لتجسيد قرار رئيس الجمهورية القاضي بالزيادة في النقطة الاستدلالية لمستخدمي الوظيفة العمومية، كما ننوه أيضا بالتدابير المستجعة على التصدير خارج نطاق المحروقات ونشيد بالاهتمام المتزايد للدولة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري وترقيته وعصرنته وفقا لمقاربة تنموية واقعية وهذا لما يمثله القطاع من أهمية استراتيجية خصوصا في مرحلة الوباء

الذي اجتاحت العالم؛ و في هذا السياق يجدر التذكير بالتضيق الأخير الذي حظيت به الجزائر الشهر الماضي من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، والذي صنّف بلادنا الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي، وهذا إنجاز جدير بالتنويه والتقدير ومكسب يبعث على الفخر والتفاؤل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن هذا المشروع و رغم أنه يأتي في ظروف استثنائية تمر بها كافة دول العالم، تلتزم ببنوده بالحفاظ على اجتماعية الدولة تجسيدا لما تعهد به السيد الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وذلك من خلال توسيع التغطية الاجتماعية واعتماد منحة البطالة للشباب الباحث عن عمل لأول مرة، وفي سياق الحديث عن الدولة الاجتماعية يجدر بنا التنويه بالتوجه الذي تعتمده الجزائر لعقلنة النفقات العمومية، من خلال سياسة الدعم الموجه وبالنظر إلى تشعب هذا الموضوع وما يمكن أن يطرحه من صعوبات تقنية في تنفيذه نؤكد دعمنا لهذه الخطوة كفكرة أولية بالنظر إلى النزيف الذي يسببه الدعم العام للمواد ذات الاستهلاك الواسع للخزينة العمومية، نهيب بالحكومة مواصلة دعم الأسر الجزائرية البسيطة بكل الوسائل وإيجاد الآليات المناسبة لاعتماد الدعم الموجه بما يحقق التوازن بين مصلحة المواطن ومتطلبات الخزينة، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى فتح نقاش مع الشركاء الاجتماعيين من نقابات وأرباب عمل للإطلاع عن قرب على انشغالات واقتراحات الحلول، لاسيما في ظل الضغوطات التي فرضتها ظروف المرحلة، فكل تفاهم، وتشارك وتبادل الآراء ووجهات النظر يفوت الفرصة على المتربصين بأمان بلادنا ممن يستغلون بخبث الوضعية الاجتماعية والصحية والنفسية للمواطنين من أجل التآليب وبيع الأوهام، مع العلم أن مشروع هذا القانون جاء بعدة مزايا أهمها:

- إصلاح الدعم الاجتماعي واعتماد نظام نقدي جديد للأسر المحتاجة،
- وضع حد لمظاهر التمييز والتبذير،
- إستحداث منحة للعاطلين عن العمل،
- النهوض بالاستثمار الوطني عبر الإعفاءات الجبائية،
- إصلاح النظام الضريبي،
- تحقيق العدالة الجبائية،
- إصلاح الجباية المحلية،
- تبسيط إجراءات الضريبة على الثروة،
- تخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي،
- إعفاء ومنح بعض المزايا الجبائية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

السيد الرئيس،



السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن مستقبل الجزائر الجديدة، هو بين أيدي الكفاءات الوطنية وأبناء الوطن الواحد المخلصين لقيمهم والمؤمنين لمستقبله، يساهم الجميع كل من موضعه في بناء صرح الجمهورية الجديدة تحت الحكامة الرشيدة، للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بما في ذلك استكمال عملية تجديد مؤسساتها الدستورية عن طريق تكريس الممارسة الديمقراطية وترسيخ علاقة فاعلة بين المواطن والسلطات العمومية؛ وفي هذا السياق نبارك الاستحقاق الوطني الذي ستشهده الجزائر يوم السبت القادم من خلال تنظيم الانتخابات المحلية والولائية، فال مسار الديمقراطي في بلادنا واضح المعالم تترتب مراحل سلامة ومنطقية ونظام من مبدأ السلطة للشعب وذلك بدء من الدستور في 2020، وصولا إلى تجديد الغرفة السفلى للبرلمان هذا العام، ثم اللجنة الأخيرة للمحليات، تتكرس فيها الديمقراطية التشاركية، يختار فيها المواطن ممثليه ويمارس من خلالها دوره في العملية التنموية المحلية بكل حرية وشفافية ونزاهة ويقطع الطريق أمام الحاقدين ويفشل رهانهم الخاسر سلفا، أولئك الذين يشككون دوما في كل خطوة تقطعها الجزائر باتجاه استكمال مسارها المؤسساتي الضامن الوحيد لاستقرارها وأمنها ونمو اقتصادها، وبالمناسبة نحى القرار الشجاع الذي صدر من طرف السيد رئيس الجمهورية، في قضية غلق الموانئ الجافة (.. تصفيق(.. والتي كانت تعتبر وسيلة تنخر الاقتصاد الوطني بما فيه تحويل أموال طائلة من العملة الصعبة إلى الخارج.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

بغض النظر عن أوجاع التاريخ وآلام الذاكرة، ذاكرة الجزائريين المלאى بأبغض الممارسات اللاإنسانية التي تفضن فيها الفرنسيون تجاه شعبنا، فإن المعطيات الجديدة المتمثلة في هبة كل الجزائريين الغيورين على الوحدة الوطنية من كل أطراف الدولة الوطنية بدأت تفرض سلوكيات جديدة على المستوى الداخلي والخارجي في الدفاع عن السيادة المقدسة التي تناولت عليها بعض النخب الفرنسية الحاكمة والتي أزعجت الأجيال الجزائرية الصاعدة التواقة لكتابة تاريخ جديد بدأت ملامحه تزهو وتظهر وإلا كيف نفسر القرارات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية، التي إعتز بها الشعب الجزائري ملتقا حول رئيسه الذي قال: أجدد عهدي معكم لنهرع على بناء جمهورية جديدة، قوية، بلا فساد ولا كراهية متطلعا معكم جميعا على جزائر سيّدة، منيعة، قادرة بإرادة المواطنين المخلصين، والشرفاء من بناتها وأبنائها على تخطي صعوبات هذه المرحلة الحساسة في حياة الأمة وسننتصر بإذن الله ويتحقق لشعبنا الأبى ما ينشده من رخاء وازدهار.

السيد الرئيس،

تلتف حول جيشنا الباسل المغوار بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، ونمضي قدما متمسكين بوحدتنا، ومبادئ ثورتنا وبقيم العدالة والديمقراطية والتنمية والسلام لنكون حصنا منيعا ضد المكائد والمؤامرات الحاكمة على عزة هذا الوطن وشموخ شعبه تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله

رّد السيد الوزير الأول، وزير المالية على تدخلات أعضاء مجلس الأمة

السيد حوباد بوحفص (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):

قانون المالية هو ترجمة قانونية وتشريعية وتنظيمية لبرنامج الحكومة



فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، أوضح الوزير الأول، وزير المالية أن "هناك إساءة فهم" لما جاء في مشروع قانون المالية المتعلق بالانتقال من الدعم المعقم إلى الوجه.

وفي هذا الإطار كشف أنّ قيمة الدعم المخصص للفئات الهشة من الجزائريين تعادل 17 مليار دولار مضيّا أن غالبية تكون من نصيب من لا يستحقون الدعم أصلاً، أو وسطاء تخروا للاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من هذه التحويلات، معلناً بالمناسبة أن «ما سيتم استرجاعه من فائض الدعم الاجتماعي للدولة بعد توجيهه لمستحقّيه، سيوجه لقطاعات أخرى كالصحة والتعليم وتحسين الأجور».

بخصوص آليات تطبيق المادة 187 المتعلقة باستحداث جهاز وطني للتعويضات لصالح الأسر المحتاجة، أكد الوزير الأول، وزير المالية أنها ستصاغ في إطار لجنة سيتم وضعها لدراسة كيفية تحويل الدعم الشامل إلى الدعم النقدي، يوجه إلى أهله وأصحابه، تضم ممثلين عن عديد القطاعات الوزارية وممثلين عن غرفتي البرلمان وخبراء.

وبخصوص "منحة البطالة" المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، والتي أمر باستحداثها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أوضح الوزير الأول، وزير المالية، أنها ستوجه للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل، من الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و40 سنة؛ ومن المقرر أن تحدد شروط وكيفية الاستفادة من هذه المنحة وقيمتها والتزامات المستفيدين منها عن طريق التنظيم.

وفي معرض رده على مختلف انشغالات وتساولات أعضاء المجلس، أبرز السيد الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان أن قانون المالية هو تعبير أو ترجمة قانونية وتشريعية وتنظيمية لبرنامج الحكومة الذي هو تطبيق لبرنامج رئيس الجمهورية، هذا البرنامج الطموح والضخم والواعد، الذي حدد معالم النموذج الاقتصادي الوطني الجديد، المبني على تنويع مصادر التمويل بالولوج في الاستثمار في ميادين جديدة كالمناجم، السياحة، الفلاحة، الصناعة، الصناعات التحويلية، وغيرها من القطاعات... مؤكداً بأن الهدف المتوخى هو تقليص فاتورة الاستيراد، إحلال الإيرادات بالناتج المحلي الوطني والاعتماد على السوق المالية لتمويل المشاريع؛ مضيفاً أنه سيتم الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتنفيذ المشاريع العمومية؛ كما سيتم إصلاح نظام البورصة والنظام البنكي؛ مشدداً في ذات الوقت على ضرورة الانتقال من مقارنة إدارية في تسيير المرافق الاقتصادية و العمومية إلى مقارنة اقتصادية تسمح للاقتصاد الوطني بالولوج إلى معالم جديدة.

وفي هذا السياق، أكد الوزير الأول، وزير المالية، على وجوب استغلال المنشآت الموجودة وغير المستغلة في مختلف القطاعات قبل اللجوء إلى تسجيل مشاريع جديدة، في إطار إستراتيجية الحكومة لترشيد تسيير المال العام...

كما تطرق إلى أهمية الإحصاء الاقتصادي المنتظر والذي «سيسمح بالإطلاع على المقدرات الوطنية حتى تتمكن من تسجيل البرامج في القطاعات التي تسجل عجزاً والتوقف عن تسجيل البرامج في القطاعات التي تشهد تشبعا وهي كثيرة حالياً».

بلادنا وبفضل حكمة وحكمة المسؤولين وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، استطعنا تجاوز كثير من الأوضاع الصعبة التي كادت أن تلحق أضرارا حادة بالاقتصاد الوطني والبنية الاجتماعية والصحية للبلاد.

سبدي الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية، لعل الإجراءات والإصلاحات التي أمر بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، ثم تنفيذها بحكمة ميدانيا، حافظت على المؤسسات الاقتصادية وساعدت مختلف الفئات بأن تعيش معزة مكرمة، نفس الإجراءات طبقت في الجانب الصحي مما حد من عملية الانتشار الواسعة لوباء كورونا كوفيد 19، نفس الإجراءات والإصلاحات مست الجانب المالي والإجراءات المنتهجة من طرف الحكومة ترى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن نتائجها بدت واضحة من خلال بوادر التعالي والإطلاق نحو الأحسن للاقتصاد الوطني، ولعل أحسن مؤشر على ذلك هو تقليص عجز الموازنة (أي الميزانية) من الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2022، والتي نتمناها ونباركها نحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، المحافظة على الطابع الاجتماعي للسياسة الوطنية والجديد في هذا القانون هو توجه الدعم للفئات التي تستحقه، مما سوف يسمح بتحقيق العدالة بين مختلف الفئات في المجتمع ويرزق الأمل بين أطياف الشعب ويرجع الثقة بين الشعب وولادة أمره.

سبدي الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية، المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تثنى وتدعم الإصلاحات التي جاء بها مشروع هذا القانون، الخاصة بالنظام الجمركي، والتي سوف تساعد وتشجع المتعاملين الاقتصاديين على عملية التصدير والولوج إلى الأسواق العالمية.

صحيح أن عملية التصدير قد انطلقت، حيث أصبحت المنتجات الجزائرية تتواجد في كثير من أسواق الدول خاصة الإفريقية منها، إلا أن العملية لازالت في بدايتها وتحتاج إلى مزيد من الدعم والمراقبة ولعل أن ما جاء في مشروع هذا القانون من إجراءات يزيد إرادة المتعاملين الاقتصاديين قوة.

في هذا الصدد، ومما يدل على الحنكة والتبصر وحسن النوايا، فإن اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بالدبلوماسيين الجزائريين والذي درس معهم وحتمهم على وضع الاستراتيجيات والطرق اللازمة اتباعا من أجل التعريف بالمنتجات الجزائري الاقتصادية والثقافية، لفرض تواجد الجزائر في الأسواق العالمية، فنحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نبارك كل ما جاء في مشروع هذا القانون من المواد التي تؤكد على دعم المبادرات الوطنية التي تعمل على دعم القطاعات الأساسية وترقية المنتجات البديلة للنقط والغاز.

وحتى نتكمن من ذلك فإننا نحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نوصي بإيلاء أهمية قصوى لقطاع الفلاحة حتى لضمان الأمن الغذائي وتحقيق السيادة الوطنية في هذا المجال، صف إلى ذلك المؤسسات الصغيرة وقطاع السياحة، وفوق كل هذا تطوير القدرات البشرية في مختلف المجالات، لأننا بالإنسان الصالح المتكون نستطيع أن نرقى ونطور بلادنا وننافس غيرنا ونحقق آمال شعبنا.

وأخيرا، للنهوض بالاقتصاد الوطني وتجسيد مشروع قانون المالية لسنة 2022، ندعو أفراد المجتمع باختلاف وجهاتهم، وانتماءاتهم السياسية، الكل من مكانه التكتل كجسد واحد، للعمل على تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في تحقيق التنمية الشاملة التي كان يحلم بها الشهداء الأبرار ومجاهدينا الأبطال.

كما ينبغي علينا جميعا الأخذ بعين الاعتبار الواقع الراهن للبلاد الذي تطبعه تحديات كبيرة، داخليا وخارجيا، سيما على ضوء التكاليف الأجنبية على الجزائر في كل المجالات، مما يستوجب الانتماء حول شخص رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وكل ما هو مدرج في صلب القرار الوطني لحماية للوطن من أي استهداف. عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهداءنا الأبرار.



شكرا سبدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم، السيدتين والسادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أقدم باسمي وباسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بالتهاني الخالصة للزميلين السيد عمر بلحاج والسيدة ليلى عسلاوي، على الثقة التي وضعها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في شخصيهما بتعيينهما في المحكمة الدستورية، كما نتقدم بتهانينا للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى السابعة والستون لإندلاع الثورة التحريرية المباركة، ونبارك لوطنا العزيز بالغيث المبارك الذي مس العديد من الولايات، الذي نتمنى أن يكون غيثا نافعا، آمين يا رب العالمين.

سبدي الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية، وبخصوص مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته، وقبل الخوض في مضمون فقرات ومواد مشروع هذا القانون أود أن أعرج على الأوضاع التي يعيشها العالم بأسره خلال السنوات الأخيرة.

فكل مناطق العالم تعاني منذ سنوات تقلبات مناخية حادة من جفاف، فيضانات، حرائق للغابات وصقيع.

كما شهد العالم مؤخرا جائحة راح ضحيتها ملايين من الموتى المصابين. هذه الأوضاع أدت إلى نتائج جد سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية، فاقترادات الدول انكمشت بسبب نقص الطلب على كثير من المواد كما تقلص مستوى الإنتاج في مواد أخرى بسبب تقلص الحركة والتنقل للعمال ورؤوس الأموال.

كإنتاج الحبوب مثلا، انخفض بشكل كبير نتيجة الجفاف الذي يمس أمريكا الشمالية وروسيا، وإنتاج الزيوت انخفض هو الآخر بسبب نقص اليد العاملة في كل من ماليزيا وأندونيسيا بسبب توقف حركة المهاجرين إلى هذه البلدان وكذلك انخفاض منتوج السكر بسبب نفس العوامل.

هذه الأوضاع أدت إلى ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية، بالعكس ونتيجة لإنكماش لحركة التنقل جوبا، بحريا وبريا، نجد أن الطلب على النفط ومستخرجاته قد انخفض بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض محسوس في سعر هذه المادة الحيوية.

إذا بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي نحن بصدد مناقشته، فإنه جاء في ظرف خاص ومميز نتيجة تأثر الجزائر على غرار باقي دول العالم بالعوامل التي أسلفنا ذكرها، غير أن



نص الكلمة

شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل الموقر، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضائها الموقرين والمحترمين، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة إدارات الدولة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مطلع ردي عن تساؤلات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، في إطار دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، لا يسعني إلا أن أنهو بوجاهة وتنوعية التدخلات التي استمعنا إليها طيلة فترة نقاش مشروع هذا القانون، سيما فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تعنينا جميعا كسلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وكمواطنين بالدرجة الأولى، فهذه القضايا التي خصت، طبعاً، القطاعات الحكومية أو قضايا اقتصادية تهمُّ كل القطاعات وأثر ذلك على مستوى النمو عامة وعلى الاهتمامات والتطلعات اليومية للمواطنين.

إن مشروع القانون الذي هو بين أيديكم اليوم يندرج، كما سبق لي أن قلت، ضمن المساعي الهادفة إلى دفع ديناميكية اقتصادية وطنية وترقية العمل الاستثماري وضبط وتعزيز جهود الدولة في مجال السياسة الاجتماعية لفائدة كافة شرائح المجتمع، علماً أن ذلك ليس بالعمل الهين، خاصة وأنه يتم كما تعلمون جميعاً في ظل ظروف اقتصادية وطنية ودولية صعبة.

وقد تم التركيز، بالنسبة لسنة 2022، على تعزيز الإجراءات التي أقرتها الحكومة تطبيقاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، من أجل ضمان الأساسيات المتمثلة في تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي لإنعاش النمو وتقليص الاعتماد على عائدات المحروقات فيما يخص العائدات من العملة الصعبة، وإعادة توازنات الحسابات الخاصة للدولة في المدى المتوسط، إلى جانب ضمان استمرارية ديمومة الميزانية العمومية للدولة، فضلاً عن الحفاظ على دعم الفئات المعوزة، وعقلنة هذا الدعم بكيفية تضمن استباق واستبقاء المكاسب الاجتماعية التي نص عليها، طبعاً، بيان أول نوفمبر ونحن ملزمون جميعاً بتطبيق هذا البيان واحترامه.

..تحسين التحصيل الضريبي

السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

فيما يخص الملاحظات القيِّمة والانشغالات الرئيسية، التي جاءت في تدخلاتكم يمكن إجمال الرد عليها عموماً في جملة من العناصر أذكرها بالترتيب كما يلي:

بالنسبة لتحسين التحصيل الضريبي والذي جاء في عدة تدخلات من طرف السادة الأعضاء، فأذكركم بأنه ورد في مخطط عمل الحكومة، فيما يخص الإصلاح الضريبي الشامل أنه يندرج ضمن إطار مسعى شامل لدعم الرؤية الاقتصادية الجديدة لدولة الجزائر ومواجهة متطلبات التوازنات المالية، مع الحفاظ ـ كما قلت ـ على الطابع الاجتماعي للسياسات العمومية.

ويشكل ملف التحصيل الضريبي أحد الاهتمامات الأساسية للسلطات العمومية، فقد قررت الحكومة وضع برنامج عمل من أجل تحسين التحصيل الضريبي ويقترح في هذا الصدد إعادة تصميم النظام الجبائي الوطني لتفادي الاختلالات والخصائر الهامة التي تمس الاقتصاد الوطني، بالنظر لضعف مستوى التحصيل الجبائي الذي لاحظتموه جميعاً.

إن دفع الضريبة عنصر أساسي من عناصر المواطنة بل هو العنصر الأساسي، والواقع أن الغش والتهرب الضريبيين قد بلغا مستويات لا يمكن التغاضي عنهما، خاصة على الأقل، بالنظر إلى احتياجات التمويل للتكفل بمتطلبات ميزانية الدولة.

لذلك، فإن الدولة عازمة على تأهيل الإدارة الجبائية وعصرنتها وتجنيد كل الموارد المادية والبشرية في سبيل هذه الغاية، إذ تعتبر من صميم مسار الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني، وقدعرفتهم كلكم إن لم أقل أكثركم الظروف التي يعمل فيها موظفون بإدارة جبائية وإدارة... وهي طبعاً ظروف ورثاها عن الإدارات السابقة، ونحن نعمل بكل جد ونشاط وحسب مقدورات ميزانية الدولة لتحسين هذه الظروف وجعلها أكثر أريحية، وهذا ما سيجعل طبعاً عمل التحصيل الضريبي يبلغ المستويات التي نرجوها وكذلك عامل استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة يكون أساسياً فيه هكذا عصرنة وفي هذا الإطار، تقرر في مخطط عمل الحكومة ما يلي:

ـ وضع استراتيجية متعددة السنوات لإصلاح المنظومة الجبائية والجمركية الوطنيتين مع إجراءات استعجالية على المدى القصير قصد التكفل بالاختلالات المسجلة في برنامج العصرنة المذكور.

ـ العمل على ضمان تعاضد الهياكل المنجزة على المستوى المحلي، لاسيما في مجال الرقمنة، من طرف مختلف القطاعات ووضعها تحت تصرف مشروع رقمنة وعصرنة الإدارة الجبائية.

ـ التسريع في تجسيد خطة إصلاح وتفعيل الجباية المحلية، واستغلال كل الأوعية الضريبية غير المستغلة، مع مراعاة التوزيع المنصف والعادل للعبء الضريبي بين الأعوان الاقتصاديين.

ـ تحسين ظروف استقبال المواطنين.

ـ تحسين شروط عمل أعوان الإدارة الجبائية والجمركية وتحفيزهم.

..عصرنة الإدارة الجبائية

أما فيما يخص وتيرة عصرنة الإدارة الجبائية، لقد انتهجت وزارة المالية برنامجاً متكاملاً للعصرنة الهيكلية والوظيفية والتقنية على السواء لتسيير مصالح المديرية العامة للضرائب، والتي هي في صدد استكمالها، ويتجسد هذا البرنامج خاصة فيما يلي:

أ ـ بالنسبة لعصرنة الهياكل الإدارية:

فقد تم إنشاء ـ كما قلت سابقاً ـ مديرية كبريات الشركات (DGE)، مكلفة بتسيير الملفات الجبائية للشركات الكبرى والشركات البترولية، ومن جهة أخرى، تم استلام:

ـ 40 مركزاً للضرائب (CDI) من جملة 65 مركزاً مبرمجاً، لتسيير ملفات المؤسسات المتوسطة؛

ـ 132 مركزاً جوارياً للضرائب (CPI) من مجموع 250 مركزاً مبرمجاً للإنجاز،

حيث تتكفل هذه المراكز بتسيير عصري للمكلفين بالضرائب تماشياً مع تطور البيئة التكنولوجية وأنماط التسيير الاقتصادي للمؤسسات.

كما تواصل مصالح وزارة المالية إنشاء المراكز



المتبقية التي هي في طور الإنجاز أو في انتظار انطلاق الأشغال.
ب ـ عن العصرنة الوظيفية لإدارة الضرائب:
في هذا الإطار، تم تكييف المنظومة القانونية والتنظيمية المسيرة للضرائب، لاسيما عن طريق:
ـ وضع آليات التصريح عن بعد لـ 25 مركزاً للضرائب و 06 مراكز جوارية للضرائب، وكذا آليات التصريح والدفع عن بعد لمديرية كبريات الشركات وفق النظام المعلوماتي، وفي انتظار وضع اللمسات الأخيرة لإتمام برنامج هذا النظام المعلوماتي، فقد تم وضع نظام دفع للضريبة عن بعد يسمى(MOUSSAHAMA" TIC) وهذا على مستوى قباضات الضرائب والتي لا تتوفر بعد على النظام المعلوماتي (DJIBAYA" TIC).

ـ كما تم إنشاء موقع إلكتروني يحين بصفة منتظمة، يسمح بتتزيل جميع أنواع التصاريح الجبائية وكل ما يتعلق بالتشريع والتنظيم الجبائيين، إضافة إلى ما يوفره هذا الموقع من إمكانية طرح انشغالات المكلفين بالضريبة.
ـ كما تم اعتماد وكما تعلمون جميعاً، رقم التعريف الجبائي (NIF)، عن طريق وضع بوابة إلكترونية لهذا الغرض، وهذا بهدف إحصاء المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما المتدخلين في التجارة الخارجية.

ـ كما تم تطوير الواجهات بإمضاء اتفاقيات تعاون بين المديرية العامة للضرائب ومختلف الإدارات والهيئات العمومية نذكر منها على شكل خاص:
ـ المركز الوطني للسجل التجاري، المديرية العامة للجمارك.

ـ الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار... إلخ من الإدارات العاملة في نفس الحقل (المجال).
ـ وأخيراً، تمت المساهمة بالتعاون مع مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات، وفي وضع آلية إنشاء المؤسسات عبر بوابة إلكترونية.

.. تدابير وإجراءات ستساهم في الشمول المالي

فيما يخص الرد على أحد التدخلات والانشغالات حول اقتراح التدابير التي تساهم في تحقيق الشمول المالي.
يجدر التذكير بهذا الخصوص، أنه تم اعتماد في مشروع قانون المالية لسنة 2022 ولأول مرة مادة تقضي في حيثياتها بآلا تطبيق العقوبات الجبائية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المعرفين لدى المصالح الجبائية، والممارسين لأنشطة الشراء لإعادة البيع، أو الأشغال أو الخدمات التي لم يتم التصريح بها، والذين يتقدمون تلقائياً للتعريف بأنفسهم قبل 31 ديسمبر 2022، شريطة أن تتم عملية التعريف التلقائي قبل الشروع في إنجاز المراقبة الجبائية.

وللعلم، يتمثل الهدف الأساسي من هذا الإجراء الذي ينبثق عن توصيات الجلسات الوطنية للضرائب التي انعقدت في جويلية سنة 2020، في الاحتواء الجبائي بما يسمح للمكلفين غير المعروفين لدى الإدارة الجبائية بالانخراط في دائرة النشاطات القانونية والرسمية، والخروج من دائرة الاقتصاد الموازي، وهذا طبعاً، يندرج، كما تلاحظون، ضمن التدابير التي تهدف وتساهم في الشمول المالي.

إضافة إلى هذا الإجراء، وهو إجراء نعتبره استثنائياً حتى نستقطب طبعاً الأموال الموجودة في السوق

الموازي، وهي دعوة لكل العاملين في هذه السوق بإعادة مراجعة التدابير الموجودة في هذا القانون من أجل استغلالها حتى طبعاً، يقومون بتسوية وضعياتهم ويمكن الاقتصاد الوطني من استرجاع هذه الكتلة الهائلة الموجودة على مستوى السوق الموازي، والتي، طبعاً، سوف تساهم في ضخها في(Les circuits bancaires) الدوائر المصرفية

ـ في البنوك ـ لتمويل حاجيات الاقتصاد الوطني وتمويل عمليات الاستثمار الكبرى التي، طبعاً، تستحق هذا الكم الهائل من الأموال.

إضافة إلى هذا الإجراء ـ كما قلت ـ فهناك إجراء، الصيرفة الإسلامية التي كانت مطلباً منذ الاستقلال

لعدة فئات من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.

وبالتالي، فإن هذا الإجراء، الصيرفة الإسلامية، قد سمح لنا باستقطاب أموال لا بأس بها إلى

حد الآن رغم قصر الفترة التي تم إطلاق فيها هذه المعاملات، ونحن نمر، إن شاء الله، قبل نهاية

السنة إلى افتتاح وكالات تأمين خاصة بالتكافل ـ التأمين التكافلي ـ وهو امتداد للصيرفة الإسلامية

كما يعرفه المختصون الموجودون هنا، فهذا الإجراء سوف يسمح ـ طبعاً ـ بإكمال المسار الشامل الذي

أرادته الدولة بإدراج الصيرفة الإسلامية بشقها

قانون المالية

2022



كما ورد أيضاً في أحد التدخلات اقتراح استحداث ضريبة لاسترجاع الدعم غير المستحق، تفرض على الأغنياء نظير استفادتهم من عدة خدمات (كهرباء وغاز وماء... إلخ).

نذكر أنفسنا بأن التشريع الجبائي الساري المفعول ينص على إخضاع الأشخاص الطبيعيين إلى الضريبة على الثروة عندما تتعدى قيمة ممتلكاتهم 100 مليون دينار، حيث تصنف هذه الشريحة من الأشخاص من منظور جبائي في خانة الأثرياء، ويتوجب عليهم بالتالي دفع هذه الضريبة، هذا إضافة إلى مختلف الضرائب والرسوم التي يخضعون لها في إطار الأنشطة التي يمارسونها من أجل تحقيق ثروتهم.

ويتشكل وعاء الضريبة المفروضة على الثروة من القيمة الصافية للممتلكات والحقوق والقيم التي يمتلكها الأشخاص، والتي تشمل العناصر التالية:

أولاً: الأملاك العقارية وغير المبنية؛

ثانياً: الحقوق العقارية العينية؛

ثالثاً: الأموال المنقولة مثل:

ـ السيارات الخاصة الفخمة،

ـ الدراجات النارية الفخمة،

ـ اليخوت وسفن النزهة،

ـ طائرات النزهة،

ـ خيول السباق،

ـ التحف واللوحات الفنية ذات القيمة.

وللتذكير، فإن فرض هذه الضريبة على الأغنياء يندرج في إطار إرساء مبدأ العدالة الجبائية.

إعادة النظر في ميكانيزمات منح الإعانات

أما فيما يخص الدعم الذي يستفيد منه هؤلاء الأشخاص فإن مشروع قانون المالية الجديد ينص على إعادة النظر في ميكانيزمات منح الإعانات حتى يستفيد منها من هو في حاجة إليها فقط.

وفيما يتعلق بالتساؤل المتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف قطاع المالية لمكافحة التهرب الضريبي فالواقع أن وزارة المالية تتوفر على عدة وسائل للتدخل (تدخل) في نطاق عمل المديرية العامة للضرائب نذكر منها لاسيما:

أ ـ إجراءات المراقبة الجبائية المتمثلة في:

ـ المراقبة على الوثائق،

. التحقيق في المحاسبة،
. التحقيق المصوب في المحاسبة،
. التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية.

ب . كما تتوفر على إجراءات تسمح لها بجمع المعلومات الضريبية الخاصة ب: حق الاتصال وحق التحقيق وحق الزيارة.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، وضعت الإدارة الضريبية آليات للمساعدة في التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي مثل:

. مسك بطاقة وطنية للفحاشين مرتكبي المخالفات الجسيمة للقوانين الضريبية والتجارية والمصرفية.
. وضع إجبارية تصديق رقم التعريف الوطني (NIF) ورفق السجل التجاري الوطني (RC) من طرف الزبائن والموردين. الهدف من هذا الإجراء هو الحد من ظاهرتي الفش في الفوترة ووجود المتعاملين الوهميين الذين أضروا كثيرا الاقتصاد الوطني.
وفيما يتعلق بالرقمنة، كما قلت، فقد تم إنشاء أداة مساعدة البرمجة كجزء من النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب، للسماح ببرمجة موضوعية لعمليات الرقابة الجبائية على أساس تحليل النسيج الضريبي.

وفيما يخص السؤال الوارد حول التحصيل الجبائي والإجراءات التي تستهدف المستثمرين الشباب، ومراجعة فترة تسديد الدين الجبائي. فأذكركم بأن أهمية التحصيل الجبائي والإجراءات التي تستهدف المستثمرين الشباب هي إحدى انشغالاتنا الأساسية.

..تحفيزات جبائية للمستثمرين الشباب

وينص التشريع الجبائي الساري المفعول على جملة من التحفيزات الجبائية للمستثمرين الشباب منها إعفاءات للرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل أو على الأرباح لمدة تتراوح من 3 إلى 6 سنوات، فضلا عن إعفاءات تخص الرسم على النشاط المهني لنفس المدة، وكذا الرسم على البنائيات العقارية يصل إلى 10 سنوات.

أما فيما يخص التحصيل، فإن التشريع الجبائي الساري ينص على إمكانية إطالة مدة دفع الديون الضريبية إلى ما يقارب 60 شهرا، وهو ما يعتبر تحفيزا بالغ الأهمية والأثر، خاصة بالنسبة للمستثمرين الشباب.

أما بالنسبة لمراجعة فترة تسديد الدين الجبائي، فإن هذه الفترة كما هي حاليا قد تم استحداثها بموجب المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015، وقد كان للمكلفين بالضريبة المدة الكافية لتسديد ديونهم

الضريبية، لذلك فإن إضافة 6 أشهر أخرى لن يكون له الأثر الملموس في هذا الشأن.

وبخصوص التساؤل حول الإجراءات المتخذة لتحسين الجباية المحلية فمثلما أتيح لكم الاطلاع عليه، فإنه بغرض تحسين الموارد الجبائية المحلية، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2022 الجديد جملة من التدابير تستهدف إصلاح وعصرنة الرسوم والضرائب المحصلة لفائدة البلديات، نذكر منها خاصة:

أولا: تعميم إجبارية التصريح بالمتلكات العقارية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لدى الإدارة الجبائية، بهدف توسيع الوعاء الضريبي لهذا الرسم، مع تحيين قاعدة البيانات المتعلقة بالعقارات، كما تم إتاحة إمكانية التصريح عند بعد للمؤسسات.
ثانيا: تطبيق معاملات المضاعفة، وتختلف حسب البلديات، بغية توسيع الوعاء الضريبي للرسم العقاري وسوف يتم تحديد هذه المعاملات عن طريق قرار وزاري مشترك.

ثالثا: تعزيز التعاون بين الإدارة الجبائية ومصالح أملاك الدولة لغرض تبادل المعلومات وذلك بهدف تحيين البطاقة الوطنية للعقار.

رابعا: تحويل مهمة تحصيل الرسم العقاري من خزائن البلديات إلى مصالح الإدارة الجبائية.

خامسا: إصلاح الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية وذلك بتحيين التعريف وتحويل التحصيل إلى إدارة الضرائب.

سادسا: إصلاح الرسم السياحي وذلك بتحيين التعريف وتحويل التحصيل إلى إدارة الضرائب.

وفيما يخص التساؤل المتعلق بآليات التكفل بالمستحققات المالية الخاصة بالمؤسسات والأشخاص المكلفين بإنجاز المشاريع التنموية الممولة من طرف صندوق الجنوب في ظل اقتراح إغلاقه.

إن حساب التخصيص الخاص رقم 302. 089 «صندوق تنمية مناطق الجنوب»سيكون موضوع إقتفال في31/12/2021، لكن يجدر التنويه والتأكيد بأنه تم إدماجه ضمن الحساب رقم 302. 145 والذي يصبح عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان« ميزانية الدولة للتجهيز وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا»، والذي سيحول له رصيد الحساب رقم 302 ـ 089 السابق الذكر، المقتل في 31/12/2021، وهذا طبقا لأحكام المادة 167 من قانون المالية لسنة 2021.

من جهة أخرى، فإن مشروع قانون المالية هذا، ينص صراحة في مادته 180 على دمج الإيرادات والنفقات للعناوين المتعلقة بصندوق تنمية مناطق الجنوب.

أما عن مصير العمليات قيد الإنجاز إلى غاية



كبيرة وعظيمة على ميزانية الدولة مما سجل هذه المعجزات وحتى من بين المشاريع المنجزة هناك مشاريع ليست ذات أهمية بالنسبة لتنمية المناطق أو بالنسبة للتنمية الوطنية بصفة عامة.

وبالتالي، قد تقرر إجراء إحصاء اقتصادي هام والذي لم تقم به الدولة منذ سنوات، وهو إجراء وجب علينا القيام به من أجل، طبعاً، إحصاء إمكانيات ومقدرات الدولة المنجزة من خلال ميزانية الدولة وهذا حق للمواطن علينا حتى نعيد، طبعاً، إعادة توجيه الجهود الإنفاقي الاستثماري العمومي للدولة نحو وجهة صحيحة لتنمية المناطق التي تحتاج ـ هكذا ـ مشاريع تنموية.

فلا مجال من هنا فصاعداً، لتبذير المقدرات الوطنية، فالهدف هو ترشيد استعمال النفقات العمومية من أجل أن يستغلها كل المواطنين بصفة عقلانية وبصفة عادلة.

أما بخصوص السؤال والتساؤل الذي يخص مصير باقي المستفيدين أي 200.000 مستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، فبالرغم من ثقل هذا الملف الذي يعتبر من تركات الفترة السابقة، فقررت الحكومة طبعاً، بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، استكمال كل الإجراءات التي تخص إدماج هذه الفئات، فهم أبناؤنا، فهم إخواننا وأخواتنا، وهو واجب علينا، طبعاً، أن نوفر لهم كل وسائل الإدماج حتى يعيشوا بكرامة.

فيخصوص عملية إدماج جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات فإن الحكومة تولي اهتمام وأهمية خاصة لإدماجهم في مناصب تستوفي معايير التوظيف.

وعرفت عملية الإدماج إلى غاية نوفمبر 2021 هذا آخر إحصاء، إدماج ما يقارب 95.181 مستفيد أي 36 ٪ من مجموع 346.008 مستفيدين، إضافة إلى 58.400 مستفيد ينتمون لقطاع الشباب والرياضة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أين عملية الإدماج في طور الانتهاء، أي ما يعادل 153.581 مستفيداً مدمجاً.

كما تجدر الإشارة إلى أن التأخر الذي عرفته هذه العملية ناتج عن الوضعية الوبائية التي عرفتها البلاد، والمتمثلة طبعاً، في وباء» كوفيد 19»واتخاذ التدابير المتعلقة بالحجر الصحي، مما نتج عنه تأخر في عملية إدماج مستفيدي جهاز الإدماج المهني مقارنة بالجدول المسطر.

ويجدر التنويه، أنه تم تسخير كل الاعتمادات المالية لغاية التكفل بأصحاب هذين الجهازين مع مراعاة

الحفاظ على حقوق المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني وفقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 المؤرخ في 8 ديسمبر 2019.

ولغاية التكفل بـ 152.582 مستفيداً للذين لم يتم إدماجهم في سنة 2021 تم تخصيص في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022 اعتماد مالي قدره 91.830 مليار دج مع فتح 10.272 منصبا مالياً.

إعادة تأهيل المناطق الصناعية من أجل التأطير الأحسن للاستثمار العمومي والخاص بخصوص التساؤل المتعلق بتخصيص ميزانية لتغطية المناطق الصناعية المستحقة منذ سنوات في عدة ولايات، فقد سجلت الدولة منذ سنة 2010 في ميزانية التجهيز العمومي برامج تهيئة وإعادة تأهيل مناطق صناعية عبر الولايات وذلك للتأطير الأحسن للاستثمار العمومي والخاص، وتسهيل تدخل الدولة لفتح الطرقات، الربط بشبكات الطاقة، الماء والتطهير.

وتم تسجيل برنامج تهيئة 52 منطقة صناعية لفائدة الولايات سنة 2018، والذي تم منحه سابقاً للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاريين وهي (مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تحت وصاية وزارة الصناعة)، ولقد عرف هذا البرنامج تأخراً معتبراً في إنجازه لأسباب مختلفة مرتبطة أساساً بعدم توفر العقار الصناعي، غياب وسائل التحكم (مكاتب الدراسة والمتابعة المؤهلة)، ونقص في التأطير، وكذا غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين) وإجراءات تنفيذية والتي ترجمت أساساً بالخيارات غير المناسبة لمواقع الإنجاز) نشاطات غير مكيفة مع طبيعة موقع الإنجاز، البعد عن مواقع التوصيل بشبكة المياه وشبكة الطاقة المختلفة () .

وهذا التأخر نتجت عنه خسائر بالنسبة للمستثمرين على المستوى المحلي وكذلك تعبئة وسائل مالية مهمة دون تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

ولقد قررت السلطات العمومية تحويل جزء معتبر من هذا البرنامج إلى مصالح الولايات التابعة لها لغرض تخفيف الإجراءات الإدارية في إنجاز هذه المشاريع وإشراك السلطات المحلية في التكفل بالصعوبات المشار إليها سابقاً.

وقدرت نسبة إنجاز هذا البرنامج نهاية 2020 بـ 39 ٪ فقط مع برنامج جاري بقيمة 116.466 مليار دج.

فأنتم كما تعلمون بالنسبة للعقار الموجه للاستثمار فهو يتكون من ثلاثة فروع:

- ـ الشق المتعلق بالاستثمار الفلاحي أو الزراعي،
- ـ الشق المتعلق بالاستثمار السياحي،
- ـ الشق المتعلق بالاستثمار الصناعي،

فنحن في الحكومة لدينا مقاربات أخرى وهي القيام أولاً بإحصاء المناطق الصناعية الموجودة، فوجدنا بأن هناك مئات بل آلاف الهكتارات الموجودة المتوفرة حالياً والتي لم توزع أو وزعت ولم تستعمل، وزعت بطرق، أنتم تعلمون جيداً، أنها كانت طرقاً لا تخضع للمقاربة القانونية الناجمة.

وبالتالي، استرجاع كل هذا العقار ونحن في نهاية الروشاش الأخيرة من أجل استرجاع العقار الصناعي والعقار السياحي والعقار الفلاحي، سوف نقوم بتوجيه هذا العقار إلى مستحقيه من المستثمرين الفعليين الحقيقيين الذين حرموا من هذا العقار في وقت سابق نتيجة ممارسة الفساد التي تعرفونها جميعاً.

فلا مجال إلى خلق مناطق صناعية أخرى ونحن لدينا متسع من العقار الذي يمكن لنا استغلاله بطريقة عقلانية تسمح بخلق مناصب شغل، وتسمح

قانون المالية

2022

بخلق الثروة.

وفي بحثنا كذلك عن أجدى الوسائل والإجراءات الممكن اتخاذها من أجل الدفع بالاستثمار قدما ـ كما قلت ـ فقد قمنا بإحصاء كل المنشآت الاقتصادية التي أنجزت ولكن لم تدخل حيز الاستغلال نتيجة وجود عراقيل بيروقراطية من رخصة البناء، من رخصة تمنحها وزارة البيئة من رخصة تمنحها وزارة الداخلية، من رخصة تمنحها وزارة الصناعة، من مشاكل تغيير النشاط حسب الترخيص الممنوح مسبقاً.

وبالتالي، فنحن ببراغماتية، قلنا بأن هناك مسؤولية مشتركة بين الإدارة وبين المتعاملين فلا يجب علينا أن نحرم الاقتصاد الوطني من هذه المنشآت، وبالتالي، فقد تقرر إعطاء تسوية كل هذه المنشآت، كل حسب اختصاصه، وكل حسب طبعها العراقل التي تواجهه، إلا بعض المنشآت التي لاحظنا بأنها أنجزت زيادة عن الاحتياجات الوطنية خاصة فيما يخص المبنيات، المطاحن، فهي قد منحت لها التراخيص بصفة غير عقلانية لا تتصور، حيث توجد حالياً، أكثر من 80 مطحنة ليست لديها un de charge (plan de) لا يمكن إيجادها، بحيث أننا قد وصلنا إلى الإشباع على المستوى المحلي. فكل هذه المقاربات التي كانت موجودة في الاستثمار الصناعي وفي الاستثمار بصفة عامة في الجزائر يجب علينا تغييرها، إن شاء الله، في الأيام المقبلة، سوف تلاحظون الإجراءات الفعلية التي اتخذناها. بالنسبة للاستئسار المطروح حول كيفية تمويل العجز الميزانياتي، فقلع من المعروف في هذا المجال أن مبدأ شمولية ميزانية الدولة يقتضي أن يغطي إجمالي الإيرادات مجمل النفقات، وأن العجز ناجم عن عدم إمكانية تغطية النفقات العمومية بالإيرادات المحصلة، والتي تتكون من إيرادات عادية وأخرى متأتية من الجباية البترولية، التي ترتبط أساساً بأسعار المحروقات وبمستوى الإنتاج المسوق والمصدر، بالإضافة إلى سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

تمويل عجز الميزانية سيكون بالاعتماد على التمويل الداخلي

وفي حالة تسجيل عجز في الميزانية، يمكن للحكومة أن تلجأ إلى التمويل البنكي أو إلى التمويل غير البنكي أو بالاقطعاع من صندوق ضبط الإيرادات. ومثلما جاء في مخطط عمل الحكومة فإن تمويل عجز الميزانية المتوقع في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، ستكون بالاعتماد على التمويل الداخلي وفقط التمويل الداخلي للاقتصاد من خلال العودة للسوق المالية الداخلية، حيث توجد إمكانية لتعبئة موارد مالية هائلة مما سيمكن من تخفيف الضغط على ميزانية الدولة والمالية العمومية من خلال لاسيما تطوير أدوات التمويل البنكي.

بالإضافة إلى ذلك، كما أسلفت منذ حين، فقد تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 أو كما أسلفت، طبعاً، بتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2022، فقد تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 على أساس سعر نفط مرجعي احترازي بـ 45 دولاراً أمريكياً للبرميل، لذلك ستوفر للحكومة، بمشيئة الله، إمكانية الاستعانة بموارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية، خصوصاً وأن السعر المتوقع حسب المؤسسات المالية الدولية سيتراوح، خلال سنة 2022، سوف يصل أو يكون في متوسط 70 دولار للبرميل.



توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي للخروج التدريجي من التبعية الاقتصادية للريع النفطي



ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في تقريرها التكميلي الذي أعدته عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، الأحكام والتدابير التي تضمنها مشروع القانون، لاسيما المقاربة الجديدة للحكومة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتطوير أساليب وأدوات الإنجاز من خلال ترشيد النفقات من جهة، واستغلال أمثل للموارد المتاحة من جهة ثانية؛ بهدف تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي، والخروج التدريجي من التبعية الاقتصادية للريع النفطي، والحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية؛ بالموازاة مع المحافظة على المكاسب الاجتماعية، بل وتدعيمها وتعزيزها في إطار الطابع الاجتماعي للدولة، المستمد من ثوابت الأمة وقيمها التوفيقية الخالدة، باعتبارها مرجعية وطنية، تم تكريسها في صلب أولى نصوص الثورة التحريرية المظفرة، ببيان الفاتح من نوفمبر 1954.

- مراجعة مواد عقود الامتياز في القطاع الاقتصادي والفلاحي مع وضع آليات عملية لذلك.
- تحديد سن من 25 إلى 45 سنة بدلا من 19 إلى 40 سنة بالنسبة لصرف منحة البطالة.
- إدراج «منحة تربص مؤقتة»، بتوجيه الشباب للتربص حسب اختصاصهم حتى تكون لهم فرصة للعمل وكسب الخبرة.
- إضافة الرسم العقاري ضمن العمليات العقارية (كراء، بيع، شراء العقارات)، وإضافتها في حقوق التسجيل لضمان دفعه من الجميع.
- وضع ضريبة جديدة تدعى «ضريبة استرجاع الدعم من كبار المستهلكين» من مصانع وفنادق ومؤسسات خاصة في المواد الاستهلاكية، تدفع سنويا لخزينة الدولة.
- إتمام عملية إدماج فترة عقود ما قبل التشغيل مع تعديل المرسوم الخاص بالإدماج وذلك بتعميده لسنتين.
- ضبط عقود المشاريع، وبخاصة الأغلفة المالية الموجهة لمختلف المشاريع، وذلك لسد الثغرات والتسريبات المالية.
- محاربة البيروقراطية والقضاء عليها باعتبارها المتسبب الرئيس في تعطيل مسار ومسايع الدولة على مختلف الأصعدة.
- الإعفاء الجزئي من تسديد فاتورة الكهرباء في الفترة العالية الاستهلاك بالنسبة لسكان الجنوب، أو اقتراح مبلغ رمزي لذلك.
- رفع كمية استهلاك الكهرباء المدعمة لسكان الجنوب.
- تمديد آجال تسديد الجبايات إلى 31 جوان من سنة 2022 بدلا من 31 ديسمبر من السنة الجارية.
- الاستمرار في ترشيد الواردات وتطوير الصادرات.
- توسيع الوعاء الجبائي وكذا رقمنة النظام الجبائي ومحاربة الاكتناز المالي، لتحقيق العدالة الجبائية.
- مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بكل قطاع للوظيفة العمومية لتحقيق عدالة أكثر في سلم الأجور.
- رفع المنحة التي تصرف لذوي الاحتياجات الخاصة إلى 20.000 دج.
- العودة إلى فتح برنامج ما قبل التشغيل بدلا من صرف منحة البطالة.

وقد رفعت اللجنة بعض التوصيات التي وردت في تدخلات أعضاء المجلس حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، إسهامًا منها في إثراء المقاربة الجديدة للحكومة بشأن الاقتصاد الوطني، بما يتواءم مع مسعى بناء الجزائر الجديدة، التي يُرسي دعائمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من خلال برنامج الرئاسي الطموح والواعد؛ وتتمثل هذه التوصيات في :

- وضع آليات جديدة تحفز المؤسسات الناشئة والمتوسطة على التخلص من تبعات الاقتصاد الريعي.
- اعتماد آليات جديدة لتوفير السيولة المالية لدى البنوك والتشجيع على الادخار.
- إيلاء أهمية قصوى لقطاع الفلاحة من أجل ضمان الأمن الغذائي.
- الاهتمام أكثر بقطاع السياحة للإمكانيات التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال.
- ضمان النضج الكافي لآليات وميكانيزمات الدعم الموجه وإشراك مختلف الفاعلين (من مهنيين وبرلمانيين...) في إعدادها وصياغتها.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تجسيد الشمول المالي وترقية الصيرفة الإسلامية قصد احتواء السوق الموازية.
- مواءمة وتكييف الإصلاح الجبائي مع واقع الاقتصاد الوطني ومتطلباته الراهنة.
- مراعاة المساواة بين جميع ولايات الجمهورية في رفع التجميد عن مشاريع التجهيز العمومي.
- تسريع وتيرة التجسيد الفعلي للعديد من المشاريع الكبرى والهامة، التي لها قيمة اقتصادية كبيرة، في كل ولايات الوطن.
- وضع ضريبة تسمى «ضريبة استرجاع أموال الدعم من الأثرياء».
- ضبط الوقت الذي حُررت فيه الوثيقة الإدارية وتسجيله فوقها لمنع التزوير والتلاعب.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بحملة تحسيسية واسعة للمواطنين بخصوص المقاربة الجديدة للحكومة حول الدعم الاجتماعي الموجه.
- وضع آليات جديدة ودائمة من أجل تأمين المنظومة الصحية في بلادنا.
- الإسراع في رقمنة جهاز الضرائب والبنوك والجمارك.
- إصلاح المنظومة الجمركية بما يسهل عملية مراقبة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.

وحول هذه النقطة، لعله من المفيد توضيح كون المنشآت والبنائات المشيدة فوق الأراضي الفلاحية لا يمكن التنازل عنها أو تأجيرها من الباطن نظرا لأنها مشمولة مع القطعة الأرضية في حق الامتياز. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المباني والمنشآت مرتبطة بالنشاط الفلاحي فقط، وبالتالي، فسيب المنع هنا يرجع كذلك لغاية المحافظة على الطابع الفلاحي لهذه الأخيرة وحمايته، والحيلولة دون محاولة تغيير وجهة الأرض الفلاحية، وبالتالي الحفاظ على ممتلكات الدولة.

غير أنه من جهة أخرى، تسمح المادة 12 من القانون رقم 03.10 المحدد لشروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، للمستثمر الفلاحي حق تأسيس رهن يثقل الحق العيني العقاري الناتج عن حق الامتياز الفلاحي لفائدة هيئات القرض البنكية.

وهذا هو نفس التوجه المعتمد كذلك في مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وكيفية منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الإمتياز المبادر به من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والذي هو حاليا قيد الإعداد.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل والموقر، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

في ختام ردي، أود التأكيد على أن إرادة الحكومة، عند تصميم هذا المشروع، تمثلت في العمل تدريجيا على مواصلة الجهود لاستعادة التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية عن طريق مختلف الآليات التي أشرت إليها والتي موجودة مفصلة في مشروع قانون المالية لسنة 2022، وإيجاد في هذا الإطار، الجو الملائم لدفع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني وإنعاشه، من خلال تنويع مصادر التمويل العمومي، سيما عن طريق العمل على تشجيع روح المقاولاتية في مجالات النشاطات المنتجة، وإنشاء مؤسسات اقتصادية في مختلف الفروع والقطاعات التي تحتاجها البلاد وأول معترف بهذه الجهود كما سبقني إليها السيد رئيس المجموعة البرلمانية التجمع الوطني الديمقراطي، هي المؤسسات المالية الدولية التي أصدرت بالأمس بيانا خاصة صندوق النقد الدولي، حيث هنا الجزائر عن النجاحات المحققة وحول مشروع الانعاش الاقتصادي خاصة من خلال برنامج مخطط عمل الحكومة الذي يهدف إلى... تخليص الاقتصاد من التضخمات والتراكمات السلبية التي كانت موجودة إلى الحين.

وأملنا السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، في ذلك، أن ينخرط الجميع ضمن مسعى وطني جاد ودائم ومتواصل للنهوض بوطننا العزيز المبدى ورفع التحديات التي تواجه راهن أمتنا ومستقبلها.

عاشت الجزائر عزيزة كريمة أبية،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وتقدر الحصيلة الإجمالية للمستفيدين من هذه المنحة منذ تأسيسها في سنة 1994 بـ 190.805 مستفيدين.

وجاء في أحد التدخلات اقتراح الاكتفاء بتقرير حق ملكية الدولة على القطع الأرضية موضوع الاستفادة بالإضافة إلى حق الخزينة العمومية في الإتاوات المحصلة سنويا، ومنح مقابل ذلك الحق للمستثمر الفلاحي في التصرف في الأملاك المشيدة فوق تلك الأراضي.



الاستفادة من هذه المنحة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها عن طريق التنظيم.

إن الأشخاص المؤهلين للاستفادة من جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي هم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18 وأقل من 60 سنة، عكس منحة البطالة المخصصة للشباب طالبي الشغل لأول مرة، والموجهة للبالغين من العمر بين 19 و 40 سنة، والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعراف الخاضعين لنظام التعاقد، يتم توظيفهم عن طريق عقد غير محدد المدة، ولا يمكن أن يكون مبلغ الراتب أقل من الدخل الوطني الأدنى المضمون، أي 20 ألف دينار جزائري. وبالنسبة للأجراء المصنوفين عن العمل فيمكن لهم الاستفادة من تعويض عن التأمين عن البطالة الحديثة بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 11.94 المعدل والمتمم والمرسوم التنفيذي رقم 189 للذان ينصان على نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، إما في إطار تقليص عدد العمال أو انتهاء نشاط المستخدم.

ويشكل هذا التأمين غطاء للأجراء ضد البطالة، ويسيره الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث تقدر نسبة مساهمات الضمان الاجتماعي في هذا الإطار بـ 1.5 % تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 94 - 187 الذي يحدد توزيع معدل مساهمة الضمان الاجتماعي.

وتقدر الحصيلة الإجمالية للمستفيدين من هذه المنحة منذ تأسيسها في سنة 1994 بـ 190.805 مستفيدين.

إنشاء منحة البطالة الممنوحة للعاطلين عن العمل والباحثين عن عمل لأول مرة، وهذا تطبيقا للقرار الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 22 أوت 2021.

وينص مشروع المادة على أن تحدد شروط وكيفية

وأريد هنا تصحيح مفهوم جاء في الكثير من التدخلات بالنسبة لاعتماد الميزانية على المداخل من المحروقات، الجباية البترولية، لو نقرأ قراءة بسيطة، يعني ميزانية الدولة، سوف تلاحظون بأن الجباية العادية هي التي تغطي أكثر من 68 % من ميزانية الدولة بينما الجباية البترولية لا تغطي إلا حوالي 30 % من هذه الميزانية، وبالتالي، فهو تطور، ونحن نرمي إلى تغطية ميزانية التسيير بالجباية العادية فقط.

وهذا ما سنبضعنا في منأى عن أي تذبذبات، وعن عدم القدرة على دفع - طبعاً - الأجور وكل ما تعلق بنفقات تسيير المصالح الإدارية والتي هي تعتبر الهيكل المشكل لنفقات التسيير.

فوجب التصحيح بأن الجباية البترولية لا نعتد عليها إلا بأساس 30 % فقط، وسوف -إن شاء الله- نمضي إلى الاعتماد على الجباية العادية بفعل كل الآليات التي وضعت وسوف نضعها في الأيام المقبلة بالاعتماد كلياً على الجباية العادية في تسيير مصالح الدولة.

شروط وكيفية الاستفادة من منحة البطالة

السيد الرئيس الفاضل والموقر، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

بشأن منحة البطالة، والمقارنة بينها وبين منحة أصحاب جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي، فقد تم التنصيص في مشروع قانون المالية لسنة 2022 على إنشاء منحة البطالة الممنوحة للعاطلين عن العمل والباحثين عن عمل لأول مرة، وهذا تطبيقا للقرار الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 22 أوت 2021.

وينص مشروع المادة على أن تحدد شروط وكيفية

وضع أسس كفيلة لبعث وتحفيز نماء اقتصادي يراعي الأولويات التي سطرته الحكومة



وفي كلمة له بعد المصادقة، توجه الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمن بتشكراته إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على حسن تعاونهم خلال مسار هذه الأشغال، منوها بروح المسؤولية التي ميزت تدخلاتهم خلال مناقشة مشروع هذا القانون، وإسهاماتهم في إثراء النقاش من خلال الاقتراحات والملاحظات والتوصيات التي تقدموا بها؛ كما ثمن مصادقتهم على مشروع هذا القانون الهام، واعتبرها قيمة مضافة في مسار هذه اللجنة التشريعية التي ستضاف إلى مجمل الأحكام المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني وترقية الأداء المالي لمؤسسات الدولة في ظل تكريس العدالة الاجتماعية للحكومة الاقتصادية والمالية للحكومة.

النص الكامل للكلمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل والموقر، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة إدارات الدولة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن دواعي السرور بعد مصادقة أعضاء هذه

الغرفة الموقرة على مشروع القانون المتضمن قانون المالية 2022، أن أقدم باسمي وباسم أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة، بالشكر الجزيل، على حسن التعاون الأخوي الذي لقيناه طيلة الأشغال المتعلقة بمناقشة مشروع هذا القانون الأساسي في مصير الأمة. كما أنوه بروح المسؤولية العالية والحوار البناء، الذي ميّز تدخلات السيدات والسادة أعضاء هذه الغرفة الموقرة في تعاطيهم مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالأحكام الواردة في مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس الموقر، المحترم، السيدات والفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

بعد كل الذي تم التعرض إليه، سواء خلال عرض الأحكام الجديدة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة أو بمناسبة الرد والتفاعل مع تدخلات البرلمانين لعل ما يتطلب التفكير هو أن هذه اللجنة التشريعية تضاف إلى مجمل الأحكام المساهمة في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، سيما من حيث وضع أسس كفيلة ببعث وتحفيز نماء اقتصادي يراعي الأولويات التي سطرته الحكومة، بناء على ما جاء به برنامج السيد رئيس الجمهورية، مثل تحسين مناخ الأعمال، والاستثمار الجاد والمنتج والخلق للثروة، وتحسين التحكم في الواردات وترقية القطاعات المساهمة في عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات.

كما يراعي مشروع قانون المالية الجديد، مثلما تسنى لي تأكيده غير ما مرة، خاصة في الجزء الجبائي، إعادة التوازنات للحسابات العمومية على المدى المتوسط وضمان استمرارية الميزانية العمومية للدولة عبر تنويع مصادر التمويل والدخل، وإشراك مختلف الفاعلين في هذا المسعى النبيل بما يكفل الحفاظ على دعم الدولة. وتخصيصه. الأمثل للقطاعات المعوزة.

وتعمل الدولة موازاة مع ذلك على تسهيل تنفيذ

البرامج الاقتصادية والاجتماعية، بالتركيز أكثر من ذي قبل على الاستعمال الرشيد والفعال للموارد المتاحة.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

إنكم بتصويتكم على مشروع القانون المتضمن قانون المالية 2022، فإنكم صادقتم على تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية، صادقتم على تكريس مبدأ المساواة أمام القانون، صادقتم على تكريس مبدأ العدالة الجبائية، وقد كرستم مبدأ ديمومة واستمرارية ميزانية الدولة، كما كرستم - طبعاً - الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمصادقتكم على مختلف ما جاء في مشروع هذا القانون، وكرستم السياسة الاجتماعية المثلى للدولة، من خلال الاستعمال الأمثل للموارد، وترشيد موارد الميزانية وكذلك توجيه الدعم للقطاعات التي تحتاج إليه، وهذا بالقضاء على التبذير الذي كان سائداً سابقاً.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيدات والفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة، لا يسعني في ختام أشغالنا إلا أن ندعو المولى عز وجل أن يبارك هذه الأشغال وأن يبارك بلادنا، وما نصبو إليه من أهداف، تحقيقاً للخير العميم لفائدة البلاد والعباد، ولا يسعني إلا أن أجدد شكري لكم، السيد الرئيس، ولكافة السيدات والفضليات والسادة الأفاضل - الأعضاء - نظير مصادقتهم على مشروع هذا القانون، متمنياً للجميع تمام الصحة والعافية وكامل النجاح والتوفيق.

دامت الجزائر عزيزة، أبية، قوية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قانون المالية لسنة 2022 .. يرسم تباشير الأمل ويضع الأسس التشريعية للمنظومة المالية والاقتصادية للبلاد بما يتواءم مع مسعى بناء الجزائر الجديدة



النص الكامل للكلمة

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح قوجيل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الصحافة والإعلام، السلام عليكم.

بداية، نهني قطاع المالية، على وجه الخصوص على هذه المصادقة على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، ونهني أنفسنا كبرلمانيين على هذا الإنجاز ونهني الشعب الجزائري بوجه عام على هذا المكسب بهذه المصادقة ستمتكن الحكومة من تعطية وتوفير وصرف الاعتمادات المالية لتطبيق مخطط عملها، من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، بعنوان السنة المالية 2022.

وأغتنم هذه السانحة لأتوجه بالشكر إلى الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمن، على تشريفه للجنة بحضوره الشخصي، وتمثيل الحكومة بتقديم مشروع القانون، وإجابته على مختلف تدخلات أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وهو نفس العمل الذي قام به - مشكورا - على مستوى أشغال جلساتنا العامة، والشكر موصول أيضا إلى كافة أعضاء لجنتنا، على الجهد المبذول والعمل المقدم للمجلس، من خلال إعداد التقرير التمهيدي ثم التقرير التكميلي الذي تضمن جملة من التوصيات الهامة، التي نأمل من الحكومة عموما ومن قطاع المالية خصوصا، الأخذ بها ومراعاتها، لاسيما عند وضع النصوص التطبيقية

لمشروع هذا القانون الهام وتنفيذه، لاسيما في مجال التحسيس والتوعية لمحاربة الخطابات المغلوطة والمزايدات الشعبية، تلك المقصود منها عمدا، زرع اليأس والشك والإحباط النفسي، خاصة في مجال المسائل التي تهم مباشرة المواطن، مثل قضية الدعم الاجتماعي، القدرة الشرائية، الندرة في السوق.. إلخ، هي في الحقيقة مسؤولية مشتركة بين الحكومة والبرلمان، بحكم توفرهم على المعطيات الاقتصادية الصحيحة والمؤشرات المالية الدقيقة. كما لا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر أيضا إلى كافة زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس، على التدخلات المقدمة في المناقشة العامة حول هذا المشروع، وكذا على مصادقتهم عليه، دون أن أنسى إدارة مجلس الأمة وإداراتها الذين تجندوا معنا من أجل توفير كل الوسائل، قصد إنجاح هذا الحدث البرلماني السنوي.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي صادقتنا عليه منذ قليل يرسم تباشير الأمل ويضع الأسس التشريعية للمنظومة المالية والاقتصادية للبلاد، بما يتواءم مع مسعى بناء الجزائر الجديدة، التي يرسى دعائمها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، من خلال برنامج الرئاسي الطموح والواعد، وبالمناسبة نشمن كل القرارات التاريخية والشجاعة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي، والتي تكفلت الحكومة بوضعها حيز التنفيذ من خلال مخطط عملها وكذلك في مشروع قانون المالية للسنة المقبلة،

لاسيما ما تعلق منها بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والاعتماد على آليات التمويل الداخلي، وذلك حفاظا على استقلالية قرارنا الاقتصادي وتعزيزا لقرارنا السياسي، تكريسا للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، من خلال مواصلة رصد مبالغ ضخمة للدعم، وتكذيب، بالتالي، دعاة الفتنة والبنزسة السياسية، حيث صرح السيد الوزير الأول، وزير المالية، أن نجرد التفكير في رفع هذا الدعم يكون محرما، مؤكدا أن هذا الدعم سيبلغ في السنة المقبلة ما قيمته 17 مليار دولار، وهو ما يدل على قدرة الجزائر، وفي نفس الوقت الحرص الشخصي للسيد رئيس الجمهورية على الوفاء بالتزاماته وتعهدهاته، والتمسك بالرجعية النوفمبرية الخالدة، وهو ما يؤهلها للحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة والتوالي إلى مزايد من الإنجازات والرفاهية في ظل صرامة التسيير والتحكم القانوني، ولا يفوتني هنا أيضا توجيه تحية إكبار وعرفان إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني عن حق وجدارة، مثلما يؤكد عليه المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، نظرا للمجهودات الجبارة التي يقوم بها أفراد جيشنا البواسل، من أجل حماية حدود الوطن وشعبه.

وفقنا الله جميعا إلى ما فيه خير وصلاح للبلاد، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وأطال الله في عمر مجاهديننا الأخيار وشكرا والسلام عليكم..

كلمة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بعد المصادقة

.. إن استقلالية القرار السياسي يجب أن تدعم باستقلالية القرار الاقتصادي

في ختام أشغال الجلسة التي توجت بالمصادقة على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، ألقى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة، أكد فيها على أهمية مشروع القانون المصادق عليه في ضمان استقرار المجتمع الجزائري، باعتباره يرسم خارطة الطريق طيلة السنة المالية المقبلة؛ مشيدا بالعمل الذي بذله أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، حين دراسة مشروع هذا القانون، وعلى تعاطيهم الراقبي والمسؤول معه من خلال التقريرين التمهيدي والتكميلي اللذين أعدتهما اللجنة في الموضوع وفي الأجل المطلوبة؛ كما توجه بتشكراته إلى أعضاء المجلس نظير المستوى الذي أبانوا عنه أثناء تدخلاتهم المسؤولة في مناقشة مشروع هذا القانون، موضحا «أن المصادقة على هذا القانون تلت المصادقة على لائحة مجلس الأمة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، تعد إشارة الانطلاق الفعلي لتطبيق مخطط عمل الحكومة لاسيما في الجانب الاقتصادي والمالي... و هو تجسيد للالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتعلقة ببناء الدولة... و هو المسعى الذي انخرطنا فيه جميعا و ندعمه، لأنه يمكننا من الحفاظ على استقلالية قرارنا السياسي الذي ينبغي تعزيزه بالاستقلال الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي... وهذا ما بدأت تجلياته تبرز للعيان و لا أصدق دليل على هذا هو التطور المسجل في معدل النمو الاقتصادي الذي قفز خلال الثلاث سنوات الأخيرة من 0,7 بالمئة سنة 2019 إلى 6,7 بالمئة هذه السنة بشهادة صندوق النقد الدولي».



نص الكلمة

« .. الآن وقد استنفدنا بنود جدول أعمال جلستنا هذه، نهنئ أولا السيد الوزير الأول، وزير المالية، كما نهنئ من خلاله الطاقم الحكومي بأمله على هذا الإنجاز الهام، ونهنئ أنفسنا كأعضاء في مجلس الأمة على المساهمة الفعالة والدقيقة في إنجاز مشروع هذا القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022؛ هذا المشروع جاء بعدما صادقتنا كلنا على مخطط عمل الحكومة، ويُعد مشروع هذا القانون بداية لتطبيق هذا المخطط، الذي يندرج ضمن منهجية عمل وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتزاماته منذ البداية، وسيكون هذا العمل ويتم إنجازها خطوة بعد خطوة، محطة بعد محطة، شهرا بعد شهر، وكل محطة تكمل الأخرى، لأن بناء الدولة لا يكون خلال شهر أو شهرين أو عام أو عامين، فذلك يتطلب وقتا؛ وعندما اخترنا هذا الطريق بإتباع برنامج السيد رئيس الجمهورية من خلال التزاماته لبناء الجزائر الجديدة، أكدنا في الوقت نفسه على مراعاة الحياة اليومية للمواطنين واشغالاتهم وكذا المطالب الكثيرة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وطبعاً كان ذلك خلال مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة وكذا قانون المالية.

لا يجب أن ننسى هذا الجانب، ذلك لأن له وجهها سياسيا كما أن له وجهها اقتصاديا، والحمد لله، فمن ناحية الجانب السياسي نقول بأن الجزائر تبقى دائما مرفوعة الرأس، ولأن كلمتها دائما هي الصحيحة، وهذا راجع إلى استقلالية القرار السياسي الذي يمكننا من التعبير عن مواقفنا بكل وضوح، سواء فيما تعلق بقضايا داخل البلاد أم خارجها.

إن استقلالية القرار السياسي يجب أن تدعم باستقلالية القرار الاقتصادي، بهدف التخلص من التبعية وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الميادين، والحمد لله، فنذ سنة 2019 إلى غاية 2022 نسبة التنمية في الجزائر تطورت، حيث كانت تقدر بـ 0,7 % خلال 2019، اليوم تقدر بـ 6 %، وهذا بشهادة صندوق النقد الدولي (FMI).

وكان من المفروض ومثلما جرت العادة أن تكون هناك تعليقات سياسية بخصوص ما جاء في هذا التقرير حول التنمية الاقتصادية بالجزائر ولكن لم نسمع الكثير من هذه التعليقات، وهذا كله - حقيقة - راجع إلى المحاولات التي يتم بذلها، وبصفة خاصة في الكواليس أو ذلك العمل الخفي الذي هو ليس ظاهرا، لكن هذه هي النتيجة، ونحن بدورنا نهنئ الحكومة بهذه النتائج التي اعترفت بها صندوق النقد الدولي.

إن مسارنا لا يزال طويلا، وعن قريب وإن شاء الله في نهاية هذا الشهر ستكون قد أكلنا التنصيب المؤسسي بالنسبة للجماعات المحلية بعد انتخابها، كذلك نكون قد استكملنا تنصيب المحكمة الدستورية، بهذا نكون قد أكلنا كل المؤسسات التي وعد بها السيد الرئيس منذ البداية، وذلك من خلال الدستور الذي صادقتنا عليه في سنة 2020، مع الإشارة أنه لم نجر قراءة للدستور الجزائري ولم تتم مقارنته دبلوماسيا مع دساتير أخرى، ولو فعلوا ذلك فسيجدون أن الديمقراطية الحقيقية ستكون هنا في الجزائر مكتملة.

ومثلما كانت الجزائر رائدة فيما مضى في مجال الكفاح والتحرير، ستكون رائدة أيضا في بناء الديمقراطية الحقيقية..

وهذا ليس بالشئ السهل، لأنه يوجد الكثير ممن لا يحب أن تكون هذه المثالية في الجزائر وذلك لأنها سيكون لها انعكاس على جهات كثيرة كما كان في الانعكاس الذي أحدثه الكفاح في الجزائر، كم من الدول تحررت بعد استقلال الجزائر؟! وبمساعدة من الجزائر! وعليه، نقول كم من الدول التي ستبنى ديمقراطية حقيقية مثل الجزائر وبمساعدة منها؟! ولهذا، فإن الجزائر مقصودة من طرف أعدائها وأعداء الديمقراطية الحقيقية، وهذا من أجل إبقاء هذه الشعوب تحت السيطرة.

نحن الآن أمام مشاكلنا والقضايا الداخلية الخاصة بنا وأيضاً أمام علاقاتنا الخارجية، الحمد لله، الجزائر في علاقاتها الخارجية مرفوعة الرأس، في جميع القضايا المطروحة، سواء كان ذلك في القضية الفلسطينية أم القضية الصحراوية أم مالي أم ليبيا.. فكل المشاكل التي تعرفها القارة الإفريقية يكون فيها صوت الجزائر الأعلى والمسموع، هذا ما يجعل الأعداء يتجندون أكثر فأكثر من أجل عرقلة مسار الجزائر!!

أصبحت الأمور اليوم أكثر وضوحا، فاليوم نشاهد وزير دفاع الكيان الصهيوني يقوم بزيارة لبلد مجاور بعد زيارة من طرف وزير خارجية هذا الكيان ويقوم بتهديد الجزائر من المغرب، ولم يصدر أي رد فعل من طرف الحكومة المغربية.. زيارة من طرف وزير الدفاع! لو كانت زيارة من طرف وزير السياحة فسيكون أمرا مقبولا، أو وزير الاقتصاد فنقول بأن هناك علاقات اقتصادية مغربية مع الكيان الصهيوني، حتى ولو كانت مخفية، لكن لما تكون الزيارة من طرف وزير الدفاع إلى المغرب، هنا الجزائر هي المقصودة!!

أين هم الأشقاء؟! أين هو العالم العربي؟! أين هم الإخوان الفلسطينيون؟

إن موقفنا لم يتغير بالنسبة لقضية الصحراء الغربية، فهي قضية تقرير مصير شعب، والجزائر دائما مع تقرير مصير الشعوب، وللشعب الصحراوي الحق



وعشية الانتخابات المحلية ليوم السبت 27 نوفمبر 2021، التي تعد استكمالاً لمسعى البناء المؤسساتي، الذي يادريه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، دعا السيد صالح قوجيل المواطنين والمواطنات إلى الاسهام بقوة وفعالية في إنجاز هذا المسعى من خلال المشاركة الفعالة في هذا الموعد الانتخابي.

كما اغتنم رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل هذه السانحة لبشيد عاليا بما تقوم به المؤسسة العسكرية، قيادة وأفراداً، ووجه خالص تحياته وكبير عرفانه وعظيم امتنانه إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، كفاء الجهود المضنية تحت قيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، من أجل تحصين اللحمة الوطنية بين الشعب وجيشه، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الحدودية لوطننا المفضى.

بخصوص الحملة الدعائية المعادية التي تتعرض لها بلادنا، أوضح السيد صالح قوجيل أن مردها المكانة التي بدأت تتبوأها الجزائر على أكثر من صعيد سواء في مجال إحقاق الممارسة الديمقراطية على مستوى مؤسساتها أم في مجال مناصرة القضايا العادلة في العالم لاسيما فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة الاستعمار، وهو ما يؤهلها لتكون مثالا يحتذى به مثلما كانت بالأمس قبله الأحرار والتحرر... مؤكداً في ذات الوقت أن أعداء الجزائر بالأمس واليوم، تجندوا لعرقلة هذا المسار... على غرار زيارة وزير دفاع الكيان الصهيوني إلى المغرب وهذا تهديد صريح للجزائر، بعد أن سبق لوزير خارجية هذا الكيان أن هدد الجزائر انطلاقاً من المغرب أيضاً...

السيد رئيس مجلس الأمة بعد أن جدد موقف الجزائر الثابت من كل القضايا العادلة وقضايا تقرير المصير، أكد أن الجزائر بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، استعادت مكانتها في المحافل الدولية وأن علاقاتها مع الدول مبنية على أساس الاحترام المتبادل وقائم على مبدأ الندية.

الوزير الأول وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان يؤكد : ..الإنعاش الاقتصادي بدأت معالمه تظهر في الأفق



أن نعمل أكثر .. ونحن نعاهد أنفسنا أمام الله تعالى وأمام الشعب الجزائري أننا لن نكل ولن ندخر أي جهد حتى تبلغ الجزائر أسمى المراتب أنشاء الله .. ولما لا مستويات نمو دول مجموعة العشرين، قد يقول البعض هذا سراب ولكنه ليس بسراب.. فبدأ تظهر معالمه للجزائر.. كل مقومات بداية من المورد البشري ، هذا الكادر البشري الذي سوف يصنع الفارق وكذلك الموارد الطبيعية التي سوف نستغلها وكل الروافد للاقتصاد الوطني من فلاحية ومناجم وصيد بحري وصناعة والسياحة خاصة ... سوف نستعملها لبلوغ هذه المراتب المتقدمة.. وفقنا الله لخدمة البلاد والعباد..

معالمه تظهر في الأفق والاستقلالية عن التبعية للمحروقات من حيث المداخيل بالعملة الصعبة للاقتصاد الوطني .. فهذا المنحى الإيجابي تتخذه الصادرات خارج المحروقات ببلوغها مستويات لم تبلغها منذ الاستقلال ... وكذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي للدولة والذي شهد بحمد الله تعالى وعونه بتظافر الجهود كل مستويات لم تبلغها الجزائر منذ حقبات ... كذلك بالنسبة لبرنامج الإصلاح الهيكلي للدولة والذي شهد على نجاعته العدوقيل الصديق ، والذي دخل مراحل متقدمة . إن كان إصلاح جبائي أو إصلاح ميزانياتي أو إصلاح ألياتي الاقتصادية الموجودة في الدولة .. وهذه تعتبر دعائم طبعاً سوف تدفع بالاقتصاد الوطني إلى مستويات أرقى وأمثل من التي عرفها الاقتصاد في السنوات السابقة... و بالتالي فهذه المصادقة سوف تحررنا من

أدلى الوزير الأول، وزير المالية بتصريح صحفي لمثلي الصحافة من داخل القاعة الشرفية لمجلس الأمة ، هذا نصها :

« .. لقد تشرفنا اليوم بمصادقة مجلس الأمة على قانون المالية 2022، وبهذه المصادقة فقد كرس أعضاء مجلس الأمة مبدأ العدالة الاجتماعية ، كرسوا اجتماعية التوجه هذا المبدأ المؤسس عليه في بيان أول نوفمبر 1954، فقد كرسه قانون المالية النابع من تطبيق البرنامج النهضوي الشامل للسيد رئيس الجمهورية.

كما كرس أعضاء مجلس الأمة بمصادقتهم على هذا القانون مبدأ المساواة ومبدأ العدالة الجبائية، والاستعمال الرشيد للموارد المالية والميزانية للدولة.. ومبدأ ترشيد نفقات الدولة وكذا الإنعاش الاقتصادي هذا التوجه الذي بدأت



يبقى بعد ذلك، بعد انتهاء العملية الانتخابية وصدور النتائج، تنصيب المجالس البلدية والولائية، لكن الأهم من هذا كله، وقد قلنا هذا من قبل ونعيد قوله، أن تراجع قانوني البلدية والولاية، وقد تكلمنا في ذلك مع السيد الوزير الأول، وزير المالية، وتكلمنا مع السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وهناك تنسيق بيننا، كما أننا نحضر، إن شاء الله، بعد الانتخابات، لاجتماع هنا بالمجلس، هذا لأن من صلاحيات مجلس الأمة الجماعات المحلية، وأي مشروع قانون في هذا القطاع يعيننا بالضرورة، لاسيما أن أعضاء مجلس الأمة يبنثون من هذه الجماعات المحلية، لهذا سيكون لنا اجتماع مع الوزارة، هنا بالمجلس، نناقش فيه هذه المسائل، وكيف ستكون النظرة مستقبلاً بالنسبة للبلدية، ماهية اللامركزية وماهية الصلاحية الممنوحة للبلدية ؟ لأن المواطن يعيش في البلدية وكل شيء ينطلق منها.

وعليه، فراجعة قانوني البلدية والولاية ستعطي دعماً - طبعاً - في إطار ما جاء في الدستور الجديد، وفي إطار - أيضاً - مبدأ «من الشعب وإلى الشعب» فكلنا خدم عند الشعب... الشعب هو الذي يختار في كل مرحلة من مثله، ويبقى لنا جانب واحد فقط هام هو ثقافة الدولة، التي يجب أن نخصص لها مرحلة من المراحل من أجل ترسيخ مفهومها، كيف للمسؤول أن يفهم ثقافة الدولة ؟ كيف للمواطن أن يفهم ثقافة الدولة ؟ فعندما تكون عندنا ثقافة الدولة تكون كل الأمور بالنسبة لنا واضحة، حتى يعرف كل منا من أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي؟!

على كل حال، هناك عديد المواضيع التي وجب الحديث عنها، لكن نظراً لالتزامات السيد الوزير الأول، وزير المالية، الذي هو يصدد استقبال وفد أجنبي قادم من الخارج، نكتفي بهذا تمكينه من إتمام أعماله.

في الأخير، نقول إن هناك جانباً من مؤسسات الدولة يجب الحفاظ عليها، ومثل هذه المؤسسات هي الجيش .. هذه المؤسسة التي هي سليل جيش التحرير، وكما نقولها دائماً بحق وجدارة، وبسمية «الجيش الوطني الشعبي» لأنه مرتبط بالوطن والشعب، هذه هي مسؤولية هذه المؤسسة، عندما نحافظ على هذه المؤسسة ونندعمها من كل الجوانب فهو حفاظ على استقرار البلاد، وهو ضمان لأمن الحدود الجزائرية، وضمان للوحدة الجزائرية.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهداء الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، الجلسة مرفوعة.

في أن يتحصل على تقرير مصيره؛ موقفنا واضح ومنذ البداية، لأننا عشنا ذلك، فكم من السنوات كان المستعمر يقول فيها «الجزائر فرنسية» وبقي يقول ذلك إلى آخر لحظة، وهذا ما نسمعه اليوم «الصحراء مغربية»، فكما كان المستعمر الفرنسي يقولها عن الجزائر، هم اليوم يقولونها عن الصحراء، وهي ليست مغربية، تحككة لاهاي تقول بأنها ليست مغربية، هيئة الأمم المتحدة تقول بأنها ليست كذلك، هناك شعب وله الحق في تقرير مصيره وله أن يختار، سواء كان اختياره هو الاستقلال أم الاندماج مع بلد آخر، لكن هو السيد وصاحب القرار - الشعب - وبطبيعة الحال هذا مرتبط بعلاقتنا مع جميع البلدان، مثل علاقتنا مع أمريكا أو روسيا أو أوروبا بصفة عامة، والتي هي واضحة ما عدا علاقتنا مع فرنسا التي تتطلب توضيحاً خاصة خلال هذه المرحلة الأخيرة.

لما نرى ونسمع ما تم ذكره في البداية، نحن لم نشأ حرباً ضد الشعب الفرنسي، بل كانت حرباً ضد الاستعمار الفرنسي، وكما قلنا، عندما أخرجنا الاستعمار من الجزائر وذهب إلى فرنسا، تحول هناك في شكل أحزاب وجمعيات ولوبيات كانت خفية في بعض الأحيان، لكنها برزت خلال الفترة الأخيرة، إلى حد أن حملة الانتخابات الرئاسية في فرنسا أصبحت تبني على أساس المعمرين ممن كانوا هنا في الجزائر.

من المستحيل أن نقبل بهذا في الجزائر، لأننا نفرق بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي، وعندما نتجاوز دائماً يكون حوارنا برؤوس مرفوعة.

صحيح أن علاقتنا هامة مع فرنسا، خاصة من الناحية الإنسانية، فنحن نملك جالية هامة في الخارج، خاصة في فرنسا التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ثم إن تصريحات رئيس الجمهورية وكذا وزير الخارجية تضعنا في هذا الاتجاه وهو اتجاه صحيح، وهذا من الجوانب التي تدعم مصادقية الجزائر أكثر فأكثر.

خلال المرحلة التي ستلي انتخابات المجالس الولائية والبلدية، نتمنى من الشعب أن يساهم مساهمة فعالة، وما نطلبه من المواطنين هو المشاركة بقوة في هذه الانتخابات، فعندما يكون التعبير قوياً من الشعب، يكون كل من يأتي بعد النتائج مرحباً به، وعندما ينتخب الشعب يكون لذلك وقع سياسي، ليست الغاية انتخاب أحزاب أو أشخاص بل الغاية سياسية، لذا فهذا نداء موجه إلى جميع المواطنين والمواطنات للمساهمة الفعالة، وأن يقفوا وقفة رجل واحد لإظهار الوجه الحقيقي للجزائر.





زار رئيس مجلس الأمة،
السيد صالح قوجيل،
مرفوقا بالوزير الأول،
وزير المالية، السيد أيمن
بن عبد الرحمان، وأعضاء
الحكومة الحاضرين
معرض أرشيف صحيفة
«المجاهد»، المقام بيهو
مجلس الأمة؛ ووقع
السيدان رئيس مجلس
الأمة والوزير الأول، وزير
المالية على السجل الذهبي
للصحيفة.





رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون
يوقع على قانون المالية لسنة 2022